www.kassioun.org

945

الاثنين 23 كانون الاول 2019

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

الحل السياسي: الواقع والاستحقاق!

قدم المبعوث الدولي الخاص لسورية، غير بيدرسون، يوم العشرين من الشهر الجاري، إحاطته الثانية لمجلس الأمن الدولي، حول عمل اللجنة الدستورية السورية.

تضمنت الإحاطة، بما يكفي من الوضوح، ولكن بطبيعة الحال في حدود ما تسمح به اللغة الدبلوماسية، تحميلاً لمسؤولية فشل الجولة الثانية للطرفين السوريين على حد سواء.

أوّل ما تنبغي ملاحظته في هذا السياق، هو أنّ الفشل الكامل للجولة الثانية، بمقابل ما قيل عن نجاح الأولى، بات يسمح الآن بإعادة تقييم أكثر موضوعية للجولة الأولى نفسها؛ إعادة تقييم جوهرها، أنّ الأطراف المتشددة تعاملت مع الجولة الأولى من باب الانحناء الاضطراري المؤقت للعاصفة، مظهرة بشكل غير صادق بعض النوايا الإيجابية، في حين بقيت محتفظة بآمالها التخريبية التي أظهرتها في الجولة الثانية بشكل أكثر وضوحاً.

إنّ ما ينبغي وضعه في الاعتبار أيضاً، وعلى رأس قائمة الاعتبارات، هما العاملان الأساسيان الآتيان:

أولاً، حجم الكارثة الاقتصادية الداخلية، المحمولة على تكثيف العقوبات الغربية بالتكافل التامّ «المقصود أو غير المقصود» مع السياسات الليبرالية الفاسدة والمتوحشة الممارسة داخلياً ضد الشعب السوري. هذه الكارثة التي بدأت بالتحول بشكل سريع إلى توتر اجتماعي جديد وبدرجات غير مسبوقة طوال عمر الأزمة، بما يحمله ذلك من مخاطر الانزلاق مجدداً نحو توترات أمنية وسياسية تعيد فتح الأبواب أمام أكثر الاحتمالات خطراً على البلاد أرضاً وشعباً ووحدة جغرافية سياسية، بل وتشرعها على مصاريعها وللحد الأقصى.

ثانياً، الدرجة المتقدمة التي وصلها التوازن الدولي الجديد، والذي بات أشد وضوحاً بما يتعلق بالتراجع المتسارع للأمريكي وحلفائه على المستوى العام، وفي سورية بشكل خاص... وذلك بمقابل تقدم سريع أيضاً للدور الروسي الصيني دولياً، ولدور ثلاثي أستانا على المستوى الإقليمي بما يخصّ سورية.

إنّ تفحص هذين العاملين، اللذين يشكلان جانبين حاسمين في الواقع السوري الراهن، يقود نحو استنتاجين عمليين:

أولاً: إنّ قوى الفاشية الجديدة الدولية، تسعى إلى تأخير تغيير منظومة العلاقات الدولية، وتأخير دفن الأحادية القطبية، عبر تركيز جهدها على تفجير سورية مجدداً وصولاً إلى تقسيمها، بل وتفتيتها على النموذج الليبي، وربما اليوغسلافي.

ثانياً: إنّ قوى الفساد الكبير والتشدد من الأطراف السورية، وانطلاقاً من مصالحها الجشعة والأنانية والضيقة، تسير في ركب الاستهدافات الفاشية عبر تعطيلها المستمرّ للحل السياسي وللتنفيذ الكامل للقرار 2254.

في ضوء هذين الاستنتاجين، يغدو من الواضح تماماً، أنّ الاستحقاق الوطني في الحفاظ على سورية وشعبها وإنهاء مأساته الإنسانية، بات استحقاقاً واجب الأداء بشكل فوري، ومتمثلاً بتفعيل عمل اللجنة الدستورية بشكل حقيقي، بما في ذلك نقلها إلى دمشق بتوفير الضمانات اللازمة وبإشراف الأمم المتحدة، وبأسرع وقت. وذلك كمفتاح للتطبيق الكامل للقرار 2254، بما يفتح الباب نحو إيقاف الكارثة، وبما يُمهد الطريق للشعب السوري ليقول كلمته، ويقرر مصيره بنفسه.

إنّ هذا الاستحقاق الوطني يعني ضمناً، أنّ المتشددين والمخربين من الأطراف المختلفة، ينبغي تطويعهم وإخضاعهم بشكل فوري بما يخدم سورية والشعب السوري، أو أنّ مصيرهم المحتوم هو الخروج من العملية السياسية ككل.

التوقف الاقتصادي وتجربة الصناعة التحويلية السورية 2017 [12]

شؤون عمالية

الحراك العمالي يتصاعد

02

ملف «سورية 2019»

تداعيات قيصر

07

شؤون محلية

الحمضيات والمهرجانات

10

شؤون عربية دولية

لِمَ حراكات أمريكا اللاتينية عصيّة على واشنطن؟

18

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

فعلٌ شائن حلُّ النقابات في السودان

الشعب السوداني بطبقاته الشعبية الذي هبَّ وتحرك على مدار أشهر مطالباً بالتغيير الحقيقي وقدَّم في حراكه الشهداء على مذبح الحرية والتغيير، لم يُتوج هذا الحراك بما كان يريده الشعب من حراكه، حيث جرت تسويات بين القوى السياسية وقوى النظام المتبقية، ولكن تلك التسويات كانت على حساب مطالب الشعب بالتغيير الجذري الذي يُؤمِّن إعادة توزيع الثروة المنهوبة عبر عشرات من السنين، ويحقق مستوى أعلى من الحريات التي تمكن الشعب من الدفاع عن حقوقه ومصالحه التي تنقضُّ عليها الأنظمة عندما تتمكن من ذلك، أي في لحظة اختلال موازين القوى بين الناهبين والمنهوبين وفي لحظة غياب البرنامج الجامع لمصالح المنهوبين والطبقة العاملة في السودان كان نصيبها كبيراً من عملية النهب الواسعة لما تنتجه من ثروة، ولم تتمكن من الدفاع عن مصالحها وحقوقها، وهذا يعود بأحد أسبابه إلى هيمنة النُّظام السابق على المنظمات الشعبية بما فيها النقابات عبر قوانين وإجراءات ضيقت الخناق على الحركة العمالية والحركة النقابية، ومنعتها تقريباً من أدواتها التي يمكن من خلالها الدفاع عن حقوقها الاقتصادية والسياسية بما فيها حقوقها الديمقراطية والنقابية، وهذا شأن معظم الحركات النقابية في منطقتنا العربية التي هي شكلاً مستقلة، ولكن بالمضمون حراكها يأتي بأوامر من الباب العالي باعتباره هو ولي الأمر المنتج للكثير من قادتها، وليس من الطبقة العاملة عبر العملية الانتخابية الديمقراطية من القاعدة إلى القمة.

عملية حلّ النقابات هي تعبير عن مأزق يعيش فيه النظام، وعملية تبدّل الطرابيش لا تعني تغييراً، بل هي استمرار للمضمون السابق مع تغيّر شكلي في السلوك، هذا بالرغم من أن هناك مناشدات كثيرة من المنظمات العربية في مقدمتها الاتحاد الدولي للعمَّال العرب بأنَّ هذا الفعل يتعارض مع الاتفاقيات الدولية والعربية التي تنصُّ على حرية العمل النقابي وعدم التدخل في شؤون عمل النقابات، ونحن نعتقد بل نجزم، أن إجبار النُّظام السوداني على العودة عن فعلته القمعية بحقِّ الحركة النقابية السودانية لن تكون إلا بفعل الطبقة العاملة السودانية التي ستدافع عن حقوقها بأن تكون لها النقابات التي تعبِّر عن مصالحها وتدافع عن مطالبها، ولا تعني عملية الحل أن النضال من أجل نقابات حقيقية ستتوقف، بل ستمضي قدماً، والطبقة العاملة والقوى السياسية الجذرية ستتمكن من انتزاع الحركة النقابية من هيمنة وتسلط القوى المعادية لها.

الحراك العمالي يتصاعد

دخل الحراك العمالي الفرنسي أسبوعه الثالث ويستمر ويتصاعد زخم الحراك وتتصاعد معه المطالب المرفوعة ليس فقط رفض الحراك العمالي لقانون التقاعد الذي طرح الرئيس الفرنسي تغييره، بل أيضاً احتجاجاً على مستوى المعيشة الذي وصل إليه العمال الفرنسيون قياساً بمستوى معيشتهم السابق، أي مرحلة الرفاه الاجتماعي التي كان يمولها الإمبرياليون من نهب الشعوب بالأطراف ليرشوا بها الحركات النقابية في دول المركز، ولتقوم بعملية ضبط محكمة للطبقة العاملة من حيث إمكانية حراكها.

■ عادل ياسين

ولكن هذا الوضع قد تغير، فلم يعد هناك رفاه اجتماعي ولم تعد حركة الطبقة العاملة مقيدة كما في السابق، وهذه التغيرات تحقَّقت بفعل الأزمة الرأسمالية التي شددت من نهبها للمجتمع بما فيه الطبقة العاملة، ولم تعد الامتيازات السابقة محققة، وهذا عزز درجة التناقضات بين قوة العمل ورأس المال الذي بدأ يأخذ أشكاله السافرة، أي في الشارع، والشارع مكان مناسب للمواجهة مع القوى الناهبة.

هناك تنظيرات طرحت سابقاً رهنوا فيها حراك العمال في دول المركز بتطور دور الطبقة العاملة في دول الأطراف التي ستقلّص إمكانية النهب الجارية في دول الأطراف، مما سيقلص إمكانية المركز في رشوة الطبقة العاملة لديها، ما يعني زيادة حدة التناقضات، وبالتالي رفع حرارة الصراع ودرجة المواجهة التي ستتطور مع تطور وتعزز آليات النهب التي لم تعد تقتصر على شعوب الأطراف، بل تطال شعوب المركز.

إن دور القوى الفاعلة في الطبقة العاملة في دول المركز معيق في رسم وتفعيل خارطة الصراع مع القوى الرأسمالية، ويمكن أن نشير إلى دور اتحاد العمال المعروف بـcgt الذي هو معقل للشيوعيين الفرنسيين، وضعف هذا الموقع مع تبني الحزب لسياسة المهادنة التي حددها بأطر تمنع الطبقة العاملة الفرنسية من المواجهة، وتحدد المطالب التي تستوجب معها التصعيد من أجل تحقيقها، وهذا ما تم بالنسبة لقانون التقاعد حيث كان موقف الحزب من الإضراب أن يكون لساعات أو ليوم واحد، أي إضراب تحذيري، ولكن هناك قوى فاعلة كانت محسوبة على الشيوعيين الفرنسيين وهي من الكوادر العمالية والنقابية أخذت زمام المبادرة وذهبت باتجاه التصعيد رفضاً لقانون التقاعد المقترح، وسحبت معها قوىً إضافية من النقابات والطبقة العاملة بحيث نزل إلى الشارع ما يقارب الثمانمئة ألف عامل في يوم واحد حسب تقديرات الحكومة الفرنسية، وهذا الرقم ليس مستغرباً على الطبقة العاملة الفرنسية صاحبة الإرث الكبير في الصراع مع القوى الرأسمالية، وخبرتها المتكونة تاريخياً ستسمح للعمال والنقابيين الفرنسيين أن يستكملوا نضالهم خارج إطار الأحزاب التي استنفذت دورها في أن تكون قائدة للطبقة العاملة، ومقولة الأطراف والمركز يبدو أنها لم تصمد مع اشتداد أزمة الرأسمالية لأن وقع الأزمة يطال الجميع دون استثناء، والدليل أنَّ الحراك العمالي الجاري في أوروبا الطرفية اليونان وإيطاليا وإسبانيا ودول أسيا يؤكد على أن الحراك العمالي يتصاعد ولن يخضع في حراكه للمركز والأطراف باعتبار أن الأزمة تطال الجميع، وتؤثر بالجميع مع اختلاف الشدة بالتأثير حيث يكون مرافقاً للوضع المعيشي المتدهور، وخاصةً في منطقتنا قمع معمم ومستوى متدن من الحريات السياسية والنقابية يحدُّ من إمكانية الحراك وتطوره ولكن على الرغم من ذلك تتمكن الطبقة العاملة في أحيان من انتزاع حق التعبير عن مصالحها.

إنَّ اشتداد الأزمة للرأسمالية يُعيد اصطفاف القوى في المجتمع، وبالتالي يوسع من دائرة المواجهة التي يخوضها المقهورون في حقوقهم ومعيشتهم لجهة استعادة زمام المبادرة وتغيير موازين القوى، وفي هذا السياق النضالي تنتج قوى الطبقة العاملة تعبيراتها السياسية وقادتها الحقيقيين المعبرين عن مصالحها الجذرية خارج إطار الفضاء الذي تكونت فيه العديد من القوى واستنفذت دورها ووظيفتها.

مقولة الأطراف والمركز يبدو أنها لم تصمد مع اشتداد أزمة الرأسمالية لأن وقع الأزمة يطال الجميع دون استثناء

حق الإنسان في العمل

الحق في العمل من أول الحقوق التي أقرتها الشرائع الدولية فالعمل وباعتباره حقاً لا بد لكل إنسان أن يتمتع بهذا الحق، وهو لا يقل أهمية عن الحق في التعليم والحق في الغذاء وغيرها من الحقوق الأساسية للإنسان حيث جاء في المادة: 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

■ نبيل عكام

لكل شخص حق العمل، وفى حرية اختيار عمله، وفى شروط عمل عادلة ومرضية، وفى الحماية من البطالة.

لجميع الأفراد، دون أي تمييز، الحق في أجرٍ متساوٍ على العمل المتساوي. 3

لكل فرد يعمل حق في مكافأة عادلة ومرضية تكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة البشرية، وتُستكمل، عند الاقتضاء، بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية.

لكل شخص حق إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه.

والمادة 24: لكل شخص حق في الراحة وأوقات الفراغ، وخصوصاً في تحديد معقول لساعات العمل وفى إجازات دورية مأجورة.

والمادة 25: 1- لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفى لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق فيما يأمن به من الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمّل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه.

كما أكدت المادة 22 منه، أن لكل شخص، بوصفه عضواً في المجتمع، حق في الضمان الاجتماعي، ومن حقه أن توفر له- من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرية. وهذا الحق الذي يلبي حاجة الإنسان في التمتع بحقوقه الأخرى يتضمن عناصر مختلفة كالحماية من الإرهاق نتيجة الجهد الجسدي والعقلي والإجهاد المفرط، كذلك أيضاً توفير ضمانات الحماية للإنسان العامل، وهو يكدُّ لكسب رزقه، وضمان الرفاهية والعدالة الاجتماعية له. ومن العناصر المكملة لحق العمل أيضاً الحماية من البطالة والراحة الأسبوعية والإجازة مدفوعة الأجر، وظروف عمل يتوفر فيها الأمن الصناعي الصحة والسلامة، وعلى الدولة أن توفر التدريب المهني للجميع، باعتباره التزاماً يقع على عاتقها والحق في الإضراب. إذاً الحق في العمل، يعني إتاحة كسب الرزق لكل شخص بالغ من خلال عمل يختاره ويرضى به بحرية وفق شروط عمل عادلة.

نصت المادة 1 من اتفاقية العمل الدولية رقم 122 الخاصة بسياسة العمالة 1- على كل دولة عضو أن تعلن وتتابع كهدف أساس سياسة نشطة ترمي إلى تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية بغية تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية ورفع مستوى المعيشة وتلبية المتطلبات من القوى العاملة والتغلُّب على البطالة، 2- تستهدف السياسة المذكورة كفالة ما يلي: أ- توفير فرص عمل لجميع المحتاجين للعمل والباحثين عنه. ب- أن يكون هذا العمل منتجاً بقدر الإمكان. ج- أن يتاح لكل عامل حرية اختيار العمل وأن توفر أفضل فرصة عمل ممكنة لشغل الوظيفة التي تناسب قدراته ومؤهلاته، وأن يستخدم مهارته ومواهبه بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الاجتماعي. وعلى الرغم من اعتراف الدولة من خلال الدستور وتوقيعها على كل الاتفاقيات الدولية بشأن الحق في العمل والحق في ظروف العمل التي تصون الكرامة، حيث وقعت سورية اتفاقيات العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية المعنية بحقوق الإنسان المختصة بالقضاء على السخرة والعمل الإجباري والتمييز في شغل الوظائف، ومنع استخدام الأطفال والقاصرين، نلاحظ على أرض الواقع مما يخالف ذلك تماماً من عدم الالتزام بما ورد في تلك الاتفاقيات. فما يزال يُنتهك الحق في الكرامة وخاصة في الأجر الذي لا يتناسب مع مستوى المعيشة، وتمثل النساء والأطفال الغالبية في استغلالهم في أعمال محرمة أو غير مقبولة اجتماعياً ويجري في بعض الأحيان استرقاق العمال، مثل الاسترقاق في العمل المنزلي أو فرض شروط تعسفية على العامل من أجل الحصول على فرصة العمل، مثل التوقيع على استقالة مسبقة أو التوقيع على صكوك مالية كضمان لطاعة صاحب العمل وعدم الشكوى أو التقاضي.

الطبقة العاملة

انخفاض عدد ساعات العمل في كورية

أفادت بيانات حكومية في كوريا الجنوبية، أنّ عدد ساعات العمل الأسبوعية للعمال الكوريين انخفضت بشكل طفيف مقارنة مع العام الذي سبقه. حيث أوضحت البيانات الصادرة عن وكالة كوريا للإحصاء أنّ متوسط عدد ساعات عمل العمال الرجال والنساء الكوريين أسبوعياً بلغ 41,5 في 2018، مقارنة بـ 42,8 ساعة في 2017. من أجل الحفاظ على التوازن بين حياة العمال العملية وحياتهم الشخصية وقضاء وقت أكثر مع العائلة والأصدقاء والتمتع بالأنشطة الترفيهية. وقالت وكالة يونهاب الكورية إن ساعات عمل الكوريين الأسبوعية تنخفض بشكل تدريجي منذ 1990، حيث كان متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعي ما يقارب 54 ساعة. وبدأت كوريا الجنوبية في تقليص الحد الأقصى لساعات العمل الأسبوعية نتيجة نضالات النقابات والعمال التي مازالت مستمرة؟

اعتصام العمال المصريين في بورسعيد

جرى يوم السبت الماضي اعتصام لعمال مصانع الاستثمار، احتجاجاً على تضررهم من قرار الإدارة الذي يقضي بتغيير مكان دخولهم من البوابة الرئيسة إلى بوابات خلفية وفرعية بعيدة عن الشارع الرئيس. ويقول العمال إن اعتراضهم على هذا القرار يعود إلى أن تغيير مكان دخولهم إلى المصانع سيؤدي إلى تأخرهم في تسجيل الحضور، خاصّةً في فصل الشتاء، مما يسبب لهم فرض خصومات من قبل الإدارة عليهم بسبب هذا التأخير. وقد قامت قوات الأمن المصرية بإلقاء القبض على نحو 170 عاملاً من بينهم 70 عاملة من مصانع الاستثمار في محافظة بورسعيد «شمال القاهرة» حسب المفوضية المصرية لحقوق الإنسان. وقد فض الاعتصام بعد أن قررت الهيئة الحكومية السماح بدخول وخروج العاملين من البوابات الرئيسة وتوفير خطوط نقل للعاملين إلى المصانع.

عمال فيكتاليا يضربون عن العمل

نظَّم عمال قطاع النقل فيكتاليا المنضويين تحت لواء المنظمة الديمقراطية للشغل صباح اليوم الأربعاء 18 كانون الأول الجاري إضراباً عن العمل لمدة ساعتين احتجاجاً على عقوبات تأديبية ظالمة فرضت على زملائهم إضافة إلى عدم الاستجابة لمطالب تتعلق بحقوقهم كعمال لدى الشركة حيث رفضت الإدارة الحوار من أجل حلها.

وقال رئيس النقابة، إن العمال قرّروا تنفيذ هذه الخطوة الاحتجاجية الإنذارية لحل مشاكلهم بعد أن رفضت إدارة الشركة الجلوس معهم إلى طاولة الحوار من أجل إيجاد حلول لها .

وأشار رئيس النقابة إلى أن العمال عازمون على تحقيق مطالبهم المشروعة، وأن هناك أشكالاً نضالية تصعيدية سيخوضها العمال في حالة عدم الوصول إلى اتفاق يلبي مطالبهم وينهي مشاكلهم مع إدارة الشركة.

احتجاج على قرار حلّ اتحاد العمال في السودان

دعا اتحاد عمال السودان إلى الدخول في إضراب شامل عن العمل احتجاجاً على قرارات لجنة إزالة «التمكين» بحل النقابات والاتحادات كافة، وكانت قوات من الشرطة قد بدأت إجراءات لإخلاء النقابات والاتحادات تمهيداً لاستلامها، وشملت عدداً من الاتحادات بينها أصحاب العمل واتحاد المعلمين إلى جانب اتحاد الصحفيين. هذا وقد أعلن الاتحاد العام لعمال السودان عن تكوين جسم تنسيقي موحد لمناهضة قرار حل النقابات، مناشداً كل القواعد العمالية بالاصطفاف خلف الكيان العريض وفروعه بالولايات والترتيب المحكم لتنفيذ الإضراب العمالي والعصيان المدني الشامل خلال الفترة المقبلة. وأكّد أمين علاقات العمل باتحاد عمال السودان المحلول رفض الاتحاد للتدخل الحكومي في عمل النقابات، وقال هناك اتفاقيات دولية صادق عليها السودان تنصّ على عدم التدخل.

المحكمة العمّالية 6

«الأخطاء التي يقع بها العمال في الدعاوى العمالية»

نص قانون العمل رقم 17 لعام 2010 في المادة 7 منه وبشكل صريح على إعفاء العمال من توكيل محام. وبالتالي يستطيع العامل أن يقيد دعواه بنفسه ومتابعتها في جميع مراحل التقاضي «البداية والاستئناف والطعن نفعاً للقانون» وتحدثنا سابقاً أنَّ هذا ليس في مصلحة العامل الذي لا يملك الخبرة القانونية والمعرفة الكافية بالقوانين ليقوم بنفسه في الترافع في قضاياه العمالية، وليس من السهل عليه معرفتها ومواجهة خصمه الذي يكون ملزماً بتوكيل محامٍ للدفاع عنه.

■ أديب خالد

لذلك لابدَّ من تشكيل مكتب قانوني استشاري في اتحاد العام لنقابات العمال ليقدم المساعدة والمشورة القانونية اللازمة للعامل عند حدوث نزاع بينه وبين رب العمل أو تكفل الاتحاد العام لنقابات العمال بالتعاقد مع محامين للدفاع عن حقوق العمال في المحكمة العمالية، ويتم تقاضي أتعابهم من قبل الاتحاد مباشرة.

فالكثير من الدعاوى العمالية تُردَّ شكلاً من قبل المحكمة بسبب الأخطاء التي يقع بها العمال نتيجة عدم معرفتهم بإجراءات رفع الدعوى وكيفية تحصيل حقوقهم، والتي عادة ما تجبر العامل على التنازل أو التصالح مع رب العمل دون أخذ حقوقه كافة أو الاتفاق مع رب العمل على أخذ جزء يسير من حقوقه فهذا بالنسبة له أيسر من التوجه للمحكمة.

أهمّ الأخطاء التي يقع بها العامل في المحكمة العمالية

لم يتضمن قانون العمل رقم 17 لعام 2010 أي نص خاص لتقادم الحقوق التي تترتب على علاقة العمل لذلك لا بدّ من العودة إلى الأحكام العامة للقانون المدني بالنسبة لهذا الموضوع، وهنا لا بدّ من التمييز بين تقادم الحقوق الدورية المتجددة عموماً وبين التقادم المسقط للدعاوى المتصلة بعقد العمل حيث نصت المادة 373 من القانون المدني على أنه: «يتقادم بخمس سنوات كل حق دوري يتجدد ولو أقر به المدين والرواتب والأجور والمعاشات» وهذا ما يسمى بالتقادم الخمسي ويشمل نطاقه الأجور ومتمماتها وما يعتبر في حكمها وبدل العمل الإضافي وغيرها مما له الصفة الدورية. لذلك تقوم المحكمة العمالية غالباً باحتساب هذه الحقوق في حال ثبوتها عن خمس سنوات سابقة للادّعاء، وأن فقدان الحق لصفة الدورية والتجدد يخرجه من نطاق تطبيق التقادم الخمسي ويجعله خاضعاً للتقادم الطويل إذا كان عقد العمل ما زال قائماً.

التقادم المسقط للدعاوى المتصلة بعقد العمل

يعتبر الوقوع في فخ هذا النوع من التقادم من أهم الأخطاء التي يقع بها العامل، وهذا متعلّق بسقوط الحق في رفع الدعوى وليس بسقوط الحق نفسه، أي بمعنى آخر لم يعد للعامل الحق في رفع الدعوى بعد مضي مدَّة معينة حيث نص القانون المدني السوري في المادة 664 على أنه: «تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء عقد العمل...» بمعنى أنه تنظر المحكمة إلى تاريخ قيد الدعوى في المحكمة، وكذلك إلى تاريخ انتهاء العلاقة العمالية الذي يقرّ به المدَّعي في استدعاء دعواه أو تثبته شهادة الشهود. فإذا كانت المدة الفاصلة أكثر من سنة كانت دعوى ساقطة بالتقادم.

الاختصاص النوعي

تعتبر الدعاوى العمالية من الدعاوى التي تختص بها محكمة البداية المدنية العمالية، اختصاص نوعي وشامل فلا تخضع للاختصاص القيمي، فمحكمة البداية المدنية العمّالية تنظر بالدعاوى العمّالية مهما كانت قيمة الحق المدَّعى به.

ومن خلال الواقع العملي يتبين أن أكثر الأخطاء التي يقع بها المدَّعي بالنسبة للاختصاص النوعي، هي قيامه بمخاصمة إحدى الجهات العامة مثلاً، والتي تخضع لأحكام القانون الأساسي في الدولة رقم 50 لعام 2004 أمام محكمة البداية العمالية بدلاً من اللجوء إلى القضاء الإداري مما ينتج عنه رد الدعوى لعدم الاختصاص.

وكذلك من الأخطاء التي يتعرض لها المدعي في هذا المجال ونظراً لتشابه عقد العمل مع الكثير من العقود الأخرى، كعقد المقاولة والخبرة والشراكة والوكالة وغيرها، هي أن يقوم المدعي صاحب الشأن بإقامة الدعوى أمام محكمة البداية المدنية العمالية عن عقد ليس بعقد عمل.

صحة الخصومة والتمثيل

أهم الأسباب الجوهرية التي تؤدي إلى رد الدعوى هو عدم صحة التمثيل والخصومة، وهي من الأمور الصعبة على العامل أن يعرف من عليه أن يخاصم في دعواه العمالية أي أن يعلم قبل رفع الدعوى من يمثل المنشأة المراد الادعاء عليها أمام القضاء، وأن يخاصم مدير المنشأة أو صاحب المنشأة أو رئيس مجلس الإدارة ليس بصفته الشخصية بل إضافة إلى وظيفته لا سيَّما إذا كانت الحقوق الناشئة عن عقد العمل لدى الشركة أو المنشأة وليس عن عمله لدى صاحب العمل بصفته الشخصية، وكذلك الأمر إذا توفي صاحب العمل، فإن على العامل المدعي مخاصمة جميع الورثة لأن هذا الأمر ينال من التركة، أما إذا كانت الدعوى من ورثة العامل المتوفى على صاحب العمل فإن أحد الورثة يمكنه من إقامة الدعوى العمالية لأن ذلك يجلب منفعةً للورثة.

لذلك ينصح العامل المدعي في هذه الحالة أن يستحصل على شهادة تسجيل الشركة أو رخصة المنشأة لمعرفة من هو صاحبها أو من يمثلها أمام القضاء قبل إقامة الدعوى.

أهم الأسباب الجوهرية التي تؤدي إلى رد الدعوى هو عدم صحة التمثيل والخصومة وهي من الأمور الصعبة على العامل أن يعرف من عليه أن يخاصم في دعواه العمالية

عدم وجود بلاغ إصابة في دعوى إصابة العمل

حدد قانون التأمينات الاجتماعية في الفصل الأول منه ما يتعلق بتأمين إصابة العمل من حيث التعويضات والمعاشات المستحقة منها، والإجراءات الواجب اتباعها عند حدوث الإصابة، والتحكيم الطبي، مما يعني أنَّ الطريق الإداري أمام المصاب أو ورثته للحصول على تعويض إصابة العمل- مفتوحٌ سواء أكان العامل مؤمناً عليه أم لا، وسواء قام صاحب العمل بإخطار مؤسسة التأمينات الاجتماعية عن الإصابة أم لا، حيث إن العامل أو ورثته يستطيعون القيام بالإبلاغ عن الإصابة إدارياً في حال امتناع صاحب العمل عن تنظيم بلاغ بالإصابة، وقبل اللجوء إلى القضاء ورغبة من المشرع بعدم إرهاق القضاء بكل ملف إصابة عمل يمكن أن يتم حلّه بين العامل المصاب أو ورثته وبين مؤسسة التأمينات الاجتماعية إدارياً، فقد أتى بنص المادة رقم المادة 100 في قانون التأمينات الاجتماعية، حيث جاء فيها «لا تقبل دعوى التعويض عن إصابة العمل إلا إذا كانت المؤسسة قد طُولبت كتابةً بالتعويض خلال خمس سنوات من تاريخ وقوع الحادث أو الوفاة أو الإخطار بانتهاء العلاج أو بدرجة العجز» ويعد أي إجراء تقوم به مديرية العمل المختصة في مواجهة المؤسسة في حكم المطالبة المشار إليها أعلاه.

ويعتبر عدم تقيد المصاب أو ورثته بنص المادة من أهم الأخطاء التي تؤدي إلى رد الدعوى المدعي، لأن المشرِّع قد منع إقامة الدعوى بالتعويض عن إصابة العمل طالما أن المصاب لم يطالب بالتعويض مباشرة تجاه المؤسسة، وهذا المنع هو منع قانوني، كون الشروط التي وضعها المشرع في قانون التأمينات الاجتماعية إنما هي شروط حيوية تتعلق بالنظام العام ولا يجوز إغفالها.

الاختصاص المحلي

من خلال التجربة العملية تبين أن أغلب الدعاوى العمالية تم تسجيلها في محكمة البداية المدنية العمالية في دمشق، نظراً لكون الخصومة تشمل المدير العام لمؤسسة التأمينات الاجتماعية في دمشق إضافة إلى وظيفته، مع التنويه أن قانون التأمينات الاجتماعية الجديد رقم 28 لعام 2014 قد أشار في المادة الثالثة منه الفقرة /ب/ على ما يلي: «يمثل المدير العام المؤسسة أمام القضاء والغير، أما بالنسبة لفروعها فيمثلها مدير الفرع أمام المحاكم، بالإضافة إلى ما يفوض إليه من صلاحيات المدير العام كل ضمن منطقة عمل فرعه وفق القوانين النافذة» بمعنى أن الدعاوى القائمة بعد 2015/2/1 تاريخ نفاذ قانون التأمينات يجب أن تُقام بمواجهة مدير فرع التأمينات المختص.

«مبادرة عربية» أم رسائل سياسية؟

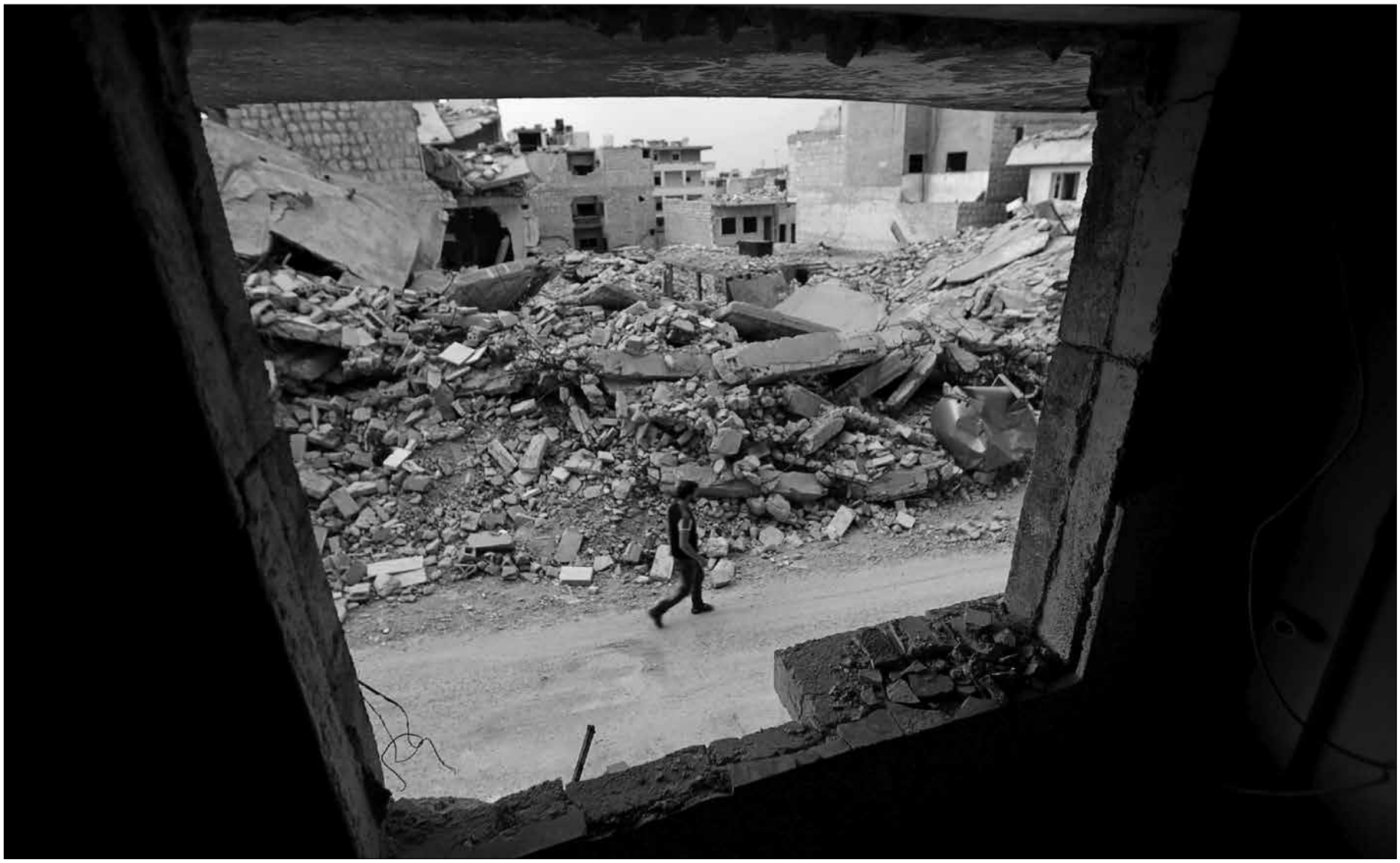

ظهرت مؤخراً دعوات في وسائل إعلام خليجية إلى «مبادرة عربية لحلّ الأزمة السورية»، وهي دعوات تشير- بشكلٍ صريح في أماكن، ومستتر في أماكن أخرى- إلى أنه ليس من مصلحة جامعة الدول العربية الوقوف على الهامش في ظل تزايد الوزن النوعي لقوى دولية وإقليمية أخرى في ملف حل الأزمة السورية.

■ سعد خطار

تنطلق هذه الدعوات من حقيقة أنَّ الصراع العسكري في سورية قد انتهى عملياً، وبذلك، فإنَّ على جامعة الدول العربية أن تفكر في كيفية الإسهام على نحوٍ ملموس في التسوية السياسية. و«تحذر» من أنَّ «الانتظار قد يؤدي إلى تراجع في نفوذ الدول العربية داخل سورية، وتقلص قدرتها على صياغة مستقبل المنطقة»، لتصل إلى استنتاج مفاده أنَّ «أفضل مسار عمل متاح أمامَ الدول العربية مرتبط بكيفية التعاونِ مع الحكومة السورية، وبأية شروط».

حول الجامعة العربية

لا شكَّ في أن الجملة الأخيرة من شأنها أن تثلج صدر بعض القوى المتشددة التي ما انفكت تحاول أن تعطّل العملية السياسية، وتوقف الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 2254. إلّا أنه وبعيداً عن نقاش هذه الجزئية، لا بدَّ من التوقف عند التساؤل عن ماهيّة الجامعة العربية التي يجري الحديث عنها في ظل الظروف الجديدة التي يمرّ فيها العالم.

لا يغفل أحد أن الجامعة العربية منذ نشأتها كانت بريطانية الهوى، وواحدة من مفرزات الاستعمار القديم، الذي حرص على خلق بنى سياسية كفيلة بترك الوضع العربي عند مستوى معين من التطور دون القدرة على تجاوزه بسهولة. كما لا يخفى أنه ومنذ العام 1956، أي مع صعود دور الولايات المتحدة عالمياً في مقابل تراجع الدورين البريطاني والفرنسي، باتت الجامعة العربية منساقة بشكلٍ تام داخل الفلك الأمريكي.

على هذا الأساس، ولدى الحديث عن الجامعة العربية يمكن القول اليوم إننا أمام منظمة متأزمة بسبب تراجع الوزن النوعي للولايات المتحدة عالمياً. وهذا يقودنا إلى أننا أمام حالتين من التعاطي مع هذه المنظمة، الأولى: تفهم أن القوى الغربية دخلت بأسرها في طور أفول هيمنتها، وهو ما ينطبق أيضاً على المؤسسات الإقليمية التابعة لها، بما فيها الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي. وهو ما يفسر مثلاً الدفع الروسي الذي جرى سابقاً لإعادة سورية إلى الجامعة العربية، هذه العودة التي كان يُراد منها أن تكون بمثابة إعادة ترتيب للمنظمة بحيث تتأقلم مع التوازن الدولي الجديد، وأن تكون بداية لتغيير اصطفاف الفضاء العربي ذاته لغير المصلحة الغربية.

هل لدى العرب والخليج العربي ضمناً القدرة على تحمّل تكاليف إعادة الإعمار مثلاً في ظل الأزمة المالية التي بات العالم يعيش عند تخومها؟

أما الحالة الثانية: فهي التي لم تفهم إلى الآن أن الصراخ فوق جثة الميت لن يعيده إلى الحياة، وتعوّل بالتالي على إمكانية لعب الجامعة العربية دوراً فاعلاً دون إحداث تغيير جذري في توجهاتها الإستراتيجية، أي دون القطع مع المشغّل الأمريكي. ومثل هذه المحاولات محكومة بالفشل مسبقاً لأنها تخالف المنطق الذي تسير عليه التوازنات الجديدة.

القراءة من زاوية مختلفة

من الخطأ الاعتقاد بأنَّ مثل هذه الدعوات ناجمة عن رغبة عربية في الانخراط بالحل السوري، بما في ذلك مسألة إعادة الإعمار، بغض النظر عن الاعتبارات الإقليمية والدولية، ولا يحتاج الكلام هنا إلى الكثير من البراهين، بحيث يكفي التساؤل: هل لدى العرب، والخليج العربي ضمناً، القدرة على تحمل تكاليف إعادة الإعمار مثلاً في ظل الأزمة المالية التي بات العالم يعيش عند تخومها؟ ثم هل لدى هؤلاء القدرة والرغبة بلعب مثل هذا الدور بعيداً عن الولايات المتحدة؟ حتى الآن، لا تبدو دول الخليج قادرة على خلق علاقات أكثر تكافؤاً مع الولايات المتحدة، بما يسمح لها بهامش حركة معقول في المشهد الدولي، إذ إن عمق العلاقات مع الولايات المتحدة واعتمادها شبه الكامل عليها يكاد يجعل احتمال أن يتخذ الخليج سياسات مستقلة احتمالاً معدوماً بغض النظر عن النوايا والإرادة.

ربّما من الأجدى قراءة هذه الدعوات من زاوية مختلفة، أي قراءتها بوصفها رسائل سياسية من قبل دول عربية تعبّر عن رغبتها في السير باتجاه زيادة حضورها في الملف السوري، وربما باتجاه تطبيع علاقاتها مع الحكومة السورية، ولكن ذلك على أرضية تنفيذ إطار العمل المتفق عليه دولياً، والمتمثل بقرار مجلس الأمن الدولي 2254، الذي لم يعد بإمكان أحد، لا حكومات ولا قوى سياسية، أن يمنع تطبيقه بغضِّ النظر عن موقفه العميق منه، وأقصى ما يمكن عمله بالنسبة للأطراف المتضررة منه هو أن تحاول تأخيره فقط، وحتى هذه المحاولة باتت تصطدم اليوم بممانعة قوية تبديها الدول التي لها مصلحة بتطبيقه، وعلى رأسها روسيا والصين.

لا يمكن إغفال الدور الجديد الذي يلعبه ثلاثي آستانا «روسيا، تركيا، إيران» في المنطقة، وذلك بوصفه تحديداً نواة لمنظومة إقليمية جديدة

وفي هذا السياق، لا يمكن إغفال الدور الجديد الذي يلعبه ثلاثي آستانا «روسيا، تركيا، إيران» في المنطقة، وذلك بوصفه تحديداً نواة لمنظومة إقليمية جديدة ستلعب دوراً رائداً وستتسع لتشمل عدداً إضافياً من الدول التي سيدفعها التغيّر الجذري الجاري في طبيعة العلاقات الإقليمية إلى الانخراط جدياً في هذه المنظومة التي لا تقوم على قاعدة «نقل الهيمنة» من قوى حليفة للولايات المتحدة إلى قوى حليفة لروسيا كما تروّج وسائل إعلام عربية لذلك، إنما يمكن تلمُّس الموقف الصلب لهذا الثلاثي حيال هذه المسألة بخلق منظومة إقليمية قابلة للتكامل فيما بينها، من خلال سد الذرائع وتجفيف بؤر التوتر القابلة للانفجار، بما يخدم الرؤى الإستراتيجية المشتركة حول التكامل الأوراسي وطريق الحرير الجديد، ويتقاطع مع مصالح شعوب المنطقة التي تُركت نهباً للنزاعات الإقليمية التي تمّت تذكيتها غربياً.

اتجاهان في «تطبيع» العلاقات العربية مع سورية...

تلاحقت خلال الأسبوعين الماضيين مجموعة من الإشارات حول اقتراب عودة شكل ما من العلاقات الطبيعية بين سورية والدول العربية، بما في ذلك الحديث عن عودة سورية لشغل مقعدها ضمن الجامعة العربية...

■ سعد صائب

من بين الإشارات الواضحة في هذا الإطار، تلك التي ظهرت في كلمة القائم بالأعمال الإماراتي في دمشق مؤخراً، وكذلك حضور صحفيين سوريين في مؤتمر في السعودية، وتكرار العراق دعوتها لعودة سورية إلى الجامعة، بالتوازي مع إشارات مشابهة جاءت من كل من السودان ومصر والأردن.

وقبل الدخول في معاني هذه الإشارات وأبعادها، لا بدَّ من التذكير بأن إشارات مشابهة كانت قد ظهرت قبل ما يقرب العام، وكانت موسكو قد عملت على الخط بين العواصم العربية بشكل علني وواضح ونشيط، ثم توقفت فجأة كل الإشارات الإيجابية بعد ما بدا أنه إيعاز من واشنطن لعواصم عربية لتجميد الموضوع. ترافق ذلك مع كلام علني من جيمس جيفري حول الدور الأمريكي في عملية التجميد هذه.

الاتجاه الروسي

سواء في المحاولات التي اشتغل عليها الروس في العام الماضي، أو تلك التي يبدو أنَّ العمل جارٍ عليها هذه الأيام، يمكن تحديد الاستهداف العام بالأفكار التالية:

● إنهاء حالة التوتر بين دول عربية وسورية، هو جزء أساس من إنهاء حالة التوتر العامة في كامل الإقليم، بما في ذلك البدء بتخفيض التوتر في العلاقات الإيرانية– السعودية، والتركية السعودية، وهو أمر لا غنى عنه في إطار الاستهداف العام الروسي الصيني لإنهاء الأزمات في المنطقة وإنهاء حالة «الفوضى الخلاقة» الأمريكية، التي باتت الأداة الأساسية الوحيدة بيد الأمريكان لتأجيل دفن آخر، فإنّ الاصطفاف عبر السنوات الثلاث الماضية على المستوى الإقليمي، اتخذ شكلاً ثابتاً تقريباً: ثلاثي أستانا ضمن الاتجاه الروسي الصيني، والجامعة العربية ضمن الاتجاه الغربي. بل وتبلور ذلك في «مجموعتين» دوليَّتين: أستانا «روسيا، تركيا، إيران»، والمجموعة المصغرة «الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، السعودية، الأردن، مصر».

أمام هذا الانقسام الحاد، ربما يكون من غير المفهوم للوهلة الأولى، لماذا يمكن أن تسير دول عربية في الركب الروسي إن جاز التعبير في مسألة تسوية العلاقات مع دمشق؟ ولكن مجموعة من العناصر يمكنها أن تفسِّر هذه المسألة:

أولاً: لا شكَّ في أنَّ الدول العربية المختلفة، والخليجية خصوصاً، دخلت كما كل دول العالم مرحلة إعادة ترتيب حسابات إستراتيجية في إطار التجاوب مع التغيير الواضح والبيّن في موازين القوى الدولية، وبطبيعة الحال، فإنّ على رأس إعادة الحسابات تلك، إعادة النظر في العلاقة مع موسكو ومع بكين. ما يعني أنّ «مسايرة» الروسي في عدد من المسائل، حتى إن تم تبييت نية معاكسة، هو الحد الأدنى الذي لم يعد ممكناً النزول تحته في العلاقة مع روسيا بالنسبة لبلدان عربية متعددة.

ثانياً: مع تعزز الأزمة الأمريكية، تتعزز عمليات النهب والتشليح والسطو التي تقوم بها واشنطن تجاه حلفائها التاريخيين، وصولاً إلى حدود يصعب احتمالها مهما كانت درجة التبعية، وهو الأمر الذي يعزز تيارات داخل الدول العربية ككل، وداخل كل منها على حدة، تيارات تسعى للاستقلال عن الأمريكي، وفي هذه أيضاً شيء من تفسير توجُّه بعض الدول العربية نحو «تطبيع» العلاقات مع سورية.

إنّ الاصطفاف عبر السنوات الثلاث الماضية على المستوى الإقليمي، اتخذ شكلاً ثابتاً تقريباً ثلاثي أستانا ضمن الاتجاه الروسي الصيني والجامعة العربية ضمن الاتجاه الغربي

ثالثاً: الأمريكي يرى ما يجري، ويفهم أنه اتجاه موضوعي يصعب منعه طويلاً، وإنْ كان قد تمكن السنة الماضية من ضرب فرامل أوقفت العملية بالكامل، فإنّه يعي أنه غير قادر على فعل ذلك اليوم. ولذا فإنّ المنطقي هو أن يحاول البحث عن طريقة تجعل من العملية نفسها استثماراً مربحاً له، وهنا نصل إلى جوهر الاتجاه الأمريكي في مسألة «تطبيع العلاقات»... المسألة ببساطة هي التالي، بما أنّ الروس يدفعون بهذا الاتجاه، فلندفع نحن أيضاً، ولكن استناداً إلى تكريس العداوة بين تركيا وإيران من جهة، وبين الدول العربية من جهة ثانية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى مزاحمة منظومة أستانا نفسها، عبر إحياء منظومة إقليمية «الجامعة العربية»، التي لم يكن لها دور خلال السنوات الماضية.

تكريس تناقض بين منظومتين إقليميتين، ربما يمكن التعويل عليه من وجهة نظر من لا يريدون الحل السياسي في سورية؛ لأنه سيعطي المتشددين «أو هكذا يتوهمون» مجالاً إضافياً للمناورة بين المنظومتين، بحيث يجري تمديد الأزمة بشكل إضافيّ. ومن وجهة نظر الأمريكي، لا يجري تمديد الأزمة فحسب، بل وتعميقها وفتح الباب أمام الاحتمالات الأكثر خطراً، وعلى رأسها احتمال التقسيم.

الاتجاه الأمريكي

إنّ العناصر السابقة للمشهد، لا تغطّيه بأكمله؛ فهنالك اتجاه يبدو متقاطعاً شكلياً مع الاتجاه الروسي، بل ويكاد يصعب بالمعنى العملي التفريق بينهما، رغم أنهما اتجاهان متعاكسان تماماً...

لا يغيب عن البال أنّ الصراع الدولي يأخذ أشكالاً وتمظهرات مختلفة على المستويات الإقليمية والمحلية؛ بكلام

ما سيجري على أرض الواقع

نعتقد أنّ التجاذب بين الاتجاهين سيستمر بعض الوقت، وعلى أرضية تقدم بطيء نسبياً، ولكن ثابت في مسألة تحسين العلاقات البينية العربية. ولن يكون ثمة مجال لاستثمار المتشددين في التناقضات الإقليمية، لأنَّ التوقيتات الزمنية المستحقة لمنع انفجار جديد في سورية، أقصر بكثير من تلك اللازمة لعودة العلاقات مع الدول العربية.

تداعيات قيصر

بعد توقف دام ثلاث سنوات يتدحرج قانون قيصر بسرعة ليس لها مثيل حاصلاً على موافقة الكونغرس ومجلسي النواب والشيوخ الأمريكيين ويصل إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، كلقمة الغلاء في الوقت المناسب، رغم أنّ العقوبات على سورية ليست جديدة، لكن هذا القانون يستهدف بالدرجة الأولى الدول الداعمة لسورية وأهمها روسيا وإيران، وعلى اعتبار أن هناك عقوبات تستهدف إيران أساساً، فلن تطال هذه العقوبات إلا روسيا ومزيداً من الحصار على الشعب السوري، حيث إنه ينال من ضمن ما يناله النفط والإنشاءات العامة من حيث فرضه لعقوبات على النظام السوري والشخصيات السورية والدول والشركات الأجنبية التي تتعامل مع سورية.

■ د. عروب المصري

قيصر والسَّيلين

على نفس أرضية العقوبات الأمريكية الجديدة التي فرضها قانون قيصر وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على مسودة قانون يفرض العقوبات على «السيل الشمالي–2» و«السيل التركي» وهما مشروعان إستراتيجيان لنقل الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا، مما أدى إلى ارتفاع مستوى التناقض الأمريكي–الأوروبي مع الرفض الألماني والفرنسي لهذه العقوبات.

بريكست وكرة الثلج

في حين ما تزال المملكة المتحدة تتخبط في أن تبقى ضمن كنف الاتحاد الأوروبي أو أن تخرج عنه تصبح بريكست نقطة الخلاف، التي قد تودي بصاحبها حيث ربما لا تبقى المملكة المتحدة متحدةً، في ظل الضغوط التي تمارسها اسكوتلندا من خلال طلبها الجديد للاستفتاء الطامح إلى الخروج من المملكة المتحدة.

إنَّ تناقص وزن الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً لا يعني أنها لم تعد تعمل على خلق أكبر عدد ممكن من بؤر التوتر أثناء خروجها من ساحة المنطقة والإقليم.

غاز المشرق

يبرز التوتر المتوسطي الجديد القائم على صراع الغاز كأحدث عنصر في الساحة الدولية. فعلى أرضية الاتفاق التركي– الليبي المتعلق بتقاسم أحواض استغلال الغاز في المتوسط يتطور التوتر بين تركيا وليبيا من جهة واليونان وقبرص ومصر من جهة أخرى، في تداعٍ يصل إلى حد تقديم اعتراض رسمي يوناني– مصري في مجلس الأمن الدولي، بعدما فرضت تركيا سيطرتها على شمال المتوسط الشرقي نفطياً، من خلال الاستيلاء الفعلي على نفط الجرف القارّي، مما يغضب اليونانيين والأوروبيين.

ولم تستطع حكومة الكيان الصهيوني البقاء بعيداً عن سياسة الولايات المتحدة في استغلال الفرصة للتوتير، فاقترح رئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو على قبرص واليونان الاتفاق معه، على مشروع شبكة أنابيب لضخ الغاز المستخرج في شرق المتوسط، إلى أوروبا.

وأدان نتنياهو مذكرة التفاهم المبرمة بين تركيا وليبيا لترسيم مناطق التبعية البحرية، ودعا قبرص واليونان للتوقيع فوراً معه على اتفاقية حول شبكة الأنابيب المذكورة.

وماذا عن الغرب؟

يبدو أن اشتداد الصراع على البحر المتوسط في حوضه الشرقي لن يعفي حوضه الغربي من تبعات امتداد هذا الصراع إليه، ولإن كان احتدام الصراع يجري على خلفية الاكتشافات الغازية والنفطية في الحوض الشرقي فمن يدري ما سيكون المبرر في الحوض الغربي. وليست المناورات البحرية المصرية بعيدة عن إطار التوتر هذا. ويأتي القرار الأمريكي بإلغاء قرار وقف تسليح قبرص «حيث فرضت واشنطن عقوبات مالية واقتصادية، واتبعت سياسة حظر بيع الأسلحة الأمريكية للجزيرة القبرصية منذ العام 1987» في إطار دفع التوتر للأمام. بالتزامن مع قرار الاعتراف بمذابح الأرمن، حيث أيّد مجلس النواب الأمريكي الشهر الماضي بأغلبية ساحقة قراراً يعترف بأن: «عمليات القتل الجماعي التي تعرض لها الأرمن قبل 100 عام إبادة جماعية» في تصويت رمزي من المرجح أن يؤدي إلى تفاقم التوتر مع تركيا. وتصريحات وزير الدفاع الأمريكي حول أن تركيا تسير باتجاه «غير مرغوب» وهو ما ردت عليه أنقرة بأن الرد على العقوبات إن فرضت سيكون إلغاء التواجد الأمريكي في قاعدتي انجرليك و كورجيك العسكريتين الأمريكيتين. إذ قال جاويش أوغلو إنه «إذا أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على خطوة سلبية ضد تركيا، فإن أنقرة سترد عليها»، وأضاف: إنه «في حال فرضت الولايات المتحدة عقوبات على تركيا، فإن أنقرة ستبحث مسألة الوجود الأمريكي في قاعدتي إنجيرليك وكورجيك»، مؤكداً أن «تركيا منفتحة على بدائل لمقاتلات «إف 35» الأمريكية، بما في ذلك من روسيا».

إلى أين تذهب تركيا؟

إن ارتفاع مستوى التناقضات الأمريكية التركية يغذيه أن تركيا تذهب باتجاه التصنيع الحربي المشترك مع روسيا بما في ذلك صواريخ إس 400، وهو ما يفسر ارتفاع مستوى التوتر في شرق المتوسط الذي تؤججه الولايات المتحدة الأمريكية أثناء انسحابها.

الغاز والحرب الليبية؟

يبدو أنه من المفيد مراجعة كل القضية الليبية والحرب الدائرة منذ تسع سنوات لفهم دور القوى الإقليمية وعلاقتها بأحد العوامل الحاسمة وهو الغاز المتوسطي.

ويرتفع في هذه الأثناء مستوى التوتر في ليبيا، بعدما توقف هجوم حفتر لتحرير طرابلس منذ ستة أشهر في إشارة إلى توازن للقوى لا يسمح للطرفين بالتقدم عسكرياً، وحيث يتوقع حفتر دعماً مصرياً لمجابهة الاتفاق الليبي– التركي. في حين تلعب روسيا دوراً في التهدئة وتخفيف حدة التوتر الذي تسببه الولايات المتحدة من خلال وساطتها بين الحليفين المصري– الإماراتي والتركي– القطري وكل وسائل الحلول السياسية، التي يستعملها الروس في هذا الملف وغيره للتهدئة.

يبرز التوتر المتوسطي الجديد القائم على صراع الغاز كأحدث عنصر في الساحة الدولية بعدما فرضت تركيا سيطرتها على نفط الجرف القارّي

بيان الخارجية الروسية حول لقاء بوغدانوف– جميل

التقى الممثل الخاص للرئيس الروسي إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ونائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، يوم الخميس، 19 كانون الأول، القيادي في جبهة التغيير والتحرير المعارضة، ورئيس منصة موسكو، د.قدري جميل.

خلال اللقاء، تمت مناقشة نتائج اجتماع اللجنة الدستورية في جنيف، وآفاق عملها مستقبلاً في ضوء قرارات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي، وأحكام قرار مجلس الأمن الدولي 2254.

غرامة فوات الخدمة الإلزامية..تسوية فردية أم عقوبة جماعية؟

أقر مجلس الشعب مؤخراً مشروع القانون المتضمن تعديل الفقرة /هـ/ من المادة /٩٧/ من قانون خدمة العلم الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /30/ لعام ٢٠٠٧ وتعديلاته، وأصبح قانوناً.

■ عاصي اسماعيل

ومضمون المادة /97/ بحسب المرسوم التشريعي 30 لعام 2007 «قانون خدمة العلم» تتمحور حول «التعويض المدني» بدفع بدل فوات الخدمة لمن يتجاوز عمره السن المحددة للتكليف بالخدمة الالزامية، 42 عاماً، ولم يؤدها لغير أسباب الإعفاء المنصوص عليها.

الأسباب الموجبة

ورد على موقع مجلس الشعب بتاريخ 2019/12/18 عن الأسباب الموجبة لمشروع القانون ما يلي: «وحيث إن إقرار الحجز الاحتياطي لتحصيل مبلغ ثابت ومحدد المقدار بموجب نص تشريعي يتعارض والفائدة التي شرع من أجلها الحجز الاحتياطي من أنه تدبير احترازي يلجأ إليه عندما يكون المبلغ محل نزاع أو غير ثابت كما أنه واجب الإتباع لتثبيت أصل الحق عملاً بأحكام قانون أصول المحاكمات المدنية، لذلك كان لابدً من تعديل الفقرة /هـ/ من المادة /97/ بحيث يتم تقرير الحجز التنفيذي على أموال المكلف الممتنع عن الدفع مباشرة عند إتمامه /43/ عامة دونما حاجة لإنذاره، وإلقاء الحجز الاحتياطي على الأموال العائدة لزوجاته وأبنائه ريثما يتبين أن هذه الأموال لم تؤول إليهم من المكلف في حال كانت أموال المكلف غير كافية للتسديد».

جوهر التعديلات

تجدر الإشارة إلى أن المادة 97 من المرسوم التشريعي 30 لعام 2007 طرأت عليها تعديلات متعاقبة خلال السنين الماضية، منها في عام 2014 بموجب المرسوم التشريعي 33 الذي حدد بدل التعويض بالدولار الأمريكي، وكان آخرها بموجب القانون 35 بتاريخ 2017/11/15، أي منذ عامين، حيث تم تعديل الفقرة /ه/ من المادة 97 وأصبحت كما يلي: «يلقى الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة للمكلفين بالدفع الذين امتنعوا عن تسديد بدل فوات الخدمة ضمن المهلة المحددة بالفقرة /د/ السابقة بقرار يصدر عن وزير المالية».

ومن خلال مقارنة الفقرة السابقة مع ما ورد من حيثيات حسب الأسباب الموجبة أعلاه، يتبين أن مضمون التعديل الجديد الذي تم إقراره على الفقرة /ه/ كان فيه شقان جديدان: الأول هو: «تقرير الحجز التنفيذي على أموال المكلف الممتنع عن الدفع مباشرة عند إتمامه /43/ عامة دونما حاجة لإنذاره».

والثاني هو: «إلقاء الحجز الاحتياطي على الأموال العائدة لزوجاته وأبنائه ريثما يتبين أن هذه الأموال لم تؤول إليهم من المكلف في حال كانت أموال المكلف غير كافية للتسديد».

الأصل في التسوية وليس العقوبة

مضمون المادة 97 من قانون خدمة العلم وتعديلاته هو عقوبة على شكل تسوية مالية «غرامة» تحت عنوان تعويض مدني بدفع بدل فوات الخدمة، وتأكيداً على ذلك فقد انتهت المادة 97 بالفقرة /و/ التي تتضمن: «يعفى من العقاب الممتنع الذي يسدد قيمة بدل فوات الخدمة وغرامات التأخير المترتبة بذمته»، وهي فقرة ما زالت سارية المفعول، ولم يطرأ عليها أي تعديل بحسب ما رشح من تعديلات مُقرة، أي إن الغرامة المالية عامل مشجع منعاً من إنزال العقاب وليس العكس، فالعقوبة ليست غاية بذاتها، خاصّة وأن العفو يشمل عقوبة الحبس الواردة في أحد فقرات المادة نفسها.

أما المتغير بموجب التعديل الأخير الذي تم إقراره فهو تكريس العقوبة بذريعة تحصيل الذمة من خلال «التنفيذ دون إنذار» بدلاً من تسهيل التسوية بذاتها، حيث كان من الأجدى ربما لو فسح المجال أمام هؤلاء بتسديد الذمة المالية المترتبة تقسيطاً بدلاً من الدفعة الواحدة الكاملة بحسب إحدى فقرات المادة 97، أو لو منحوا فترة زمنية أطول من مدة الأشهر الثلاثة بعد تجاوز السن المحددة للتكليف لتسديد الذمة!.

والأكثر من ذلك هو توسيع دائرة هذه العقوبة بحيث شملت الحجز على الأموال العائدة للزوجات والأبناء أيضاً، وهي فقرة جديدة لم يسبق وأن وردت، لا في أصل القانون ولا في التعديلات التي طرأت عليه خلال السنوات الماضية.

تداعيات وآثار

لا شك أنَّ تداعيات الحجز تختلف جذرياً بين «الاحتياطي» و«التنفيذي دون إنذار»، وخاصة عندما يطال هذا الحجز التنفيذي الأموال غير المنقولة، والحديث هنا ربما عن بيوت وعقارات سيتم إخلاؤها من ساكنيها وشاغليها «آباء- زوجات- أبناء- مستأجرين-...» لتوضع بالتنفيذ، أي للبيع بالمزاد العلني تحصيلاً للذمة المالية «الغرامة» المفترضة قانوناً كعقوبة فردية وشخصية بحق صاحب العلاقة الذي فوّت الخدمة، وما يمكن أن تؤول إليه أحوال وأوضاع هؤلاء «كضحايا جانبيين» بنتيجة عملية التنفيذ في ظل ظروف الحرب والأزمة التي نعيشها، والتي فرضت على الجميع أن يكونوا ضحايا بهذا الشكل أو ذاك سلفاً؟!، والأدهى من ذلك هو تعميم العقاب على الزوجات والأبناء، من خلال الحجز على أموالهم أيضاً.

مضمون المادة 97 من قانون خدمة العلم وتعديلاته هو عقوبة على شكل تسوية مالية «غرامة» تحت عنوان تعويض مدني بدفع بدل فوات الخدمة

والنتيجة، أنَّ العقوبة أصبحت بموجب التعديل الأخير ذات طابع جماعي بالرغم من أن موضوع «فوات الخدمة» طابعه فردي وشخصي بحت.

الاحتمالات الواقعية

مع الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود رقم تقريبي إجمالي لمن ينطبق عليهم شرط فوات الخدمة، وخاصة بنتيجة سني الحرب والأزمة وتداعياتها الكارثية، وواقع التشرد والنزوح واللجوء، لكن مما لا شك فيه أن التعديلات التي تم إقرارها ستدفع البعض للإسراع بتسديد الذمة المالية المترتبة عليهم، هذا بحال كان لديهم الملاءة المالية النقدية بقدر 8000 دولار أمريكي دفعة واحدة، وهو مبلغ كبير جداً على الكثيرين من هؤلاء، وخاصة في ظل تردي الواقع الاقتصادي المعاشي الحالي لغالبية السوريين، سواء في الداخل أو في الخارج.

والخيار الآخر أمام البعض ممن لديهم أموال غير منقولة «عقارات وأراض» هو أن يضطروا لبيعها قبل وضعها بالتنفيذ، الأمر الذي يعني زج هؤلاء وذويهم في معترك البازار والسمسرة المهيمن عليها من قبل بعض الحيتان والمستغلين، بغضِّ النظر عن مكان هذه العقارات، وخاصة إذا كانت هذه العقارات مشغولة من ذويهم «آباء- زوجات- أبناء- أخوة- أقرباء»، ولعل الأهم بحال كانت مصدر رزق لهؤلاء «أراض زراعية». وهذه الشريحة ستكون عرضةً للمزيد من الابتزاز والاستغلال والضغوط الشديدة بلا أدنى شك.

أما البقية الباقية ممن لا يملك المال المنقول وغير المنقول فعوضهم وعوض الخزينة على الله، فهؤلاء ستبقى ذممهم مشغولة إلى ما شاء الله، أو إلى حين ميسرة، أو تيسير قانوني يأخذ واقعهم المزري بعين الاعتبار، وهو أمر بعيد المنال على ما يبدو، في ظل هذا النمط من التعامل مع المواطنين رسمياً وقانوناً، حيث تنطبق هنا مقولة «العقوبة جماعية والمكافأة فردية»، تماماً كحال كافة السياسات المتبعة ونتائجها وتداعياتها، حيث تعاني الغالبية الساحقة والمسحوقة منها، بينما تستفيد منها القلة المحظية من كبار الأثرياء والفاسدين.

مقارنة وتناقض فجّ

مع تأكيدنا على حق الدولة باتخاذ ما يلزم لضمان حقوقها المالية، وتحصيل ذممها، إلا أننا لا ندري ما هي المتغيرات الطارئة منذ عامين حتى الآن كي يتم إقرار التعديل بهذا الشكل والمضمون العقابي الجماعي!.

فالبعض اعتبر أن موضوع تحصيل الذمم له مشروعيته وضروراته في المرحلة الراهنة، وخاصة كون الذمم المترتبة على التسوية المرتبطة بفوات الخدمة يتم تسديدها بالدولار الأمريكي، وكأن المبالغ الإجمالية التي سيتم تحصيلها بموجب الحجز التنفيذي ستُخرج الزير من البير بالنتيجة، خاصة في ظل الاحتمالات الواردة أعلاه!.

علماً وللمقارنة مثلاً، إن الذمم المالية الكبيرة المترتبة على كبار المقترضين من المصارف الحكومية، وأشباههم من أصحاب الذمم المشغولة لصالح الجهات العامة، يتم العمل عليها تباعاً من خلال التسويات والمزيد منها، مع الكثير من التسهيلات عاماً بعد آخر، وهي مبالغ بمئات المليارات من الليرات السورية ولم يطرأ عليها أي تعديل بما يوازي ما كانت عليه بالدولار كأصل للدين مع غراماته، أي إنها فقدت من الناحية العملية جزءاً هاماً من قيمتها، ولم تُعدّل التشريعات الخاصة بها لتوضع الأموال المنقولة وغير المنقولة لأصحاب ذممها بالحجز التنفيذي، علماً بأنها أيضاً تعتبر «ذمماً ثابتة» و«حقاً» و«ليست محل نزاع»، حيث يتم الحجز مقابلها احتياطاً فقط، ويتم العمل عليها كملفات فردية وشخصية منفصلة!، ولعل ذمم البعض القليل من هؤلاء الكبار المحظيين تعادل كامل ما يمكن أن يجبى من فوات الخدمة بموجب التعديل العقابي الأخير.

فهل من تناقض في التشريعات حيال التعامل بالذمم الشخصية المستحقة للدولة وللجهات العامة، في ظل نفس الأسباب الموجبة المذكورة أعلاه، «ذمم ثابتة» و«حق» و«ليست محل نزاع»؟ أم أن للغالبية المسحوقة تشريعاتها التي تزيد من بؤسها وفقرها، والتعديل المُقر أعلاه ليس آخرها، وللنخبة المحظية تشريعاتها واستثناءاتها التي تزيد من ثرائها وفسادها؟!.

الرفيق الشاعر فاضل حسون

ليس رثاءً بل استلهاماً لنمشي ونكفي الطريق!

بسلاسة انسياب الفرات بين ضفتيه كانت تنساب أشعارك تحمل نكهة الفرات وطبع الصحراء.. خصبةً كسهول الجزيرة، ومفتوحة الآفاق على الفضاءات الجديدة كامتداد بادية الشام، وصوتك صلب كصلابة قاسيون وممتدّ كامتداد الساحل، يحلق في سماء الوطن متجاوزاً هضبة الجولان إلى بطاح فلسطين، مستعيداً التاريخ من الشام ويوسف العظمة وميسلون، إلى هنانو وصالح العلي إلى سلطان الأطرش ورمضان تركي شلاش..

■ زهير هشعان

مخاطباً الطفلة رشا التي تبات ليلتها بلا عشا، والفلاح البسيط والعامل المسحوق، معبراً عن الإرادة الشعبية فكراً وممارسةً بشيوعية القرن الحادي والعشرين، ومهاجماً الأنظمة الرجعية والعميلة للأمريكان والصهاينة، والناهبين والفاسدين والخونة..

هكذا كُنت.. وهكذا عرفناك.. وسرنا في الطريق الذي اخترناه سوية، أربعون عاماً من الرفاقية والنضال المشترك، ولم تهزمك أو حتى تهزك الريح الصفراء.. لم تكن عدمياً ولا جامداً في مواقفك وأشعارك، بل تنبض بالأمل والحياة والمقاومة التي تضبط إيقاع قصائدك عليها دون تكلّف..

ليسَ رثاءً أبا سلام فمثلك وإن فارقنا جسداً.. ستبقى كلماته حيّة تحمل الخلود لأنها نابعة من معاناة الناس، ومعفرةً بتراب الوطن.. ستبقى بيننا ومعنا من خلال أشعارك الوطنية والطبقية التقدمية التي تناولت هموم الناس الفقراء والعمال الكادحين والفلاحين البسطاء.

ليس رثاءً.. بل استلهاماً لنمشي ونكفي الطريق الذي اخترناه سوية وسرنا فيه منذ أربعين عاماً، بالروح الرفاقية والنضال المشترك، وبقيت متمسكاً بفكرك ومواقفك حتى آخر لحظة في حياتك، ونجدد العهد الذي قطعناه على أنفسنا سوية مع رفاقنا، بأننا سنستمر نمشي ونكفي الطريق.

نبذة عن الرفيق أبي سلام

الرفيق الشاعر فاضل حسون «أبو سلام» من مواليد 1963 في بقرص فوقاني التابعة لمدينة الميادين في ريف دير الزور الشرقي، تلقى تعليمه الابتدائي والإعدادي فيها، ثم حصل على الثانوية العامة، ودرس في جامعة بيروت العربية في لبنان، لكن لم يتابع بسبب ظروف عمله حيث كان يعمل في شركة الطرق العامة في دير الزور، وتدرج في عمله حتى أصبح مديراً مالياً، ثم مديراً إدارياً بسبب إخلاصه وتفانيه في العمل، والذي انعكس على صحته وأسرته. كان كريماً وكان بيته مقراً للرفاق ومأوى للأصدقاء في بقرص، وحتى في دمشق عندما هُجِّر إليها عام 2012 بعد أن سيطر المسلحون على المنطقة وكان مطلوباً لهم بسبب مبادئه الشيوعية، فصادروا بيته وأحرقوا مكتبته.

تعرَّف على الفكر الشيوعي من خلال الرفيق حسين الشيخ «أبو فيصل» الذي كان معلماً في بقرص فوقاني أوائل السبعينات، وانتسب إلى الحزب الشيوعي، ومن أوائل الذين انخرطوا في تيار قاسيون واللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، ومن المشاركين المؤسسين لحزب الإرادة الشعبية، وأصبح عضواً في المجلس المركزي للحزب.

توفي الرفيق فاضل في فجر 2019/12/12 في دمشق، عن عمر ناهز 57 عاماً، وشيع إلى مثواه الأخير ودفن في بلدته بقرص فوقاني، التي لم يذهب إليها لأنه كان مطلوباً من التكفيريين أثناء هيمنتهم، وعاد إليها ميتاً.

وقد نعته قيادة حزب الإرادة الشعبية، ومنظمة دير الزور لحزب الإرادة الشعبية.

دير الزور.. صورة وخبر

■ مراسل قاسيون

الصورة المرفقة هي لشارع سينما فؤاد، هذا الشارع الذي له ذكرياته الجميلة لدى أهالي دير الزور، وخاصةً أيام الربيع والصيف عند الشابّات والشباب..!.

تطالعنا اليوم صورة جديدة لهذا الشارع يتضح فيها انخفاس وظهور حفرة في قميصه الإسفلتي بعد شهر فقط من تنفيذه، وهذه المرة الأمطار بريئةٌ ولا علاقة لها بذلك، ولم يتضح السبب إلى الآن!.

شارع سينما فؤاد يلحق أخيه شارع الوادي! حيث لم يمض أسبوع فقط عن صورة ما حدث في شارع الوادي في حي الجورة في مدينة دير الزور المقتصرة على حيين فقط، والذي تقبع قميصه الإسفلتي بعد شهر، مع أول قطرات المطر الشتوية، وتحول إلى مستنقعات تبين حجم سوء التنفيذ والنهب والفساد وغياب المراقبة والمحاسبة..

فهل ما حدث هو نتيجة التهتك في بنية الصرف الصحي، أم تهتك شبكات مياه الشرب، أم الاثنين معاً.؟ وحتى لو كان أحدهما أو كلاهما، لكن ذلك يطرح أسئلةً عديدة، ومنها:

كيف تم مدّ القميص الإسفلتي دون الكشف عن شبكتي الصرف الصحي ومياه الشرب وإصلاحهما؟ أم كان السبب سوء التنفيذ بالأصل الذي يتطلب تسوية ودحل وضغط الشارع قبل مدّ القميص؟.

ألا يعكس ما حصل في شارع الوادي من تقبع للإسفلت، وظهور الحفرة والانخفاس في شارع سينما فؤاد، الصورة الحقيقية بدل الوهمية عمّا يُحكى عن إعادة الإعمار وتهيئة البنية التحتية التي يجري ترويجها إعلامياً ذراً للرماد في العيون عن النهب والفساد، وغياب الرقابة والمحاسبة، وهذه الحفرة تضاف إلى عشرات.. بل ومئات الحفر التي تنتج عن سياسات النهب والفساد، والتي تستهدف المواطنين وحياتهم، كالكهرباء والماء وارتفاع الأسعار وغيرها.؟

نعتقد أن الإجابة عن هذه الأسئلة تبيِّنها الوقائع يومياً أمام أعين المواطنين، وأنَّ من يحفر حفرةً للمواطنين لابدَّ أن يقع فيها في الأيام القادمة.!

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست متداول حول سوء الوضع الكهربائي، يقول:

● «هذا العرض متوفر فقط في سورية.. مع كل 4 ساعات تقنين كهربائي نظامي بتربح معنا ساعتين عطل فني طارئ».

حول موافقة مجلس الشعب على مفردات تعديل قانون خدمة العلم بما يخص من تجاوز سن 42 عاماً، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «هاد مو قانون ولا ينتمي لأية شرعة قانونية.. حجز تنفيذي دون إنذار! الخاسر هو أهل المغترب في الوطن وليس المغترب يا حضرات العباقرة!».

● «شي في تشليح للمواطن يوافقون بالإجماع.. وعندما شي يتعلق بالحياة المعيشية للمواطن يقابل بالرفض».

● «هل أصبح الدولار العملة الوطنية في سوري؟ بدل الليرة؟ قرار من المالية ومجلس الشعب بغرامة 8000 دولار. يا هيك السيادة يا بلا».

حول تصريح متداول لمدير الإنارة والكهرباء في محافظة دمشق يقول فيه

●«لا يمكن إرضاء ذوق 23 مليون سوري من خلال زينة الميلاد.. المقاعد المضاءة في ساحة الأمويين مؤقتة وسيتم إزالتها»، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «أنتو جيبولنا كهربا ببيوتنا ومسامحين بالكهربا تبع زينة الميلاد».

● «بدكم تضوو الشوارع والساحات ضووها بس ضوو البيوت كمان كرمال هل الطلاب يلي انعمت عيونهم بالدراسة وماتو من البرد والله تحت الحرامات عم يدرسوا لأن مازوت ما في وغاز ما في وكهربا ما فييي».

ومن صفحة الحكومة عن الموافقة على توصية اللجنة الاقتصادية بتكليف وزارة الزراعة متابعة كل ما يتعلق بموضوع الأعلاف من خلال توجيه المؤسسة العامة للأعلاف باستيراد الأعلاف بالسرعة الكلية وبالكميات التي تراها ضرورية، علق البعض بما يلي:

● «اضبطوا بيع الأعلاف وتلاعب المستورد واحتكارها من قبل التجار وقتها السوق ما هو بحاجه لضبط الأسعار بالنسبة للفروج والبيض».

● «ولماذا الاستيراد ولدينا عشرات معامل الأعلاف الخاصة؟».

وحول تصريح مصدر في وزارة النفط عن الانفراج بمادة الغاز المنزلي، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «لك ضل بهدلة بهل البلد ما صارت.. لك حاجة كرمال الله باقي الهوا تقطعوه عنا».

● «هاد الحكي بس منسمع فيه سمع بس الحقيقة غير هيك».

● «هالنكتة صرلنا عم نسمعها شهرين».

وحول تصريح مدير مكتب الحمضيات في وزارة الزراعة بأنّ نصف إنتاج الحمضيات يضيع «هباءً منثوراً».. وتحرك المصدرين ما زال «هزيلاً»، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «لمعالجة هذه المعاناة والفشل نحتاج إلى معامل مكثفات وطنية وعصائر تصرف المنتج وتغنينا عن صرف العملة الصعبة لاستيرادها..».

● «دائماً كما كل سنة لا يوجد حل لاحول ولا قوة إلا بالله».

● «لا يُهدر إلّا للمزارع، أما التاجر فهو الرابح الأكبر».

ونختم فيسبوكياتنا ببوست تهكمي قاس متداول حول واقع التخبط المفروض على السوريين ومآلهم، يقول:

«الشعب السوري صار مثل بواري الصوبيا.. كلو فايت ببعضو.. وآخر شي فايت بالحيط».

وناقل الكفر ليس بكافر.

الحمضيات والمهرجانات

ما زال نمط التعالي الرسمي على الكارثة التي تلحق بمزارعي الحمضيات كل موسم هو السائد، مع الكثير من الوعود الخلبية التي تَحصد نتائجها على شكل خسارات متتالية يتكبدها الفلاحون.

■ سمير علي

آخر ما حرر بشأن الحمضيات رسمياً هو انطلاق ما سمي بـ«مهرجان الحمضيات» والذي أقيم في المتحف الوطني في اللاذقية بتاريخ 2019/12/12، بالتعاون مع وزارة الزراعة وغرفتي التجارة والصناعة في اللاذقية وطرطوس، وقد شكل بحسب وكالة سانا «تظاهرة اقتصادية وتجارية مهمة باعتباره منصَّةً للتعريف بالحمضيات السورية التي تتمتع بمواصفات متميزة».

مزيد من الوعود والقيود

كأن المهرجانات والكرنفالات السيّارة هي ما تنقص الفلاحين، وهي التي ستحل مشاكلهم المزمنة مع فائض الإنتاج السنوي في ظل الاستمرار بنفس أنماط التسويق، المحلّي والخارجي.

فقد تضمن المهرجان، بحسب سانا، «عرضاً لكل أنواع الحمضيات وأصنافها بهدف الترويج لهذا المنتج والتعريف به من أجل تسويقه داخلياً وخارجياً، إضافة إلى فعاليات أخرى منها كرنفال سيّار في أرجاء شوارع المدينة».

وعن جديد الوعود خلال مجريات «المهرجان» فقد كان على لسان مدير عام هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات، والذي كشف «أنه خلال الأيام القليلة القادمة ستكون هناك مناقشة لآلية جديدة قدمتها الهيئة لدعم إنتاج وتسويق الحمضيات ستنعكس إيجابياً على المزارع والشركات التصديرية».

أي مزيد من النقاش والتدارس، الذي يبدأ، ولا أحد يعلم متى ينتهي، فقد سبق وأن تم التدارس لأكثر من مرة وعلى مدى سنين طويلة ماضية، وعلى كافة المستويات الرسمية، لكن دون جدوى حتى الآن!.

وقد كان لافتاً مشاركة شركة «غلوبال غاب» الإيطالية، وهي بحسب سانا «تمنح شهادات الزراعة العضوية للمنتج الطبيعي»، والهدف من مشاركتها بحسب أحد مفتشيها «تعريف المزارعين ومراكز الفرز والتوضيب بالشركة التي تم ترخيصها في سورية والتعريف بشهاداتها التي تمنحها، والتي تعتبر جواز عبور للمنتج السوري إلى العالمية».

وكأنَّ المزارعين تنقصهم جهة متحكمة جديدة بآليات التسويق الداخلي والخارجي، وهذه المرة شركة أجنبية، والتي تم اعتبار شهادتها «جواز عبور» أيضاً!، أي ربما لن تكون إلّا قيداً جديداً على مُزارع الحمضيات، باعتبار الشهادة الممنوحة مرتبطة بالكثير من الشروط.

وكأن المزارعين ينقصهم جهة متحكمة جديدة بالتسويق وهذه المرة شركة أجنبية تم اعتبار شهاداتها «جواز عبور» أي ربما تكون قيد جديد على هؤلاء

واقع رقمي قديم جديد

عن المعلومات التي رشحت خلال المهرجان، فقد وضح مدير زراعة اللاذقية: «أنَّ الحمضيات تشكل مصدر دخل رئيس لأكثر من 45 ألف أسرة في المحافظة، حيث يقدر إنتاج اللاذقية لهذا العام 800 ألف طن».

على المقلب الآخر، وفي حديث رسمي لمدير مكتب الحمضيات في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي نقل عبر إحدى الصحف شبه الرسمية بتاريخ 2019/12/19، قال فيه: «إن الإنتاج السنوي من الحمضيات يتجاوز المليون طن، ولا يتجاوز الاستهلاك المحلي منه النصف، فيما يكون مصير الكميات المتبقية الهدر والتلف».. مبيناً: «إمكانية الاستفادة من الإنتاج في تحقيق عائدات قد تصل إلى مليارات، في حال تم استغلال الموضوع بشكل حيوي وجرى توسيع دائرة التصدير لأكثر من دولة» موضحاً: «إن كلفة إنتاج كيلو الحمضيات على الشجرة 35 ليرة فقط، وتعتبر أقل كلفة عالمياً، بينما تذهب التكاليف الكبيرة إلى أجور النقل والتوضيب والعبوات واليد العاملة بالقطاف وأجور المشاغل ورسوم الشحن والتخليص وغيرها».

الخسائر مستمرة ومعمل العصائر مُغيب

موسم القطاف بدأ، وقد شارف على نهاياته، بالمقابل فإن أشكال التسويق ما زالت على ماهي عليه، حيث يحصد الفلاح الخسائر بنتيجتها، أما الحديث عن وعود التسويق المستقبلية فهي رهن من الناحية العملية بشهادة الشركات الأجنبية التي دخلت على خطوط التسويق بشكل رسمي مؤخراً، علماً أنّ غايتها الأولى والأخيرة هي جني الأرباح من حمضياتنا وعلى حساب فلاحينا وإنتاجنا، أما الغائب عن المهرجان، كما عن كل التوجيهات والتوجهات الرسمية، فهو الحديث عن معامل العصائر وصولاً إلى تنفيذها ووضعها بالاستثمار، على الرغم من إدراك الجميع ألّا حل لمشكلة فائض الحمضيات السنوي إلا من خلالها، ووحدها من يمكن الاعتماد عليها لتحقيق المليارات من العائدات التي تم التنويه عنها.

ولعل الحديث عن الكلف الواردة أعلاه يعتبر أحد مؤشرات الغبن والاستغلال الذي يتعرض له مزارعو الحمضيات، وما سيلحق بهم بنتيجة هذا الموسم من أضرار إضافية تماماً كما كل موسم، ومن المتوقع أن نشهد المزيد من قطع أشجار الحمضيات بنهايته.

نكتة المركزي الأخيرة

طلب المصرف المركزي من المواطنين «الإبلاغ عن تسلُّمهم أي حوالة خارجية عن طريق شركات الحوالات المالية الداخلية، خاصة الشركات التي تم اتخاذ إجراءات بحقها»، وقد كان ذلك عبر بيان صادر عن هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتاريخ 2019/12/19، على إثر إغلاق بعض فروع شركات الحوالات الداخلية لمخالفتها بعض أنظمة العمل المصرح لها بها.

■ نوار الدمشقي

ربّما لا يعني المواطن، مستلم الحوالات والتحويلات من الخارج، أمر إغلاق بعض شركات تحويل الأموال كثيراً، ومخالفاتها الموجبة لمثل هذا الإجراء، لكن لعل ما يعنيه أولاً وآخراً، هو أن يُمارس معه شكل من أشكال العدالة، وأن يصل من خلالها لحقّه بمبلغ الحوالة والتحويل بما يوازيها بالليرة السورية فعلاً، بعيداً عن الحديث عن وهمية سعر الصرف والمضاربات وغيرها.

ثلاثة أسعار للصرف

عند الحديث عن التحويلات المالية التي تأتي للمواطنين داخلاً من أبنائهم وأقربائهم في الخارج، مباشرة يتم استدعاء الفارق بسعر الصرف بين الرسمي والأسود، وهو أمر جدُ طبيعي، خاصة في ظل ما وصل إليه هذا الفارق السعري مؤخراً، ومن الطبيعي أكثر أن يبحث المواطن عن حقه المهدور رسمياً بهذا الفارق، وصولاً إلى اضطراره للتعامل مع السوق السوداء التي يجد فيها مع الأسف مكاناً أرحم به من المصرف المركزي وسعره وقيوده، وفوقها كل أشكال التجاهل والتعامي عن هذا الفارق، مع الأخذ بعين الاعتبار ربما بعض المبررات المشروعة بشأن تثبيت سعر الصرف، وخاصة على مستوى تسعير بعض المواد والسلع والخدمات، لكن بالمقابل لا يمكن غض الطرف عن السعر الجديد «التفضيلي» الذي تم إقراره من المركزي مؤخراً لمنظمات الأمم المتحدة بدواعي «إنسانية»، وهو إقرار رسمي بسعرين رسميين للصرف، يضاف إليهما سعر السوق السوداء، كما لا يمكن إغفال أن المستفيد الأكبر من كل فارق سعري، سواء للعملة أو للسلع والخدمات، هم كبار الحيتان والفاسدين.

الفارق أكثر من 100%

الفارق السعري الذي يجري الحديث عنه الآن أصبحت نسبته تقارب الـ100%، ومع ذلك، وعلى الرغم من عدم مسؤولية المواطن عن هذه النسبة لا من قريب ولا من بعيد، يطلب المركزي من هذا المواطن أن يكون عينه الساهرة على الشركات المخالفة، ولو كان ذلك على حساب حقه المهدور رسمياً بفارق القيمة السعرية هذه، علماً أنَّ هؤلاء المواطنين يستعينون بقيمة هذه الحوالات والتحويلات من أجل سد بعض الفجوات الكبيرة بين الاحتياجات والضرورات وأسعارها، والمطلوب منهم أن يتخلوا عن جزء كبير من هذه القيمة، أي التخلي عن ضرورات حياتية ومعيشية إضافية، كانت قد ضربت بها الحكومة ومصرفها، ومن خلفهم من الحيتان والفاسدين والمضاربين، بعرض الحائط، من خلال السياسات المالية والنقدية، وغيرها من مفردات السياسات المُفقرة والمجحفة الأخرى، التي لسنا بصدد الحديث عنها بهذا السياق الآن.

فهل من نكتة تراجيدية ومضحكة أكثر من ذلك؟!.

السكن الجامعي.. الرمد أفضل من العمى

مكرهاً لا بطلاً يلجأ الطالب إلى السكن الجامعي، حيث الازدحام والمحسوبية والواسطة، وتردي الخدمات، لكنها بالمقابل فرصة مطلع كل عام دراسي، وخاصة للمفقرين والمستجدِّين، اتقاءً لشر الإيجارات والشقق المفروشة، وارتفاع أسعارها.

■ سعد دالاتي

فالسكن الجامعي هو المكان الذي يُؤوي الشباب الجامعي، حامل شعلة المستقبل والمبشر به، مشاكله قديمة ومزمنة، وبرغم بساطة بعضها، لكنها لم تجد لها حلاً حتى اليوم، بل تفاقمت خلال الفترة الأخيرة، فأزمة السكن العامة وملحقاتها وتداعياتها تنطبق بشكل أو بآخر على السكن الجامعي أيضاً، وربما مع بعض الإضافات النوعية.

ففي السكن الجامعي من الطبيعي أن يعيش تسعة طلاب في غرفة لا تتجاوز مساحتها بضعة أمتار، وذلك بعد أن يلجأ الطالب هنا إلى «واسطة ثقيلة» كي يتمكن من التسجيل بالسكن الجامعي، بسبب الازدحام الطلابي وقلة الشواغر، وبعدها ربما من المفروغ منه الاضطرار لدفع «مبلغ محرز» من أجل التمكُّن من استلام سرير وطاولة دون مماطلة، وبعيداً عن المماحكة!.

ازدحام ووساطات

تبدأ المعاناة مع رحلة التسجيل على السكن الجامعي كل عام منذ الإعلان عنها، وفتح نوافذ التسجيل المخصصة لها، من خلال الازدحام الطلابي على طوابير الانتظار الطويلة، والتي تترافق مع البطء في عملية التسجيل، بسبب تقاعس بعض الموظفين، بل وتوقفهم عن العمل أحياناً، مما يضطر الكثير من الطلاب لمعاودة الانتظار في الطوابير لأيام متتالية من أجل التسجيل فقط، والسبب الرئيس في ذلك هو عدم تناسب الشواغر المتوفرة مع عدد الطلاب المتقدمين الكبير.

وعن ذلك قال أحد الطلاب: «وقّف التسجيل وأنا ناطر أكتر من مرة»، وعند سؤاله عن السبب في ذلك أجاب: «مرَّة الموظفة كانت عم تشرب قهوة، ومرَّة عم تاكل، ومرَّة وصلنا حكي أنها ضاجت وحردانة».

وغير ذلك هناك الظاهرة المعتادة في غالبية الدوائر والمعاملات المتعلقة بالمواطنين وخدماتهم وهي «الوساطة»، بمجيء أحد المتنفذين متجاوزاً عشرات، بل مئات الطلاب في الطابور، ليسجل لأحد ذويه أو معارفه، أو ربما مقابل مبلغ لقاء هذا العمل دون أي رادع.

ولا تنتهي عملية التسجيل إلا وقد ذاق الطلاب فيها جميع ألوان الإرهاق والتعب النفسي والجسدي، ومع ذلك قد تَمُرُّ أيام دون أن يستطيع البعض الحصول على وصل التسجيل، مما يضطر جزء منهم للجوء إلى دفع الرشاوى للحصول على وثيقة التسجيل أخيراً.

«قاووش» مع تردي خدمي

يعاني الطلاب المقيمون في السكن الجامعي في مدينة دمشق من سوء الوضع الخدمي فيه، والذي يتفاقم بسبب الازدحام، فمعاناة الطلاب التي تتكرر في كل عام تتمثل في الازدحام وزيادة عدد المقيمين في الغرفة الواحدة الذي يتجاوز الحد المسموح بالنصف تقريباً، كأن يُقيم في الغرفة الواحدة من 8–10 طلاب، ما يجعل من الإقامة والسكن بيئة غير مساعدة على التحصيل العلمي، إضافة إلى تردي الحالة الفنية لبعض الوحدات السكنية، وتكرار الأعطال في دورات المياه والكهرباء، والتأخُر في عمليات التنظيف وترحيل القمامة، ما يؤدي لانتشار الحشرات «الزاحفة والطيارة» في ظل تعذُّر الاستجابة السريعة لورشات الصيانة المسؤولة عن كل ذلك افتراضاً.

فالمدينة الجامعية لا يصفها طلابها باسمها الطبيعي، بل يصفونها أحياناً على أنها «مهاجع»، والبعض يصف غرفته بـ«القاووش» لأنها لم تكن يوماً غير كذلك بالنسبة له ولزملائه الطلاب.

شهادات إضافية

لا شكَّ أن المدينة الجامعية، وعلى الرغم من الازدحام الكبير فيها، إلا أنها فرصة تصبُّ في مصلحة الطلاب القادمين من مختلف المحافظات لاستكمال تحصيلهم العلمي الجامعي، وخاصة الغالبية من المفقرين الذين يرون هذه الفرصة أفضل بما لا يقاس من الإيجار الذي لا قدرة للغالبية منهم على تحمّله.

وحول ذلك قال أحد الطلاب المقيمين في السكن الجامعي بحسب مقولة الرمد أفضل من العمى: «فينا نقول كحل المدينة الجامعية أفضل من عمى الإيجار».

بالمقابل أحد الطلاب روى لنا التالي: «ما في أية خدمات تذكر، الكهربا بتنطفي علينا 8 ساعات باليوم.. وسيلة التدفئة الوحيدة هي الوشيعة اللي عالكهربا وهيي أكتر شي بيسبب أعطال بالكهربا وبتنطفى لساعات، ما عدا الخطر بالتعامل معها.. المطبخ مشترك كل 5 غرف إلن مجلى، وعطول طايف.. والحمام يوم واحد بالأسبوع مي سخنة، والطلاب بتتقاتل عالدور.. وبالشتوية عَطول الأرض طايفة والأسقف عم تزرب.. والشوفاجات للمنظر بس».

على الرغم من الازدياد السنوي بأعداد الطلاب وحاجة هؤلاء للسكن إلا أن أعداد وحدات السكن الطلابي لم يزداد بما يتناسب مع هذه الزيادات

قضية مزمنة دون حلول

حال السكن الجامعي في دمشق، وغيرها من المحافظات، يشبه كثيراً حال عدد كبير من القضايا المزمنة التي مرت عليها السنوات ولم تجد طريقاً للحل، ولا أذناً مصغية لدى الجهات المختصة، على الرغم من أهميتها وملامستها لحياة المواطن اليومية.

فعلى الرغم من الازدياد السنوي المطرد بأعداد الطلاب الجامعيين وحاجة هؤلاء للسكن، وخاصة الغالبية المفقرة منهم، إلّا أنَّ أعداد وحدات السكن الجامعي الطلابي لم تزداد بما يتناسب مع هذه الزيادات السنوية، والشكل المفروغ منه بناء عليه أن يكون هناك ازدحام وكثافة طلابية، ناهيك عن تكريس أساليب المحسوبية والواسطة والرشوة وغيرها، والتي تتزايد عاماً بعد آخر.

أما الأسوأ من ذلك فهو أن الوحدات السكنية المتوفرة، وبرغم قلتها وعدم كفايتها، إلّا أنها شبه منسية من الناحية الخدمية وناحية عمليات الصيانة الدورية لها، وبهذا الصدد لن نتحدث عن المآسي والكوارث التي تحدث بين الحين والآخر، والتي يدفع ضريبتها بعض الطلاب والطالبات.

آمال طلابية آنية ومستقبلية

النتيجة، أنَّ الغالبية المفقرة من الطلاب أصبحت غير مستفيدة من هذه الميزة، كما أن المستفيدين من هذا السكن لا يعتبرونه إلا فرصة محدودة، حيث لا تتوفر في هذا السكن الشروط المطلوبة، وخاصة البيئة المناسبة للدراسة واستكمال التحصيل العلمي، وهو الغاية الأساسية المناطة بالسكن الجامعي.

فهل من استجابة من الجهات المعنية على مستوى المزيد من الاهتمام بخدمات السكن الجامعي، للحد من المعاناة وللدرء من المخاطر والكوارث؟.

والأهم، هل من خطط مستقبلية من أجل زيادة أعداد وحدات السكن الجامعي في جميع المحافظات، من أجل المزيد من الاستقطاب للشرائح المفقرة من الطلاب الراغبين باستكمال تحصيلهم العلمي، بعيداً عن شبح الإيجارات والاستغلال المرافق على هذا المستوى؟.

يعمّ التوقف الاقتصادي في الظرف السوري الحالي، ومن المتوقع أن يتوسع مع كل تعقيد جديد يضاف إلى لوحة المعطيات السورية: العقوبات، الأوضاع الإقليمية، وضع الدولار ومصالح نخب المال السورية... وغيرها، وبالمقابل لا توجد أية حركة جدية لمواجهة الركود، مع العلم أن مبادرات فعّالة نحو الإنتاج ممكنة وتستطيع أن تخلق نمواً سريعاً.

التوقف الاقتصادي... ما العمل؟

الاستفادة من تجربة الصناعة التحويلية السورية 2017

الجميع يعلم، أن ظروف الدمار و«للأسف» تعتبر فرصة اقتصادية، فمنطقياً عندما تنتقل من التوقف إلى الحركة فإنك تحرّك النمو من صفر إلى 100% على مستوى المنشأة التي كانت متوقفة، فباستثمار لتحريك النشاطات المتوقفة فقط تنتقل من لا شيء إلى إنتاج بضائع جديدة وتشغيل واستهلاك.

■ عشتار محمود

لا نحتاج إلى تجارب عالمية لإثبات هذا فالتجربة السورية خلال عامي 2016–2017 تشير إلى الإمكانية الكبيرة المتاحة لتحريك النمو.

بالعودة إلى المجموعات الإحصائية السورية الصادرة رسمياً وآخرها لعام 2017، فإنه على الرغم من استمرار الناتج المحلي الإجمالي بالتراجع إلّا أنَّ نمواً قد تمّ تسجيله في قطاعين هامَّين: الزراعة والصناعة.

وإن كانت مستويات نمو الزراعة الإجمالية أقل، إذ سجّلت نمواً 3% بين 2016–2017، إلّا أن الصناعة قد نمت بمعدل 10% في 2016 ثمّ نمت بمعدل 26% في 2017... والصناعة هنا تشتمل على مجموع الصناعات الإستخراجية «نفط وغاز وأحجار ومقالع وفوسفات وغيرها» والصناعات التحويلية في القطاعين العام والخاص مضافاً إليهما إنتاج خدمات الكهرباء والماء. «الجدول 15/9 في المجموعة الإحصائية لعام 2018». وهذه معدلات مرتفعة لم تشهدها الصناعة السورية منذ النصف الأول من السبعينات.

الصناعة التحويلية أعلى من عام 2010!

الملفت أنه ضمن نمو الصناعة المذكور، فإن النمو الفعلي المؤثر هو في الصناعة التحويلية التي تشمل جميع المنتجات المصنعة باستثناء الصناعات الاستخراجية وإنتاج الكهرباء والماء، حيث نمت في عام 2016 بنسبة 15% وتضاعف النمو إلى 31% في 2017...

والأهم، أن القيمة الحقيقية لناتج التحويلية في عام 2017 قد زاد عن قيمة عام 2010 أي قبل الأزمة بنسبة 8%. أي إن هذه الصناعة استطاعت خلال فترة قصيرة أن ترمم خسارتها من حيث رقم الناتج، وأن ترتفع إلى مستوى أعلى مما قبل الأزمة.

نمو الصناعة التحويلية في عامي 2016–2017 أعطى مؤشرات استدامة، لأنه لم يكن معتمداً على قطاع واحد، بل توسعت كل قطاعات الصناعة التحويلية تقريباً: «الغذاء، والملابس والنسيج، والكيماويات، والمعادن وغيرها». بينما في عام 2014 على سبيل المثال ارتفع مؤشر الصناعة التحويلية بنسبة تفوق الـ 100%. ولكن هذا النمو لم يكن مستداماً لأنه كان متمركزاً بالدرجة الأولى في قطاع الكيماويات، وتحديداً تكرير البترول، وهو ناجم عن عودة التكرير في المصافي وإنتاج المشتقات بعد تدفق النفط الخام من الائتماني الإيراني، بينما كان إنتاج المشتقات في 2013 قليلاً جداً.

مقابل كل ليرة تمّ استثمارها في رأس المال الثابت «إنشاء وآلات وتجهيزات» تحققت 5 ليرات قيماً مضافة في 2016 ومقابل كل ليرة استثمرت في 2017 تم تحقيق 6,8 ليرة دخلاً صناعياً جديداً

ما الاستثمار الذي تَطَّلبه هذا النمو؟

لقد تحقق هذا النمو باستثمار مبلغ لا يتعدى 1% من مجمل الناتج السوري في حينه، و16% من ناتج الصناعة التحويلية، وهي نسب قليلة تشير إلى أنه من الممكن تحقيق نتائج سريعة، حتى دون استثمار مبالغ كبرى.

فمقابل كل ليرة تمّ استثمارها في رأس المال الثابت «إنشاء وآلات وتجهيزات» تحققت 5 ليرات قيماً مضافة في 2016، ومقابل كل ليرة استثمرت في 2017 تم تحقيق 6,8 ليرة دخلاً صناعياً جديداً يضاف إلى مجمل الناتج السوري.

لقد تحقق هذا النمو باستثمار كان في أقصى حالاته أقل من 120 مليار ليرة، أي حوالي 250 مليون دولار في حينها لم تشكّل نسبة 1% من مجمل الناتج السوري كما ذكرنا أعلاه.

كيف حصل هذا؟
عوامل البيئة الاقتصادية المساعدة على نمو الصناعة

لقد توقف هذا النمو الآن، لأن الظروف المحيطة التي سمحت بتفعيل الاستثمار لم تعد متوفرة. فبيئة النشاط الاقتصادي هي محدد حاسم لوجود النمو وعدمه، وهي في سورية محاطة بالألغام والتعقيدات. فما هي عناصر البيئة الاقتصادية التي جعلت استثماراً بمقدار أقل من 250 مليون دولار يخلق قيماً صناعية جديدة تقارب 1,8 مليار دولار في عام واحد، وما وضع هذه العناصر حالياً؟

أولاً الظرف السياسي والأمني

العامل الأساس هو الظرف السياسي والأمني العام، ففي عامي 2016–2017 بدأت تظهر النتائج الاقتصادية للمنعطف السياسي في الحالة السورية، ففي عام 2015 بدأ توقف التدهور، وفي 2016 بدأ التسارع في انحسار ظاهرة الإرهاب التي كانت تهدد بالوصول إلى نقطة اللاعودة. وفي عام 2017 تبين مع مسار أستانا إمكانية أن تتحول التوافقات السياسية الإقليمية والدولية والمحلية إلى فعل على الأرض يوقف المعارك، وهذا ما حصل في العديد من المناطق الهامة بالمعنى الصناعي تحديداً، مثل حلب، وريف دمشق، وحمص وغيرها.

وهذا العنصر حالياً غائب رغم الكثير من محاولة الإيهام «بالأمن والأمان»،

النمو السنوي لناتج الصناعة التحويلية السورية

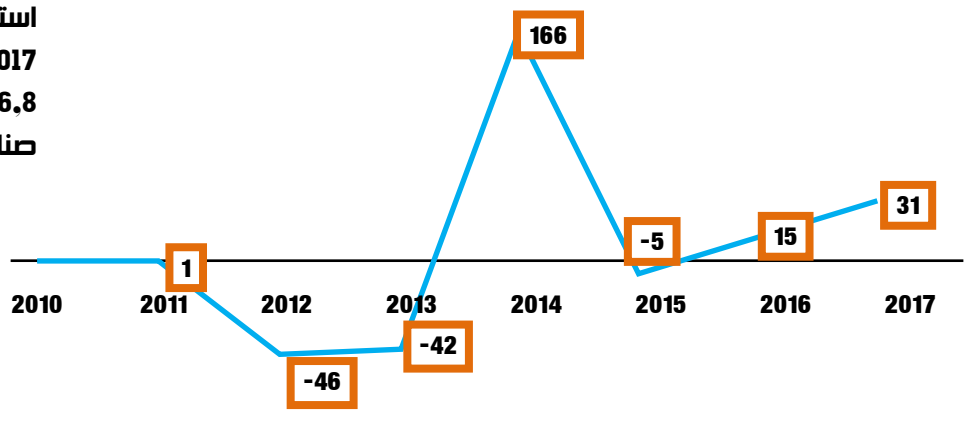

إلّا أنّ واقع تعطيل التقدم في الحلول السياسية، وتشديد العقوبات، وتدهور الوضع الاقتصادي ووضع الليرة، وسلوك نخب المال المضاربة وتوجيهها للسياسة الاقتصادية، جميعها عوامل تنبئ بفتح باب الفوضى والاضطرابات بما فيها العودة إلى العنف. وتنبئ أيضاً بسياسات اقتصادية غير متوقعة نتيجة أزمة النخب المالية الكبرى غير المنتجة، وتناقضاتهم وسعيهم إلى مزيد من تمركز الثروة والمال: كأن يرفعوا الإتاوات، ويصعّبوا الاستيراد والتصدير، ويعقّدوا الإجراءات البيروقراطية ويدفعوا للمصادرات المالية، وصولاً لتركيزهم على نشاط المضاربة والمتاجرة بالدولار وغيرها... وكل هذا يعطي عدم ثقة بإمكانية توسيع النشاط الاقتصادي في الظرف الحالي، بل حتى استمراره.

ثانياً استقرار تدفّق الطاقة

أما العامل الثاني المؤثر إيجاباً في نمو الصناعة عامي 2016–2017 فهو يرتبط بالمدخل الهام للصناعة، وهو الطاقة. فعلى الرغم من الارتفاعات الكبرى في أسعار الطاقة وفي أسعار الكهرباء الصناعية تحديداً في مطلع 2016، إلّا أنّ زيادة الإنتاج والاستقرار في إمدادات الطاقة الذي أمنه التدفق المستمر في النفط الخام من الائتماني الإيراني كان عاملاً هاماً في استقرار الصناعة، واستطاعت الصناعة أنْ تتكيف نسبياً مع رفع تكاليف الطاقة مقابل استمرار التدفق أو تحسنه على الأقل.

وأيضاً هذا العامل اليوم يبدو مضطرباً، فقد ارتفعت تكاليف الطاقة كثيراً مع تشديد العقوبات وتوقف الائتماني، والاعتماد على مجموعة من السماسرة لتأمين الطاقة للبلاد بمستوى أعلى من الكلَف، ليشكلوا عبئاً إضافياً... والأهم، أنَّ إنتاج الطاقة الكهربائية وهو حاسم لهذه الصناعة عاد للتراجع أو لا يتوسع وهذا يكبح توسع الصناعة.

ثالثاً استقرار الليرة والدولار

العامل الثالث هو قيمة الليرة وسعر الدولار، منذ منتصف 2016 استقر سعر صرف الدولار وتوقفت عمليات التقلب لمدة فاقت العامين تقريباً. وهذا العامل ناتج بالدرجة الأولى عن استقرار العمليات الإنتاجية، وهو بدوره يؤثّر عليها إيجاباً. فالإنتاج الصناعي يحتاج إلى استقرار التكاليف والتسعير لأن أسواقه وإمكانية تجديد إنتاجه ترتبط بها، ولما كان الجزء الكبير من الكلَف الصناعية «مدولَراً» ويعتمد على المواد المستوردة فإن استقرار سعر الدولار يساعد الصناعة على تحديد تكاليفها وأسعارها.

وهذا العامل اليوم هو الأقل استقراراً، مع الارتفاع المستمر في سعر صرف الدولار منذ نهاية 2018، وتراجع الليرة التدريجي الذي يؤدي إلى توقف الصناعة وهي بدورها بتوقفها تزيد من تراجع قيمة الليرة، وبالتالي ارتفاع الدولار... وهذا التدهور في قيمة الليرة وصل إلى مستوى متسارع وغير مسبوق خلال الشهرين الماضيين ليوقف ما تبقى من الصناعات أو يبطئ حركتها، ويفتح الاحتمالات نحو المجهول.

رابعاً استقرار السوق والطلب

أخيراً، هنالك عامل هام وهو الأسواق، أي أين تصرّف هذه الصناعة بضاعتها؟... والأسواق هي عامل ضعف في الصناعة السورية في ظرف الأزمة وحتى قبلها. فمع قدرات الطلب الضعيفة في السوق المحلية فإن التصنيع السوري التحويلي بمجمله تصديري، بينما أسواق التصدير المتاحة تقليدياً لم تكن متاحة بشكل مستمر خلال الأزمة ومع العقوبات.

ولكن استقرار الأسعار والكلَف والتدفق الإنتاجي يساعد على تحسين البحث عن أسواق، وهو ما تأمن في فترة النمو المذكورة، واستطاع المصنعون السوريون أن يستمروا بتصدير القليل من إنتاجهم إلى الأسواق المختلفة، وتحديداً إلى الخليج وأوروبا عبر لبنان والأردن، مع الاستفادة من انخفاض التكاليف السورية وتحديداً الانخفاض القياسي في كلفة الأجور.

كما أنَّ الطلب المحلّي توسّع نسبياً في عام 2017 تحديداً، عندما استقرت الأسعار وانخفض بعضها لفترات مؤقتة، وزادت قدرة السوريين على استهلاك الأساسيات المنتجة محلياً، مثل مواد غذائية مصنّعة ملبوسات وغيرها...

أما اليوم، فإن عامل الأسواق أيضاً يتلقى ضربات قاسية، فأسواق التصدير الإقليمية وبواباتها الأساسية عبر لبنان مضطربة بالإضافة إلى عدم وضوح في الوضع مع العراق والأردن. وعموماً، وضع العقوبات وتشديدها يجعل التصدير كباب أساس لسوق الصناعة السورية غير مستقر. يُضاف إلى هذا أن الطلب المحلّي يتآكل بسرعة قياسية حيث خسر السوريون 72% من قيمة ليرتهم مقابل الدولار خلال أقل من ثلاثة أشهر.

السياسات الضرورية لتأمين بيئة مناسبة

أربعة عوامل أساسية تعتبر حاسمة في تأمين البيئة الاقتصادية المناسبة للصناعة التحويلية كي تنمو كما نمت في عامي 2016–2017. ونموها عالي الأهمية لأنها المشغّل الأكبر، والمولّد الأهم للدخول الحقيقية الإضافية، كما أنها تغطي جزءاً هاماً من الطلب المحلّي، وتقلّص كتلة الدولار، وتستطيع أن تؤمّن قطعاً أجنبياً مع فتح احتمالات التصدير أمامها.

هذه العوامل الأربعة: الظرف السياسي الأمني، تأمين الطاقة، استقرار الليرة، تأمين الأسواق. هي الحواضن التي يجب أن تتأمن عبر السياسات، ليكون تخصيص الأموال للاستثمار في الصناعة يحقق نمواً قابلاً للاستدامة في وجه صعوبات العقوبات وغيرها.

أمّا كيف تتأمن، فأولاً بالتفاعل الإيجابي مع المبادرات للحل السياسي للأزمة السورية، لأنه الباب الوحيد الذي يعطي أملاً بأن سورية بذاتها قابلة للاستدامة وتحتضن جميع أبنائها فعلاً لا قولاً.

ثانياً تجاوز العقوبات بسياسات جذرية في مجالي الطاقة وعموم الاستيراد... وذلك عبر توقيع اتفاقيات مع الدول الكبرى المستعدة سياسياً واقتصاديا لتجاوز العقوبات، لتقوم الدولة بالاستيراد المباشر دون وسطاء ودون دولار، بفتح حسابات مركزية بالعملتين الروسية لتأمين تدفُّق النفط الخام إلى المصافي السورية، وبالعملة الصينية لتأمين تدفق المستوردات الأساسية سواء من الغذائيات أو مستلزمات الصناعة. وبهذا يتأمن للصناعة السورية ولعموم القطاعات الإنتاجية تدفق طاقة مستمر بتكاليف أقل، ومستلزمات مستوردة معزولة عن سعر الدولار العالمي وأيضاً بتكاليف أقل.

أما ثالثاً فهو تأمين الأسواق، فإن فتح منافذ تصدير عبر العراق والأردن ولبنان قد يكون داعماً سريعاً للصناعة المحلّية، ولكنه لا يعتمد على الجهود أو السياسات السورية فقط، لذلك لا ينبغي التعويل عليه فقط. يجب أن تركز السياسات على زيادة الطلب المحلّي، فعموماً الصناعة في دول منخفضة الدخل مثل سورية تعتمد بنسبة 90% على السوق المحلية كما تشير منظمة اليونيدو. إنَّ توسيع السوق المحلية يقتضي تحريك كتلة الليرة نحو الأجور وأيضاً نحو تحريك النشاط الاقتصادي بأوجهه المختلفة، لتشكل حركة الزراعة طلباً إضافياً لمنتجات الصناعة المحلية، وحركة الخدمات والبناء كذلك الأمر.

إنَّ السوق المحلية تحتاج كل شيء وتستطيع أن تؤمن طلباً كافياً لتوسع الصناعة ولكن الأمر يقتضي إطلاق شرارة الحركة عبر تدفق الأموال المتكدسة بالليرات السورية في شرايين الاقتصاد السوري، وذلك شريطة تقليص كتلة الطلب على الدولار عبر تقليص الاستيراد بالدولار، وعبر استخدام عملات أخرى كما ذكرنا سابقاً، وأيضاً بوقف تهريب الأموال.

قد تبدو هذه الإجراءات محددة وبسيطة أو بدهية للبعض، إلّا أن عدم تحققها يرتبط في العمق بالمصالح الاقتصادية– السياسية لشرائح النهب السورية غير المنتجة وذات النفوذ الحاسم في السياسة الاقتصادية. حتى اليوم يعتبر نفوذ المستفيدين من الأزمة حاسماً في التفاعل الإيجابي مع التسوية السياسية، كما لم نزح الدولار من تعاملاتنا لأن المتاجرة بالدولار والاستيراد به هي مجال ربحهم الرئيس، ولم نحرّك الأموال نحو الإنتاج المحلي لأنه منافس للاستيراد... إن انفتاحاً سياسياً ومواجهة فعلية للعقوبات تتيح توسع الصناعة وغيرها، ولكنها تقتضي أولاً تقليص قدرة هذه النخب على العرقلة مع وقوفهم في وجه كل ضرورات السير للأمام، ومع اصطفافهم الفعلي مع الطرف الساعي نحو الفوضى.

إنَّ السوق المحلية تحتاج كل شيء وتستطيع أن تؤمن طلباً كافياً لتوسع الصناعة ولكن الأمر يقتضي إطلاق شرارة الحركة عبر تدفق الأموال المتكدسة بالليرات السورية في شرايين الاقتصاد السوري

تطور القيم الحقيقية لناتج الصناعة التحويلية 2010

نتائج الصناعة التحويلية – أرقام قياسية سنة الأساس 2010

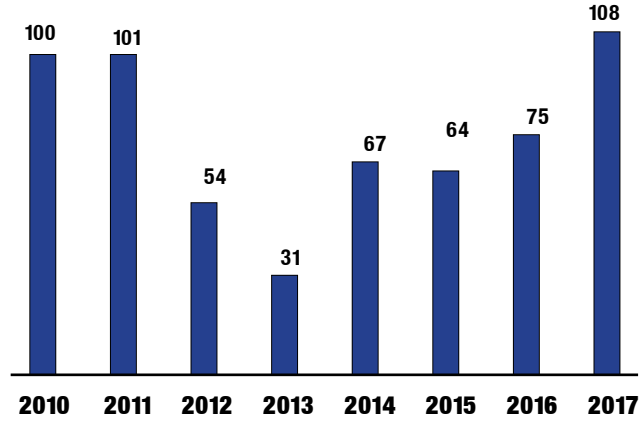

تغير الكثير في خارطة التصنيع العالمي، خلال العقود الثلاثة الماضية ومنذ عام 1990 إذ بدأت القيمة المضافة الصناعية «أي الثروة الصناعية الجديدة المنتجة سنوياً» تنزاح من الدول الصناعية الأساسية* إلى الدول النامية، وتحديداً القوى الصناعية الصاعدة... فأين تنتج منتجات العالم الرئيسة، وتولد الثروة الصناعية الجديدة؟

تحولات في التصنيع العالمي خلال ثلاثة عقود

خلال هذه العقود كثر الحديث عن تراجع دور التصنيع العالمي مقابل تقدم قطاع الخدمات والمال تحديداً، ولكن البعض يناقش أنه إذا ما كان هذا ينطبق على الدول الصناعية المتقدمة «مثل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان» فإن الحال ليس كذلك في الدول الأخرى والصاعدة تحديداً، مثل «الصين والهند بالدرجة الأولى» التي احتوت توسّع التصنيع العالمي خلال العقود الماضية.

■ إعداد قاسيون

خلال الفترة بين 1990– 2016 تضاعفت القيمة المضافة الصناعية المنتجة عالمياً والتي يرمز لها «MVA»، ولكن التضاعف في الدول النامية بلغ أكثر من أربع مرات، بينما في الدول الصناعية المتقدمة كانت الزيادة أقل من الضعف. تقود هذا التوسّع دول كبرى محددة في قائمة الدول الصاعدة صناعياً، وتحديداً الصين، تليها الهند فالبرازيل وإندونيسيا والمكسيك على التوالي من حيث الوزن.

لقد تغيرت خارطة إنتاج MVA كثيراً، وأصبحت الدول الصناعية الصاعدة تساهم بنسبة تقارب 40%، بينما كانت تساهم بأقل من 18%، وقد توسّعت على حساب تراجع مساهمة الدول الصناعية المتقدمة.

الصين أكبر منتج صناعي عالمي

التغير يظهر أكثر على مستوى الدول التي تقود الإنتاج الصناعي العالمي، حيث أصبحت الصين المصنّع العالمي الأكبر تليها الولايات المتحدة، وبفارق كبير، حيث ناتج الصين الصناعي أعلى من الولايات المتحدة بنسبة 50%.

تتجلى «المعجزة الصينية» بالتصنيع، ويظهر هذا في رفع الصين لمساهمتها في التصنيع العالمي من قرابة 3% في مطلع التسعينات إلى قرابة 24% في 2017، وأصبحت لوحدها تخلق ربع القيمة المضافة عالمياً، بينما الولايات المتحدة تنتج 16% من الإنتاج الصناعي العالمي.

مساهمة كل دولة من الناتج الصناعي العالمي

الصين انتقال نوعي تكنولوجي

إنّ كلاً من الصين والولايات المتحدة قوتان هائلتان من حيث الموارد والسكان، وهما تعتمدان على الكم والنوع في الإنتاج الصناعي، فالصين مع التوسّع الكبير في صناعاتها متوسطة وعالية التكنولوجيا التي أصبحت تشكل نسبة 41% من إنتاجها الصناعي تحولت إلى أكبر منتج ومصدّر عالمي لهذه الصناعات. بينما النسبة الأعلى في كوريا وألمانيا اللتين نسبة 63–62% من إنتاجهما الصناعي عالي التكنولوجيا، والنسبة في الولايات المتحدة 47%.

ارتفاع المستوى التكنولوجي يترافق مع انخفاض في مستويات التشغيل الصناعي في هذه الدول، وعلى الرغم من أن الصين تشغل 80 مليون عامل في صناعتها وبما يعادل مجموع المشتغلين في صناعة الدول المتقدمة، إلا أن تراجع عدد المشتغلين في الصناعة الصينية سريع نتيجة الاستبدال الآلي وتغيير بنية الصناعة الصينية، حيث ترافق توسّع الإنتاج مع تراجع عدد العمال بمقدار يقارب 20 مليون عامل بين 1990–2016.

تتجلى «المعجزة الصينية» بالتصنيع ويظهر هذا في رفع الصين لمساهمتها في التصنيع العالمي من قرابة 3% في مطلع التسعينات إلى قرابة 24% في 2017

أيضاً التغير التكنولوجي يؤثر على مستويات أسعار السلع الصناعية عبر العالم، ويخفضها مع زيادة الإنتاج، إذ انخفضت أسعار السلع الصناعية في الدول المتقدمة بنسبة 25%، وفي الدول الصاعدة والنامية بنسبة 30% أيضاً خلال العقود الثلاثة الماضية.

■ عن تقرير منظمة unido- 2018

إن دخول دول جديدة خلال العقود الماضية على قطاع التصنيع العالمي أحدث نقلة نحو زيادة عدالة توزيع الإنتاج الصناعي عبر العالم... واستطاعت العديد من الدول إحداث خرق سريع أهمها الصين، والهند إندونيسيا والبرازيل والمكسيك، وكانت هذه الدول هي الدول الأساسية المساهمة في تخفيض عدد فقراء العالم ورفع مستويات الدخل. إلا أن مستويات أداء هذه الدول يختلف كثيراً، فعملياً الصين هي الوحيدة القادرة على مواكبة مستوى التصنيع عالي التكنولوجيا في الدول المتقدمة وما يستتبع هذا من زيادة في حصّة التصدير العالمية...

أكبر خمسة منتجين صناعيين عالمياً

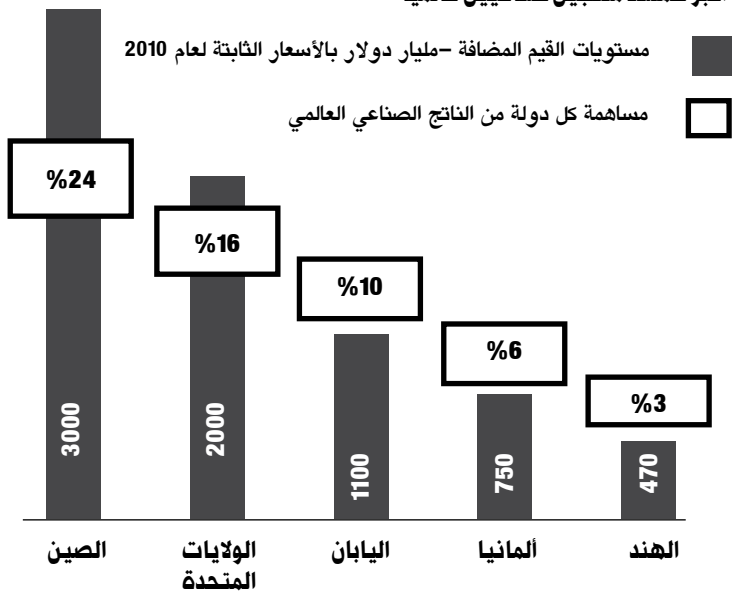

توزع إنتاج القيمة المضافة الصناعية على الصعيد العالمي

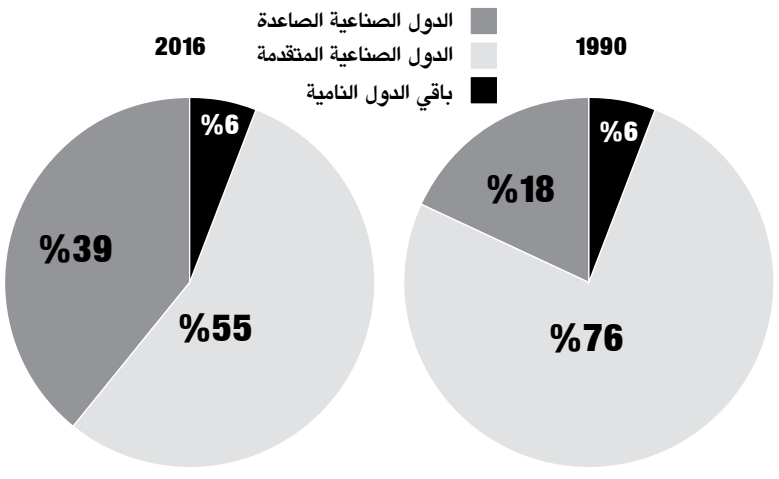

يمكن صار لازم تخافوا من الشعب!

كان ياما كان.. بس موكتير من قديم الزمان «الزمان الي بقصدو هو قبل شهر واحد بس!» كانت أسعار السلع بسورية من شهر أرخص من الأسعار اليوم بكتيير...

■ دارين السكري

كانوا المواطنين عم يحسنوا يأمنو شوي صغيرة من مستلزماتون واحتياجاتون اليومية بالحد الأدنى وبالمساعدة من هون وهون... بس اليوم يا حسرتي ع حالنا.. يا دوبنا عم نحسن نأمن مستلزمات الوجبة الوحدة باليوم... مندون لا رفاهية ولا بزخ وترف طبعاً متل غيرنا «بقصد الحرامية وتجار الحرب واللي ببالي بالكون» والعياذ بالله..

من شهر واحد بس لليوم الأسعار تضاعفت من 50٪ لـ 100٪ وأكتر كمان.. وخاصة المواد الغذائية والألبسة والمستلزمات المشابهة.. وطبعاً هاد كلو بظل «الارتفاع الوهمي لسعر الدولار» اللي كل يوم بيكون شكل.. إما طالع بيطلع بلعنا معو.. قصدي الأسعار.. أو بيهبط سعرو، بس بتبقى الأسعار محلقة فووووق.. بتعرفو مو محرزة عند التجار الكبار يغيرو التسعيرة منشان فرق 100 ليرة أو أكتر بشوي! بالنسبة إلهم صغيرة.. بس ع جيبتنا بالأصل كبيرة.. فكيف هلأ؟..

فروقات الأسعار ع المواد الأساسية للاحتياجات اليومية خلال هل الشهر كانت فاحشة وغير منطقية.. لك وفيها إجرام كمان.. برغم كل الحكي عن ضبط الأسعار ومنع الاحتكار والذي منو من هالأسطوانات المشروخة..

ومنبلش معكون بالسكر.. كونو مادة أساسية.. كان بـ 250 وصار بـ 425 ليرة.. الرز كان بالحد الأدنى بـ 350– 800 وصار بـ 500– 1500ليرة.. صحن البيض حسب حجمو كان بـ 900 وصار بـ 1500 ليرة..

«والجاجة صارت شايفة حالها علينا بالبيض تبعها رغم في كتير غيرها عم يبيض علينا كل يوم شروي غروي».. علبة اللبن للكيلو الواحد كانت بـ 250 وصارت بـ 375– 400 ليرة حسب المنطقة يا تقبرو غيري.. «لأنو حليبات البقرة بيختلف سعرن من منطقة لمنطقة» ما علينا.. أما بالنسبة للأجبان، فمثلاً كيلو الحلوم كان بـ 2200 وصار بـ 4000 ليرة.. وكيلو الزيتون كان بـ 400 وصار بـ 1000 ليرة.. وعلبة المتة كانت بـ 400 وصارت بـ 600 ليرة... كيلو السمن النباتي كان 700 وصار 1200 ليرة وأكتر.. «طبعاً ما جبنا سيرة السمن الحيواني لأنو يا عيب الشوم منكون ما منعرف أديش كان وأديش صار».. كيس المحارم كان بـ 400 وصار بـ 700 ليرة.. كيلو لحمة العجل كانت بـ 4500 وصارت بـ 6000 ليرة «وأصلاً صارت من المنسيات».. أما بالنسبة للعالم اللي مستغنية عن السمك «غصب عنها» وكانت تعوض بعلب التونة فمنحب نخبركون حتى هدول ارتفع سعرون، كانت العلبة بـ 500 وصارت بـ 900 ليرة.. أما بالنسبة للبن والشاي كونون خياراتون واسعة وأنواع كتيرة فارتفع سعرون لحدود 25 لـ40٪ وأكتر..

فروقات الأسعار ع المواد الأساسية للاحتياجات اليومية خلال هل الشهر كانت فاحشة وغير منطقية.. لك وفيها إجرام كمان

وما تفكرو أنو بس سعر المواد الغذائية اللي ارتفع.. لا أبداً حتى أنت سيدتي رح نحرمك تنضفي بيتك.. بقصد نريحك من تنضيف بيتك، لهيك رفعنا سعر مواد التنظيف لحدود 50٪ بحسب نوع المنظف.. وما فينا نهمش الشامبو ومعجون السنان ووووو... إلخ.. «يعني بصريح العبارة رح يخلوا ريحة الشعب توصل للدول المجاورة كمان»..

لك التقتير والشحتفة وصل لجرزة البقدونس.. زراعة محلية يا عالم يعني لا دولار ولا من يحزنون.. وأنا بالميكرو سمعت وحدة عم تقول لوحدة تانية: «الولاد عبالون بس التبولة براس السنة.. لأنو عرفانين متل العادة طبعاً إنو ما في احتفال ولا في كاتو متل غيرنا.. مشان هيك بدي انزل جيب بقدونس قبل راس السنة بكم يوم.. ولو دبلو شوي بيضلو أحسن ما أخد الجرزة الوحدة بأكتر من 150 ليرة!!»..

الوقاحة زادت وما عاد في شي مخبى.. والجوع زاد.. والشحادين بالشوارع صاروا أكتر من قبل.. واللي صار منظر عادي كمان هو شوفة الناس اللي عم تلم بقايا الأكل من الحاويات، وخاصة بالليل مشان ما حدا يعرفهم.. لك في إجرام وذل أكتر من هيك؟!.

الله لا يعطيكون العافية «للحرامية والفاسدين وكبار التجار والقائمة تطول».. لوين بدكم توصلونا مع البلد لسا؟..

لك إذا ما عندكم لا أخلاق ولا قيم ولا بتخافوا الله.. فيمكن صار أكيد لازم تخافوا من هالشعب اللي وصل للجوع من ورا إجرامكم ونهبكم..

وصلت الرسالة ولا نعيد؟!.

الواقع الخدمي في عين ترما

تعرضت بلدة عين ترما لدمار كبير نتيجة العمليات العسكرية التي جرت فيها خلال سنوات الحرب، والتي أدت إلى خراب كبير في منازل المواطنين، عدا عن عمليات التعفيش التي طالت المنازل والمحالّ التجارية، ناهيك عن تدمير بنيتها التحتية من شبكات الصرف الصحي والكهرباء وشبكات الهاتف وغيرها.

■ مراسل قاسيون

وبعد فتح الغوطة الشرقية وعودة أجهزة الدولة إليها، منذ عامين تقريباً، لم يطرأ أيُّ تحسن في الواقع الخدمي للبلدة لأسباب عدة، أهمها عدم وجود موارد مالية كافية في البلدية لتقوم بإعادة الحياة الطبيعية إلى البلدة، فلم يخصص للمجلس البلدي سوى 30 مليون ليرة سورية، بحسب بعض الأهالي، وهي لا تكفي لإزالة القمامة عن الطرقات فقط.

صعوبات العودة والاستقرار

بعض الخدمات التي جرت في المدينة كانت نتيجة عمل بعض المنظمات الدولية، التي تعمل في تحسين البنية التحتية والمساهمة في إعادة ترميم منازل المواطنين، دون أن يكون هناك أيَّ دور للمجلس البلدي وأجهزة الدولة سوى تقديم التسهيلات لهذه المنظمات، وإقرار من المجلس البلدي بالعجز عن تقديم أية خدمات نتيجة نقص التمويل كما يدَّعون!.

ناهيك عن العراقيل التي توضع على المواطنين لترميم منازلهم، كاشتراط الحصول على رخصة الترميم، ودفع مبلغ مالي قدره 5000 آلاف ليرة سورية للحصول عليها، وضرورة الحصول على موافقة من البلدية للقيام بأية إصلاحات داخل المنازل، مهما كانت صغيرة.

إضافة إلى بعض الشروط ذات الطبيعة الأمنية التي تفرض على الراغبين في العودة إلى المدينة، حيث على الراغب بالعودة أن يجلب وثيقة «غير محكوم» كي يستطيع الحصول على سند إقامة ليسمح له بالعودة إلى منزله، وتتدخل بعض الجهات الأمنية في كل شيء في المدينة، حتى في عقود الإيجار رغم صدور قرار بإلغاء الموافقات الأمنية المسبقة، إضافة إلى التشديد الأمني على الحواجز، ومنع الدخول إلا من لديه إقامة دائمة داخل البلدة، كل هذه الأمور تؤدي إلى عدم عودة الحياة الطبيعية إلى البلدة.

خدمات سيئة ومتردية

أما على المستوى الخدمي، فالبلدة ما زالت حتى تاريخه دون هواتف أرضية ولا شبكة نت، أما الكهرباء فحالها أسوأ بكثير، وقد زادت ساعات التقنين مع قدوم فصل الشتاء، حيث وصل التقنين إلى 4 قطع و2 تغذية مع انقطاعها أثناء التغذية، ويعتمد سكان البلدة أغلب أوقاتهم على الأمبيرات التي وصل سعر الأمبير منها إلى 500 ليرة سورية نتيجة لعدم توفر التيار الكهربائي في أغلب البلدة، والمياه لا تصل إلى البلدة سوى مرة واحدة كل أسبوعين، وضغطها ضعيف جداً لا يكاد يصل إلى المنازل، ويعتمد السكان على الآبار المحلية والغطاسات لتيسير أمورهم.

عدا عن الشوارع المحفرة والأنقاض المتراكمة في الطرقات وعلى جوانبها، والأرصفة المحفَّرة والمدَّمرة، والتي يقوم بعض الأهالي بإصلاحها على نفقتهم الخاصة كل بجانب منزله، بالإضافة إلى أكوام القمامة على جوانب الطرقات وفي زوايا الحارات.

مسؤولية المجلس البلدي والمحافظة

سكان البلدة يُحملون المسؤولية في تراجع مستوى خدماتهم وترديها بداية على المجلس البلدي عموماً، ورئيسه خصوصاً، الذي لا يحرك ساكناً لتحسين الأوضاع في البلدة، بحسب أقوالهم، عكس بعض مناطق الغوطة الشرقية الأخرى التي تشهد تحركاً ملموساً نوعاً ما من قبل مجالسها البلدية لمعالجة المشاكل الخدمية في بلداتهم على قدر استطاعتهم، بلي ذلك مسؤولية المحافظة على مستوى توفير الاعتمادات اللازمة والمتابعة، فواقع البلدة الملاصقة للعاصمة دمشق كان من المفترض أن يكون أفضل من ذلك بكثير لو تحمَّل المجلس البلدي والمحافظة مسؤولياتهم.

وجدتها

■ د. عروب المصري

أيهما أكثر ترويعاً المناخ أو القروض؟

نشرت مجلة بلومبرغ مقالاً لكاتبة العمود المالي إليسا مارتينوزي بعنوان «أيها أكثر ترويعاً تغير المناخ أو التزامات القروض المضمونة؟» وقد ظهرت في المقالة صورة لجريتا ثونبرج «الناشطة البيئية الشابة» في الأعلى وبدأت بالتالي: «أطلقوا عليه اسم تأثير غريتا. لقد حدد عمالقة التمويل العالمي المجتمعون في اجتماعات صندوق النقد الدولي السنوية في واشنطن هذا الشهر، أنَّ تغير المناخ يشكل خطراً رئيساً على صحة الاقتصاد العالمي على المدى الطويل. «ولكن مهلاً، تخبرنا مارتينوزي أنه يمثل تهديداً فورياً أكبر بكثير على أن الاقتصاد العالمي هو عبارة عن قروض للشركات عالية الاستدانة، والتي في ظل الركود العالمي الذي أصبح قاب قوسين أو أدنى، يمكن أن تُعرض للخطر ما يصل إلى 19 تريليون دولار من ديون الشركات، أي حوالي 40% من إجمالي قروض الشركات، وفقاً لصندوق النقد الدولي. تكمن المشكلة في أن «التورط في جيوب خفية من النظام المالي» يُقدر بنحو 1,2 تريليون دولار كقروض عالية الفائدة، بما في ذلك «التزامات القروض المضمونة، وتجمعات القروض الخطرة المجمعة والمباعة في شرائح»، والتي تصل الآن إلى حوالي 600 مليار دولار. كل هذا يشكل الكثير من المواد القابلة للاشتعال والتي يمكن من خلالها إطلاق عاصفة مالية. يعتبر صندوق النقد الدولي الآن حوالي 80% من المؤسسات المالية غير المصرفية معرضة للخطر بنفس القدر الذي كانت عليه خلال الأزمة المالية الكبرى في الفترة 2008–2010، بزيادة 60% عن العام الماضي. تختتم مارتينوزي: «أيهما أكثر إثارة للرعب: تغير المناخ أم التزامات القروض المضمونة؟ والحقيقة هي أن كليهما يشكلان مخاطر عالمية كبيرة ويطلبان الاهتمام. كل الاحترام الواجب لغريتا ثانبرغ لكن القنبلة الزمنية لديون الشركات هي التهديد الأكثر وشيكاً».

يمكن للمرء أن يرد فقط على مثل هذا بنعم، إن التزامات القروض المضمونة وغيرها من الاستثمارات عالية المخاطر المستوطنة لرأس مال التمويل الاحتكاري تخيف الطبقة الرأسمالية على وجه الخصوص أكثر مما هو التهديد الذي يبدو أكثر بعداً وغير اقتصادي إلى حد كبير لتغيّر المناخ. في الواقع، بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي، قد يؤدي تغيّر المناخ إلى زيادة أقساط التأمين، ولكنه يفتح أيضاً أسواقاً جديدة تماماً وهذا هو ما يهم من منظور الربحية. إذا حكمنا ببساطة من حيث رأس المال المالي، فإنّ تغيّر المناخ نادراً ما يهم في دفاتر الشركات في الوقت الحاضر. بالنسبة إلى مارتينوزي، التي تعبّر عن وجهة نظر رأس المال، من الواضح أننا نقضي وقتاً طويلاً في التركيز على تغيّر المناخ باعتباره «خطراً عالمياً»، بدلاً من انهيار رأس المال المالي، الذي يشكل تهديداً وشيكاً أكثر للاقتصاد الرأسمالي.

فبالنسبة لها الرأسمالية قبل الطبيعة. من الواضح أننا نواجه أزمتين كبيرتين وشيكتين ولا رجعة فيهما، تهدد واحدة خلال فترة زمنية قصيرة مثل عام بزعزعة استقرار الاقتصاد الرأسمالي العالمي، والأخرى تعد بتدمير هذا الكوكب كموطن للإنسانية. كلاهما يمثل تتويجاً للتناقضات الرأسمالية على مدى قرون. كلاهما يشير إلى الحاجة إلى تحويل المجتمع بطرق ثورية، وخلق طريقة جديدة للإنتاج.

aroub@kassioun.org

نظام يسرق مستقبلنا
عن مجلة المناخ والرأسمالية

«لقد راهنّا بصحة الأجيال القادمة لتحقيق مكاسب اقتصادية وإنمائية في الوقت الحاضر»
يبدأ تقرير رئيس عن صحة الإنسان في مجلة الأنثروبوسين، نُشر في المجلة الطبية البريطانية The Lancet، بالإشارة إلى مفارقة واضحة، مفادها أن صحة الإنسان العالمية تتحسن حتى في الوقت الذي يؤدي فيه التدمير البيئي إلى تقويضها. يقول المؤلفون إن التفسير «واضح ومباشر».

■ عروة صعب

لقد راهنّا بصحة الأجيال القادمة لتحقيق مكاسب اقتصادية وإنمائية في الوقت الحاضر. من خلال استغلال موارد الطبيعة بشكل غير مستدام، ازدهرت الحضارة الإنسانية ولكنها الآن تخاطر بتأثيرات صحية كبيرة من تدهور أنظمة دعم الحياة الطبيعية في المستقبل.

هذه رؤية مهمة للغاية. ما لم يتم إجراء تغييرات جذرية قريبًا، فإن المكاسب الإنسانية التي تحققت في القرن العشرين ستصبح تكاليف باهظة في القرن الحادي والعشرين.

«تشكل الآثار الصحية الناجمة عن التغيرات التي تطرأ على البيئة، بما في ذلك التغيّر المناخي وتحمُّض المحيطات وتدهور الأراضي وندرة المياه والإفراط في استغلال مصائد الأسماك وفقدان التنوع الحيوي، تحديات خطيرة للمكاسب الصحية العالمية خلال العقود العديدة الماضية ومن المرجح أن تصبح هي المسيطرة بشكل متزايد خلال النصف الثاني من هذا القرن وما بعده».

الزراعة المعاصرة

ليس هناك تناقض بين المكاسب السابقة، والهبوط الحالي أكثر وضوحاً من الزراعة المعاصرة. شهد النصف الثاني من القرن العشرين زيادات غير عادية في الإنتاج الزراعي. يتم إنتاج المزيد من الحبوب والخضروات واللحوم أكثر من أي وقت مضى في التاريخ. على الرغم من أنَّ عدد سكان العالم قد تضاعف وتضاعف مرة أخرى خلال المئة عام الماضية، إلا أنه لا يزال هناك طعام أكثر مما يكفي لتوفير التغذية الكاملة للجميع.

لكن هذا ليس سوى جانب واحد من القصة. وفي الجانب الآخر من القصة يقول الباحث روبرت بيل، في مجلة «نظم الأغذية المستدامة»:

«على الرغم من أنه قد يكون صحيحاً في الوقت الحالي أن هناك ما يكفي من الغذاء» «شريطة أن نتوقف عن إهداره وتوزيعه بشكل عادل»، فإن النظام الذي ينتج حالياً، الغذاء مستدام من الناحية البيئية في المستقبل. لا يقتصر الأمر على فشل هذا النظام، بل إن نجاحاته هي التي تقوض مستقبلنا في الواقع.

الزراعة نظام للسرقة

كذلك يقول كارل ماركس، متتبعاً خطا الكيميائي الزراعي جاستس فون ليبيغ الذي وصف الزراعة الرأسمالية بأنها نظام للسرقة، لأنها تحافظ على الإنتاج الحالي من خلال تقويض عمليات التمثيل الغذائي المطلوبة للإنتاج في المستقبل.

وهي بكلمات ماركس: «كل التقدم في الزراعة الرأسمالية هو تقدم في الفن، ليس فقط لسرقة العامل، بل لسرقة التربة؛ كل التقدم المحرز في زيادة خصوبة التربة لفترة معينة هو التقدم نحو تدمير مصادر تلك الخصوبة التي تدوم طويلاً».

الزراعة الرأسمالية تسرق من المستقبل، وسيعاني أطفالنا من العواقب. ويجب استبدال هذا الواقع بمجتمع من الأسلاف الجيدين، مجتمع يعمل باستمرار من أجل مستقبل أفضل. نظام يفكر ويعمل لحماية مصالح أحفادنا وأحفادهم.

الزراعة الرأسمالية تسرق من المستقبل وسيعاني أطفالنا من العواقب

قمة ماليزيا... على السعودية أن تقلق فعلاً

استضافت العاصمة الماليزية قمّة إسلامية مصغرة في كوالالمبور، بحضور على مستوى الرؤساء لكل من تركيا وإيران وماليزيا وقطر، بالإضافة إلى 450 ممثلاً لأكثر من 56 دولة إسلامية، ولعب الموقف السعودي من قمة كوالالمبور دوراً سلبياً فدفع كلاً من باكستان وأندونيسيا إلى تخفيض تمثيلهم، فما هو سرّ الموقف السعودي الشرس وما الذي يعنيه عقد هذه القمة حقاً؟

■ علاء ابو فرّاج

ما الذي تطرحه القمة؟

قبل أن ندخل في تفاصيل هذا الملف، لا بدَّ لنا من ذكر بعض المعلومات المفيدة، فالقمة التي عقدت في كوالالمبور هي القمة الخامسة، وتعد بشكل من الأشكال استكمالاً لأربع قمم سبقتها، كانت أولاها في 2014، إلّا أنَّ القمة الأخيرة تتمايز نوعياً عن سابقاتها، فهي تحمل رسائل سياسية أكثر وضوحاً حتى قبل أن نغوص في مجرياتها ومخرجاتها، فالقمة تحاول إيجاد الصيغ السياسية الملموسة والملائمة لحل المشاكل التي تواجه المجتمع الإسلامي اليوم، لذلك جاءت تحت عنوان عريض «دور التنمية في الوصول إلى السيادة الوطنية»، وجاءت في جدول أعمالها العديد من القضايا، منها ما يخص الأمن والسلام وقضايا الدفاع، بالإضافة إلى التجارة والاستثمار إلى جانب التكنولوجيا وإدارة الإنترنت. ولكن قمة كوالالمبور تحمل بالمعنى السياسي ما هو أوسع من هذا، وهو فتح نقاش جديّ وعلى أعلى المستويات حول تقاطع المصالح بين الدول الإسلامية، والأهم أنها محاولة لانتزاع المبادرة لحل المشاكل التي باتت تشكل عائقاً جدياً أمام تطور هذه البلدان.

الموقف السعودي ودوافعه

يثير هذا التجمع الريبة بالنسبة للسعودية، والتي تعتبر أن الإطار السياسي الحصري الذي يجب أن تتحرك ضمنه الدول الإسلامية هو منظمة التعاون الإسلامي، وعبّر الملك سلمان بن عبد العزيز بوضوح عن هذا الموقف، إذ أكّد في مكالمة هاتفية بينه وبين رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد، على «أهمية العمل الإسلامي المشترك من خلال منظمة التعاون الإسلامي بما يحقق وحدة الصف لبحث كافة القضايا الإسلامية التي تهمُّ الأمة»، وعلى الرغم من أن المجتمعين حاولوا التأكيد على أنَّ قمتهم هذه ليست بديلاً عن منظمة التعاون الإسلامي، إلّا أنَّ عقد هذه القمة خارج عباءة السعودية هو تحدٍّ حقيقي، ويعني أنَّ السعودية ليست قادرة على قيادة الدول الإسلامية ولا تملك حلولاً لما تواجه هذه الدول، لا بل إنها تلعب دوراً يزيد من تعقيد الأمور ويزيد من تبعية المجتمع الإسلامي ككل، ويتضح أن ملامح البرنامج المشترك الذي قد تتفق عليه الدول التي اجتمعت في ماليزيا في المستقبل القريب لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تكون السعودية بتركيبتها السياسية الحالية جزءاً منه. ويمكن له أن يتحول إلى «البرنامج البديل» والمعبّر عن مصالح الدول الإسلامية وشعوبها.

من الدولار إلى الدينار الذهبي

يرى رئيس الوزراء الماليزي أن العقوبات الأمريكية الأحادية تشكل مصدراً للقلق وعدم الاستقرار، واعتبر أنه يجب على الجميع إدراك أن هذا النمط من الضغوط والعقوبات يمكن أن يشمل أي بلد، وليس مفصلاً على مقاس إيران وحدها، وقال في حديث له إن «على ماليزيا ودول أخرى أن تتذكر أن مثل تلك الإجراءات قد تفرض علينا أيضاً. وهذا يدعونا إلى تحقيق الاعتماد على الذات»، وجاء هذا الموقف مكمِّلاً للموقف الإيراني والتركي من العقوبات الأمريكية، فأطلق الرئيس التركي رجب طيب أردوغان دعوةً أثناء القمة للتبادل التجاري بالعملات المحلية على حساب الدولار واعتبر أنه بات «ضرورة ملحّة» وأكّد استعداد بلاده للتعاون مع العالم الإسلامي في هذا الخصوص، ومن جانبه أشار الرئيس الإيراني حسن روحاني أنَّ العقوبات الاقتصادية تحولت إلى « أداة للهيمنة الاستكبارية»، مضيفاً أنَّ تشابك الأنظمة الاقتصادية والمالية والتجارية العالمية مع الدولار والنظام الاقتصادي الأمريكي يعطي الولايات المتحدة موقعاً يسمح لها بالهيمنة، لذلك شدَّد روحاني على أن على العالم الإسلامي اتخاذ تدابير للتحرر من هيمنة الدولار والنظام المالي الأمريكي.

تقارب مواقف الدول الثلاث من هذه القضية ظهر بشكل واضح في يوم السبت 21 وهو آخر أيام قمة كوالالمبور، إذ أعلن مهاتير محمد أن بلاده تبحث مع إيران وتركيا وقطر إمكانية تنفيذ المعاملات التجارية فيما بينها باستخدام الدينار الذهبي ونظام المقايضة، وأضاف إن هذا الإجراء يعتبر أحد أدوات الحماية من خطرِ العقوبات المحدق، وأعلن عن أمله في الوصول إلى آلية واضحة لتطبيق هذا النظام.

في الختام

استطاعت السعودية فعلاً نشر مناخٍ سلبي ضاغط على الراغبين في حضورِ هذه القمة، وهي محقةٌ في استشعارها للخطر، فما يجري سيقوض- إذا ما كتب له النجاح، دور منظمة التعاون الإسلامي وسلطة السعودية عليها، والتي كانت الإطار السياسي الوحيد الذي تتحرك ضمنه الدول الإسلامية. وإذا كانت منظمة التعاون بوضعها اليوم، أحد أشكال التعبير عن توازنات للقوى في عالم أحادي القطب فهذا العالم قد تغير، وباتت الخيارات أكثر اتساعاً. والسؤال الأهم الذي يجب أن يطرح، ما هي جملة المشاكل التي تعاني منها الدول الإسلامية، وما هو سبيل الخروج منها؟ وهل يمكن أن تكون قمة ماليزيا حجر أساس لمرحلة لاحقة؟

تشكل كل من إندونيسيا، وباكستان، وتركيا، وإيران وماليزيا أضخم كثافة سكانية للمسلمين من غير العرب، وتصل مجتمعة إلى 600 مليون نسمة، وهي دول تشترك بكونها لا تعتمد على مواردها الطبيعية بقدر ما تعتمد على إنتاجها ومواردها البشرية، وتملك باكستان مثلاً سلاحاً نووياً، كل هذا وغيره من العناصر يجعل من هذه الدول وزناً فارقاً على الساحة الدولية، وحتى لو استطاعت السعودية الضغط اليوم على العديد من الدول الاسلامية لعدم الحضور، إلّا أنها وفي المستقبل القريب لن تملك ما تعطيه في المقابل، وهذا من شأنه أن يسرِّعَ عملية التحول التي تبدو بطيئة اليوم، فالهيمنة والعقوبات الأمريكية تشكل عائقاً أمام التقدم، ليس في الدول الإسلامية فحسب، بل في العالم أجمع، وهذا ما يخلق مناخاً رافضاً لها، وإذا كانت الدول الإسلامية قد عانت من التبعية والاستغلال، فما الذي يمنعها من حجز مقعد ملائم لمستقبلها وطموحاتها في عالمٍ جديد يتشكل بتسارع؟

قد لا تحمل قمة كولالمبور حلاً سحرياً للمشاكل المتراكمة إلّا أنها مؤشر جدي على تحول يجري، ستستمر مؤشراته في الظهور في أماكن متعددة حتى يصبح ناضجاً ويطرح برنامجه المتسق، والذي سيتكامل حتماً مع البرامج البديلة الأخرى، ولن يكون وقتها سهلاً إعاقة تقدمه كما تفعل السعودية اليوم.

استطاعت السعودية الضغط اليوم على العديد من الدول الإسلامية لعدم الحضور، إلا أنها وفي المستقبل القريب لن تملك ما تعطيه في المقابل

عقد قمة كوالالمبور خارج عباءة السعودية هو تحدٍ حقيقي ويعني أن السعودية ليست قادرة على قيادة الدول الإسلامية ولا تملك حلولاً لما تواجه هذه الدول

لِمَ حراكات أمريكا اللاتينية عصيّة على واشنطن؟

في مجرى صراع الشعوب الجاري مع المنظومة العالمية المتعفنة، يتصاعد الحراكات وتسارعها حول العالم، تقف أمريكا اللاتينية لِما تحمله من خصوصيّة تاريخية وبما تركته من إرثٍ، متفرّدة في مستوى تطور وقوة الحراكات الشعبية فيها اليوم، وعلى الرغم من طابعها العفوي... فماذا تحمل هذه الخصوصية، وما تأثيرها على الحراكات الجارية؟

■ يزن بوظو

تاريخٌ حيّ

عانت القارة اللاتينية استعماراً أوروبياً مُباشراً استمر لثلاثة قرون، قبل أن تبدأ ثورات الاستقلال فيها مع بدايات القرن الثامن عشر، والتي كان من أكبر رموز قادتها «سيمون بوليفار»، وصولاً إلى انتصار جميع دُولها في هذا الأمر. ليكون هذا الحدث الأساس الأوّل في الوعي الشعبي لكل سكان القارّة بدفعهم نحو التحرر على الدوام، ويتسلحوا به، وصولاً إلى ما سُمي بـ «التحالف البوليفاري» والذي أعلنه «هوغو تشافيز» عن فنزويلا وعدد من الدول الأخرى ذات الحكومات «اليسارية» التي أبقته حياً. وبالتوازي مع التطور الاقتصادي-الاجتماعي في البلاد، وقامت في مرحلة ما بعد الاستقلال حكومات، وديكتاتوريات ناهبة وتابعة للحكومة الأمريكية، مما شكّل استياء شعبياً عاماً وأعاد إلى الأذهان فترة الاحتلال الأوروبي، لتنتفض البلاد مجدداً منتجةً قياديين ثوريين دخلوا في الذاكرة الشعبية أيضاً، مثل غيفارا وكاسترو، وقادة سياسيين كأليندي وتشافيز لما تحمله رموزهم من انتصارات وإنجازات بالطريق نحو التحرّر من الاستغلال الطبقي والأمريكي خصوصاً... لم تقف واشنطن بطبيعة الحال مكتوفة الأيدي في تلك المرحلة من «الحرب الباردة» لتقوم بصنع ودعم الانقلابات العسكرية والسياسية في عدد من الدول ذات الحكومات «اليسارية» في القارة، ومنها تشيلي، بعد أن اغتالت رئيسها سيلفادور أليندي، خوفاً من مدّ اشتراكيّ متاخم لها وعلى حدودها... ليشكلّ هذا التاريخ بمختلف رموزه وانتصاراته أو هزائمه وآثاره إرثاً مادياً يُعبر عن نفسه اليوم بالحراكات الشعبية الجارية الآن، والتي تقول وضوحاً: طرد النيوليبرالية الأمريكية.

معاناة أمريكا وسطوتها

مع بدء تقهقهر «الإمبراطورية الأمريكية» وتراجعها دولياً منذ بدايات القرن الحالي وحتى الآن، تعاظمت حاجتها نحو الاستعاضة عن خسائرها برفع مستوى النَّهب على أقرب جيرانها، وما تُسميها بـ«حديقتها الخلفية»، فوفقاً لبيانات أحد أدواتها نفسها «صندوق النقد الدولي»، فقد ارتفعت نسبة الدَّين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في 12 دولةً جنوبية مُرتبطة به، وبـ 6 سنوات فقط، من 48,1% عام 2013، إلى 78,1% في 2019، ليرافق ذلك صعود سياسات التقشف في هذه الدول وفرض المزيد من الضرائب ورفعها، فضلاً عن رفع أسعار المحروقات، أو أجور النقل، بالتوازي مع فتح السوق أكثر للاستثمارات الأجنبية والقطاعات الخاصة، وتزايد الهوّة بين الأجور وتكاليف المعيشة في هذه البلاد، وإفساد من لم يفسد بعد في هذه الحكومات. ومن جهة أخرى، عادت واشنطن إلى تنشيط وتزخيم سياسة الانقلابات العسكرية والسياسية اتجاه الدول المعادية لها، كما حاولت وفشلت في فنزويلا، ونجحت بها مؤخراً في بوليفيا بسبب مستوى الفساد العالي داخل مؤسسات الدولة، ورغبة واشنطن أيضاً بالسيطرة على رواسب «الليثيوم» وهو العنصر الذي يدخل في العديد من الصناعات التكنولوجية الحديثة، وتمتلك بوليفيا منه أكبر الرواسب في العالم، بنسبة 60% من مجمل الاحتياطات المعروفة.

مع بدء تقهقهر «الإمبراطورية الأمريكية» وتراجعها دولياً منذ بدايات القرن الحالي وحتى الآن تعاظمت حاجتها نحو الاستعاضة عن خسائرها برفع مستوى النهب على أقرب جيرانها

ردّ الفعل

مع تزايد هذه الأفعال من قبل واشنطن وحكوماتها التابعة في القارة، تزايد الضغط الاجتماعي وتراكم سنينَ قبل أن يُنتج ردّ الفعل الجاري في كُل من تشيلي والإكوادور وهايتي وبوليفيا والبرازيل ومؤخراً كولومبيا، عبر حراكات شعبية واسعة ومُتحدة مستفيدةً من إرثها التاريخي الحيّ ذاك، ليشكّل درعاً بوجه كل محاولات الإعلام الغربي والمنظمات غير الحكومية المتغلغلة في البلاد بتفعيل تناقضات ثانوية أو ثنائيات وهمية تُدخل الشعوب في فوضى واحتراب فيما بينها، وسلاحاً ضارباً عبّر عن نفسه بالشعارات المستخدمة والتي تؤكّد وحدة الشعوب، ومعاداة أمريكا، والسياسات النيوليبرالية التي تنتهجها حكوماتهم، مطالبين بذلك تغييراً حقيقياً في منظومات البلاد الاقتصادية والسياسية، ورافضين أيّ نهجٍ يدعو إلى «إصلاحات» شكلية.

تشيلي

تقف تشيلي من بين كل هذه الدول في القارة، ظاهرةً خاصةً في هذا الأمر، فعلى الرغم من الإطاحة بحكومة أليندي بعد وجودها لثلاث سنوات فقط ومقتله في عام 1973، وما تلا ذلك من ديكتاتورية عسكرية تابعة لواشنطن حتى 1990، ثم فترة «تحرر وانفتاح اقتصادي» جرى التغنّي بها غربياً وترويجها على الدوام باعتبارها مثالاً ديمقراطياً واقتصادياً أمام باقي دول القارة، كانت حصتها هي الأكبر من نسبة المشاركين من السكّان في الحراكات الشعبية، وأكثرها تنبهاً، فضلاً عن إعادة إحيائها لرمزية أليندي التي جرت محاولات تغييبها قسراً وهتافهم بالنشيد الوطني في فترة حُكمه والذي كان شعاره «الشعب المُتَّحِد لن ينهزم أبداً».

درجة التطور

على الرغم من كل هذه الإيجابيات في هذه الحراكات، وغناها، وما فرضته على حكوماتها وما انتزعته مِنها، إلّا أنها لا تزال في طورها الأول كما تبين المؤشرات، أيّ: العفوي، فلم يظهر بعد بشكل جديّ وفي أيّ منها تيارات أو قوى سياسية مُنظمة تُعبّر عنها أو تمثلها بشكل كاف، باستثناء الحالتين البوليفية لصالحِ موراليس، والبرازيلية لصالح لولا دي لا سيلفا، والتي فرضت على حكومتها مؤخراً إخلاء سبيله، لكن حتى هؤلاء مع من خلفهم من تيارات، غير كافين بممارساتهم الحالية بالنسبة لمتطلبات وضرورات الواقع الجديد لشعوبهم، والتي تطلب تغييراً جذرياً حقيقياً... وبناء على هذه المؤشرات، من غير المتوقع أن تجري الآن على إثر الحراكات الحالية تلك التغييرات المطلوبة، إلّا أنها وبالتأكيد ستحصل سريعاً فور انتقالها للطور الثاني: السياسي المنظم، والذي تقع مهمته على عاتق الثوريين الحقيقيين في كل بلد منها لتنتج عشرات جداً من أليندي وغيفارا وكاسترو القرن الوَاحد والعشرين.

أخيراً: مَجرد إشارة صغيرة ملؤها «الشماتة»

من الملفت الإشارة هنا إلى أنه ورغم عفوية الحراكات هذه، ولمجرد تسلُحها بإرثها وتجربتها، تفشل واشنطن والحكومات التابعة عن ردعها أو تحريفها، لتتصاعد اتهامات من قِبلهم على كلٍّ من كوبا وفنزويلا بوقوفهم خَلف هذه الاحتجاجات وتعبئتها، وأين؟ في «الحديقة الخلفية»، هذه التُّهم التي عادةً ما تصدر عن باقي دول العالم على أمريكا نفسها... أيّ شلل هذا؟، فإن كان الاتهام كذباً، فهو يعبّر عنً مدى الضعف الحاصل في «الإمبراطورية»، وإن فرضنا صحته، فيعبّر عن عجز أمام «قوة وهيمنة» كوبا وفنزويلا على القارّة... ماذا سيجري في الطور الثاني المُنظم إذاً؟

نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي

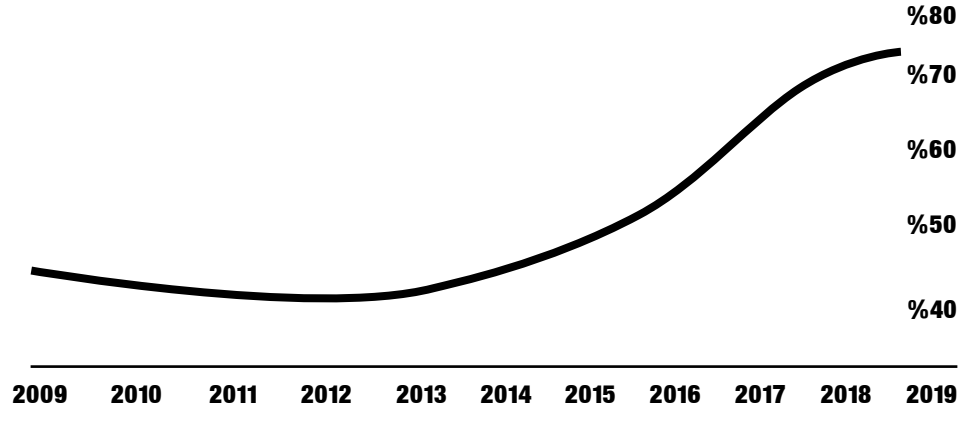

الجزائر وملامح المرحلة الجديدة

تشهد الأوساط السياسية والشعبية بعد انتخاب عبد المجيد تبون رئيساً للجزائر، حالة من الترقّب حول طبيعة وشكل المرحلة القادمة، وتشهد الجزائر حركة احتجاجية شعبية واسعة منذ أكثر من 44 أسبوعاً، وبعد فترة انتقالية استمرت تسعة أشهر، انتهت بإجراء هذه الانتخابات، لا يمكننا القول إن للشارع أو القوى السياسية موقفاً واضحاً من طبيعة هذه الخطوة، ولا تزل درجة تباين المواقف شديدةً حولها.

■ عناب منصور

أعلنت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في 13 كانون الأول الجاري، فوز رئيس الوزراء الجزائري الأسبق عبد المجيد تبون في الانتخابات الرئاسية، بعد أن حصل على 58،15% من مجمل أصوات الناخبين الذين شكّلوا نسبة 41% «يصل عدد من يحق لهم التصويت إلى 24 مليون ناخباً»، فمن هو الرئيس الجزائري الجديد، وما هي ملامح خطته للمرحلة القادمة؟

من هو تبون؟

شغل الرئيس المنتخب مجموعة من المناصب السياسية في الجزائر واستلم عدة حقائب وزارية فيما سبق، منها وزارة السكن والعمران والاتصال، وجرى تعيين تبون كرئيس للوزارة في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في 2017، إلى أنّ فترة توليه لرئاسة المجلس لم تستمرّ لأكثر من شهرين لتكون بذلك أقصر حكومة في تاريخ الجزائر، وتشير بعض المصادر إلى أن السبب وراء الإقالة السريعة يرد إلى إجراءات قام بها تبون أضرّت برجال أعمال مقربين من بوتفليقة، وهذا ما دفع الأخير للتحرك وإقالة رئيس الوزراء حديث العهد. ويرى فيه البعض إصلاحياً قادراً على إنجاز المطلوب وحل المشاكل الماثلة أمام الجزائر، ويرى البعض الآخر أنه جزء من النظام السياسي القديم ذاته...

الخطاب الأول وملامح التغيير

عبَّر الرئيس الثامن للجزائر بعد الاستقلال عن جملة من القضايا التي يضع من خلالها برنامجاً للتغيير والانتقال إلى جمهورية جديدة حسب تعبيره، وجاء على رأس هذه القضايا، إصلاح دستوري يُطرح على الاستفتاء العام، يكون معبراً عن مطالب الحركة الاحتجاجية، على أن يجري العمل على هذه الخطوة خلال أشهر قليلة «إن لم يكن أسابيع»، بالإضافة إلى إعلانه عن تجديد العهدة الرئاسية لمرة واحدة فقط، منعاً لسقوط البلاد تحت الحكم الفردي، وأشار إلى ضرورة تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية وضمان فصل وتوازن السلطات الثلاث، وأكّد على أن الدستور يجب أن يضمن حرية التعبير وحق التظاهر.

تطرق تبون في خطابه إلى الكثير من الجوانب الاقتصادية، التي يمكن تحديد ملامحها العامة في عنوانين رئيسة، مثل زيادة القدرة الشرائية للجزائريين، وإصلاح النظام الضريبي، ليخفّف الضرائب عن أصحاب الدخل المحدود ويعطي تسهيلات ضريبية لشركات الإنتاج العامة والخاصة التي تخلق فرص عمل، وتعهد في حل مشكلة السكن، وأنه لن يسمح أن يعيش جزائريٌ واحد في ظروف سكن سيئة. وأكّد الرئيس في خطابه الأول على أنَّ الاقتصاد الجزائري يجب أن يعتمد على الإنتاج مما يُمكّن الجزائر من التخلص مما وصفها بالـ «التبعية القاتلة إلى الخارج» واعتبر أنَّ تقليص الاستيراد يتطلب زيادة في الإنتاج المحلي، واستثماراً أمثل للمحروقات مما سيزيد من احتياطي العملات الصعبة. وأكد تبون أنّ من حق الشعب الجزائري الحصول على رعاية صحية مما يتطلب زيادة في الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة وضمان التشخيص المجاني، بالإضافة إلى إصلاحات كبيرة في قطاع التعليم والتعليم العالي يضمن استقلالية أكبر للجامعات. وأشار أيضاً إلى ضرورة وضع ضوابط شديدة على المال السياسي في الانتخابات وتمويل الحملات الانتخابية، التي يجب أن تُموَّل من الدولة مما يضمن للشباب والطلاب الجامعيين الدخول في هذه الانتخابات باستقلالية أكبر.

فيما يخص القضايا الدولية والإقليمية تحدث في ملفات كثيرة، منها قضية الصحراء الغربية التي تعدّ موضوعاً لخلاف مغربي جزائري قديم، واعتبر أن القضية في جوهرها تصفية للاستعمار، وأن الملف بيد الأمم المتحدة، وبما يخص ليبيا اعتبر أنه من غير الممكن تجاهل الجزائر واستبعادها من الحلول المطروحة لحلّ الأزمة الليبية. وحول القضية الفلسطينية جدد التأكيد على مجموعة من المواقف الثابتة، وهي ضمان حقّ العودة واستقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس، والالتزام بكل القرارت الدولية المرتبطة بالقضية وضرورة العمل على تنفيذها.

في الختام

أشار عبد المجيد تبون وضوح إلى ضرورة التمسُّك «ببيان نوفمبر» لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وهو ما يدفع البعض إلى اعتباره جزءاً من الفضاء السياسي القديم، ولكن تقاس الأمور بنتائجها دائماً، ولا يمكن تشكيل موقف من الرئيس الجديد بهذه السرعة، فالخطاب يدل على دراية بطبيعة المشاكل التي يجب حلها، ولكن هذا وحده لا يكفي، واستمرار نشاط الحركة الشعبية في الجزائر يُعد ضمانة للوصول إلى المطالب، المهم أن تمضي عملية التغيير بشكل سلسٍ بأقل الخسائر الممكنة.

الصورة عالمياً

• في تصريح جديد حول تاريخ الغرب وفرنسا، اعتبر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أنّ الاستعمار كان «خطأ جسيماً ارتكبته الجمهورية»، ودعا إلى فتح «صفحة جديدة» بين فرنسا ومستعمراتها السابقة في إفريقيا.

• قال أوقطاي نائب الرئيس التركي رداً على العقوبات الأمريكية إن «الذين يهددوننا بفرض عقوبات على الطائرات من طراز إف 35 بعد شرائنا إس 400» سوف يحفزون البلاد «على تطوير وانتاج المنتجات العسكرية المحلية».

• بشكل ساخر وساراً بالنسبة له، قارن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الاجتماع البرلماني الأخير هذا العام بـ«العمل في مطبخ»، وقال: «تم تشغيل الفرن بالفعل بكامل طاقته. لذلك يجب علينا إعداد وجبة الغداء كما يجب».

• كشف الرئيس الإيراني حسن روحاني فور عودته إلى بلادهِ من اليابان، أنّ طوكيو تقدمت بمقترح جديد حول كيفية تجاوز نظام العقوبات الأمريكي ضد طهران، من أجل «كسر الحظر الأمريكي».

• أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي دميتري كوزاك أن المفاوضات حول مواصلة ضخ الغاز الروسي إلى أوروبا عبر أوكرانيا انتهت بنجاح، وتكلّلت بتوقيع اتفاقية ثلاثية بين موسكو وكييف وبروكسل.

• أكدت الخارجية الروسية، أنّ العقوبات الأمريكية ضد خطوط أنابيب الغاز وتحديداً مشروعي «السيل الشمالي 2» و«السيل التركي» لن تؤثر على خطط موسكو لتنفيذ مشاريعها الاقتصادية، وأن أوروبا هي الخاسر الحقيقي.

توجيه التكنولوجيا وتحالف

تكشف دراسة عن السيارات والآليات العاملة بالوقود الأحفوري «البنزين والديزل بشكل أساس» عن إحدى كبريات الخدع التي قامت بها الشركات، والتي نتجت عنها كوارث بيئية ألحقت أكبر الأضرار الممكنة بالمجتمع البشري. هناك ثلاثة عوامل متداخلة بعضها ببعض في هذه القصة:

■ بقلم: لاري رومانوف
تعريب وإعداد: عروة درويش

قتل النقل الجماعي العام.
ارتكاب مجزرة بحقّ السيارات الإلكترونية.
تصميم مدنٍ وضواحٍ تجعل من امتلاك سيارة ضرورة حياتية.

قصّة حبّ سيارات التلويث

هذه القصّة جاءت نتيجة للعوامل الثلاثة المذكورة، بدءاً من المؤامرة الكبرى للقضاء على آلات النقل الكهربائية، الأمر الذي ساعد في القضاء على النقل الجماعي العام، وأجبر الناس حول العالم على امتلاك سيارات خاصة.

تبدأ القصة مع بدايات القرن العشرين. وكما الكثير من هذه القصص، تبدأ هذه القصة في الولايات المتحدة الأمريكية. كانت الولايات المتحدة المنشغلة بالتحوّل للتصنيع، تملك وسائل نقل جماعية عامة مكونة من القطارات الكهربائية التي تلبي معظم احتياجات البلاد. وكانت السيارات تتطور بسرعة في ذات الفترة، لكنّ السيارات العاملة على الوقود الأحفوري كانت في طريقها إلى الزوال.

كانت جميع قطارات النقل العاملة داخل المدن وبين المدن تقريباً تعمل على الكهرباء، وكانت السيارات العاملة على الكهرباء تحتل الساحة بسرعة على حساب منافستها التي تعمل على الوقود الأحفوري. بحلول عام 1900، كانت قرابة 40% من السيارات الأمريكية كهربائية، وكانت شعبيتها كبيرة إلى حدّ أنّ نيويورك كان لديها أسطول من سيارات الأجرة الكهربائية.

تفوقت السيارات الكهربائية على نظيرتها العاملة على الوقود، وكان الناس يحبُّونها أكثر لكونها لا تحوي على الرائحة أو الضجيج أو الاهتزاز الموجودة في سيارات الوقود، ولكونها لم تحتج إلى كرنك للتشغيل أو لعلبة تروس.

التحوّل غير البريء

بدا السياق وكأنّ موجة السيارات الكهربائية ستغمر المستقبل، لكن وخلال مدّة لا تتجاوز ثلاثة أعوام تغيّر هذا السياق وأصاب سيارات الكهرباء ما أصاب الديناصورات فانقرضت من على الساحة. لو لم تعانِ سيارات الكهرباء من قتلها في المهد كما حصل، يمكننا أن نتيقن بأنّه وعلى مدى 100 عام من التطوير والأبحاث المكثفة للبطاريات، كانت النتائج لتترك آثاراً إيجابية على المناخ العالمي وعلى أسلوب تطوّر وتنظيم المدن. مثال: جرّاء التمويل والتوجيه المكثف، تمكن طالب ثانوية صيني منذ عدّة أعوام من ابتكار عربة مروحية كهربائية يمكنها التنقل دون الحاجة إلى مدّ طرقات باهظة الثمن لها، وقد حصل اختراعه على جائزة عالمية.

في فترة قتل السيارات الكهربائية، كانت شركة جنرال موتورز وشركات النفط الكبرى تواجه أزمات متعددة. كانت سوق السيارات قد أشبعت بالفعل، ونمو المبيعات مُعتلّ لدرجة أنّه في عام 1921 وحده خسرت شركة جنرال موتورز أكثر من 65 مليون دولار وكانت متجهة بشكل شبه مؤكد إلى الإفلاس. وكانت عائدات شركات النفط وحصصها من الأرباح تنذر بذات المصير المأساوي. كان أمل جنرال موتورز الوحيد مع أصدقائها بأن يقضوا على منافسهم الأبرز: وسائل النقل العامة، وهي المؤامرة التي غيّرت حتّى الآن ثقافة النقل وتبعاته الاقتصادية والاجتماعية. منذ مئة عام تقريباً، قامت جنرال موتوزر وجون روكفيلر وبضعة أصدقاء لهم، مستخدمين مبالغ مالية كبيرة، وكلّ ما أمكنهم من الرشاوى والإكراه والتهديد، بقتل صناعة السيارات الكهربائية الناشئة، فاتحين بذلك عهداً عالمياً مدمراً لم ينته بعد من مدّ الطرقات الباهظة الكلفة إلى التصنيع المهلك للسيارات الخاصة.

في فترة قتل السيارات الكهربائية كانت شركة جنرال موتورز وشركات النفط الكبرى تواجه أزمات متعددة

التحكم بالتمويل

وفقاً لسجلات الشركة الخاصة، أنشأت جنرال موتورز قسماً سرّياً خاصاً مهمته إيجاد الوسائل للقضاء على النقل العام. كانت جنرال موتورز في ذلك الوقت شركة نافذة بشكل هائل، تملك تمويلاً كبيراً مرتبطاً بالأنظمة المصرفية التي تتحكم بدورها بتمويل شركات سكك الحديد ومشاريع البنى التحتية المشابهة.

لقد هددوا بسحب تمويل أيّة شركة نقل تجاري تستخدم آلات كهربائية بدلاً من العاملة بالوقود. تمكّنوا عبر التحكم بالتمويل من إجبار شركات النقل المحلية لتهجر القطارات الكهربائية، وتشتري حافلات جنرال موتورز العاملة بالوقود. وفقاً لسجلات وزارة العدل الأمريكية، قام المدراء التنفيذيون في جنرال موتورز خاصة وبقية شركات النفط بالاتفاق مع المصارف الكبرى التي يضعون أموالهم فيها على منع التمويل عن الشركات التي تستخدم العربات الكهربائية وعرضه بسخاء على من يستبدل عرباته بأخرى تعمل بالوقود.

وفقاً لسجلات وكالة التحقيقات الفدرالية، لم يقف الأمر عند الضغط لاستبدال العربات، بل كانت الشركات المتحكمة بالتمويل ترشو المسؤولين الرسميين بمبالغ مالية كبيرة وبهدايا باهظة من السيارات الجديدة. كما أنشأت شركة جنرال موتورز وستاندرد أويل وإطارات فايرستون شركة فرعية سموها خطوط المدينة الوطنية، كانت مهامها أن تموّل حملات انتخاب مسؤولي الكونغرس ومسؤولي البلديات المحليين المؤيدين لتحويل القطارات إلى حافلات عاملة بالوقود، ثمّ تسهيل التحوّل إلى سيارات خاصة، وهؤلاء المسؤولون أنفسهم قاموا في فترة لاحقة بتمديد الضواحي البعيدة عن مراكز المدن والمفتقدة بشكل غريب لوسائل النقل العامة، والتي تعد الطرقات السريعة هي عصب حياتها التي تربطها بمراكز المدن وأماكن العمل.

ثمّ أتت الخطوة التالية: الحاجة إلى طرقات جديدة لتخديم السيارات الخاصة فيما أبعد من داخل المدن، وذلك لإتمام استبدال القطارات وسككها الأقل تكلفة والأكثر فاعلية. فمضت الشركات المستفيدة سريعاً لتشكيل مجموعات ضغط ثقيلة في كلّ من حكومات الولايات والحكومة الفدرالية، للتعامل مع نقص البنية التحتية اللازمة للسيارات. شرعت بعدها الحكومة بتنفيذ برنامج ضخم لبناء الطرق بين الولايات كفيلة بتغطية البلاد بأكملها. وكانت وزارة الدفاع من الداعمين لهذا المشروع الذي تمّ الإنفاق عليه بشكل هائل، وقد سوّغت هذا الدعم بشعار: «دعم المجهود الحربي لحماية البلاد».

تغيير التخطيط المديني

كانت المدن الكبرى في آسيا وأوروبا وأمريكا في تلك الحقبة منظمة لخدمة الناس وليس السيارات، لكنّ هذا الأمر لم يكن يخدم السعي إلى إجبار الناس على شراء سياراتهم الخاصة. فقد كانت المدن ذات كثافة سكانية مرتفعة ولا وجود فيها لفصل مصطنع بين الأماكن الحيوية لحياة البشر أي: أماكن العيش والعمل والتسوق. ويمكن حتّى اليوم رؤية شواهد على هذا النمط التنظيمي في الأحياء القديمة في المدن الكبرى في أوروبا تحديداً. لكن كان على هذا الأمر أن يتغيّر منذ ذلك الحين، وليس هناك مكان أفضل من الولايات المتحدة للبدء بتغييره وتعميم التجربة على البلدان التي باتت تبني مدنها بذات المعايير تحت الضغط والترغيب.

أبرز أحداث السيارات الكهربائية حتّى بداية الألفية

العام	الحدث
1839–1832	المخترع الإسكتلندي روبرت أندرسون يبتكر أول عربة نقل كهربائية تعمل بخلايا أولية غير قابلة لإعادة الشحن.
1835	المخترع الأمريكي توماس دافنبورت يحصل على فضل اختراع أوّل سيارة كهرباء صغيرة يمكن استخدامها بشكل عملي.
1895	الفيزيائي الفرنسي غاستون بلانته يبتكر أوّل بطارية تخزين كهربائي قابلة لإعادة الشحن. ومواطنه كاميل فور يطوّرها لتصبح أوّل بطارية تستخدم في السيارات.
1891	وليام موريسون يبني أوّل سيارة كهرباء ناجحة في الولايات المتحدة.
1893	عدد كبير من سيارات الكهرباء يعرض في معرض سيارات شيكاغو.
1897	أوّل سيارات أجرة كهربائية تسير في نيويورك، وأوّل معمل سيارات كهربائي كبير.
1900	صناعة السيارات الكهربائية في ذروتها، فمن بين 4192 سيارة أنتجت في الولايات المتحدة، 28% منها عاملة بالكهرباء، وسيارات الكهرباء تمثل ثلث السيارات العاملة في نيويورك وبوسطن وشيكاغو.
1908	هنري فورد يقدم خط إنتاج سيارات الوقود الكبير، الأمر الذي سيترك أثراً جوهرياً في صناعة السيارات العالمية.
1912	تشارلز كيترنغ يبتكر أوّل مشغل عملي لسيارات الكهرباء، ما يجعلها سيارات مرغوبة أكثر من العاملة على الوقود لعدم الحاجة إلى كرنك التشغيل اليدوي المزعج وغير العملي، ما جعل الجميع يعتقد ببداية نهاية سيارات الوقود.

النفط- السيارات- المصارف

اخترقت صناعة السيارات والنفط والمصارف كليات الهندسة المدنية في الجامعات، وذلك عبر التمويل السخي لفلسفة تصميم المدن التي تعتبر أنّ السيارات حاجة ضرورية. وكانت النتيجة هي تعميم الابتكار الأمريكي- الكندي المدعو «بالضواحي suburbs». تمّ تخطيط الضواحي بشكل رئيس، إن لم يكن ذلك السبب الوحيد، لجعل النقل الخاص ضرورة لازمة. وهو الأمر الذي قاومه الأوروبيون والآسيويون لفترة طويلة قبل الانصياع بشكل أو بآخر لنفوذ لوبيات السيارات- النفط- المصارف، الأمر الذي يدلنا على سبب وجود أجزاء كبرى من هذه المدن بتنظيم مختلف.

كان هدف هذه الضواحي أن تبقي البشر القاطنين فيها مفصولين عن أماكن العمل وعن أماكن التسوق، بل وحتّى متناثرين لدرجة تجعل من أيّة وسيلة نقل عام غير فاعلة. الأمر الذي أجبر مئات ملايين البشر على إنفاق مئات مليارات الدولارات لاقتناء سيارات خاصة، ما زاد من استهلاك السيارات والنفط. لقد كان إنشاء الضواحي والطرقات السريعة التي تخدمها أحد أكثر المشاريع المناهضة للمجتمع والتي ابتكرتها وعممتها الرأسمالية الأمريكية.

وجدت دراسة اقتصادية أعدتها جامعتا هارفارد وبيركلي بأنّ الآثار السلبية لمثل هذا التصميم المديني تمتدّ لتجعل من الفصل بين الفقراء والأثرياء في السكن كبيراً لصالح الأثرياء دوماً. ولم تنته فلسفة هذا التنظيم حتّى يومنا هذا، لنجده فَي الكثير من الدول النامية وحتّى الصاعدة. فإذا ما نظرنا إلى مدنٍ، مثل شنغهاي وأحياء لوجيازوي أو نيانجنغ وبلدة نيو يونيفرسيتي، لوجدنا أنّهما جذّابتان جداً لكنّ العيش فيهما مستحيل دون امتلاك سيارة خاصة.

قتل السيارات الكهربائية... مرة ثانية

بدأت حركات الدفاع عن البيئة في التسعينات تجد آذاناً مصغية لها، الأمر الذي دفع بعدد من الدول والمدن حول العالم إلى إصدار قوانين لتقليص الانبعاثات عبر تحديد كميات مسموح بها من انبعاثات السيارات أو عرض تسهيلات للسيارات الكهربائية. ومثال ذلك القانون في ولاية كاليفورنيا عام 1990 الذي فرض نسبة مبيعات 10% من السيارات التي لا تصدر انبعاثات ملوثة على مصنعي السيارات الذين يرغبون بإدخال منتجاتهم إلى المدينة. الأمر الذي دعمه 70% من السكان الذين يتنقلون مسافة تقارب 50 كلم يومياً، وقد تمّ تأمين أماكن لإعادة شحن بطاريات السيارات الكهربائية في كلّ مكان من المدينة. لكنّ مصنعي السيارات الكبار رفضوا هذا القانون، وشكلوا مجموعة ضغط ممولة بسخاء بدأت الطعن في القانون بدواعي أنّها «لجنة مواطنين». وقامت اللجنة التي رشت وضغطت وابتزت الكثيرين في نهاية المطاف برفع دعوى قضائية على حكومة ولاية كاليفورنيا أجبرتها على سحب القانون. وقد انضمت للشركات في هذه الدعوى الحكومة المركزية للولايات المتحدة في عهد بوش لتثبت من جديد أنّ حكومة الولايات المتحدة ليست إلّا خادماً لمصالح الشركات على حساب الناس.

وفي أماكن أخرى عمد صانعو السيارات إلى الاحتيال في مؤشرات وفاحصات التلوث، مثلما فعلت شركة فولكس فاغن التي تمّ اكتشاف فضيحتها في عام 2015، وحكم عليها بغرامة مالية تدعوها الشركات عادة «ضرراً جانبياً» في إشارة للفرق بين ما تجنيه من أرباح بسبب الغش وما تدفعه من غرامات عند اكتشافها.

حبس العلم

تعمد شركات صناعة السيارات بشكل اعتيادي إلى شراء ابتكارات بطاريات السيارات الكهربائية وتسجيلها كبراءات اختراع وحبسها في الأدراج المغلقة للشركات. ومن أبرز الأمثلة تكنولوجيا «NiMH» التي تسمح للبطارية الكهربائية بالعمل لمسافة 400 إلى 500 كلم، ما ينقل الآليات الكهربائية إلى مستوى لا منافس لها فيها. قامت شركة جنرال موتورز على الفور بشراء براءة اختراع هذه التكنولوجيا وخبأتها في أدراجها، ورفضت منح أيّة رخصة لأيّة شركة لإنتاج هذه البطاريات. قامت جنرال موتورز في وقت لاحق ببيع براءات الاختراع هذه لشركة تكساكو- شيفرون للنفط التي ترفض حتى يومنا هذا منح أحدٍ الحق بالحصول على هذه التكنولوجيا.

إنّ بطارية تكنولوجيا «NiMH» هي أفضل تكنولوجيا متاحة لبطاريات السيارات، لكنّ منعها واحتكارها يجبران صانعي السيارات الكهربائية على استخدام تكنولوجيا الليثيوم التي تكلّف أكثر بستة أضعاف، ولا قيمة لبطارياتها عند إعادة تدويرها. ولم تتوقف شركات السيارات حتى اليوم عن هذه الأفعال، فشركة جنرال موتورز قامت في أواخر 2018 بتقليص ميزانية أبحاث سيارات فولت الهجينة على حساب إنتاج المزيد من سيارات الدفع الرباعي المستهلكة للوقود بشكل كبير.

الكذب بطريقة أخرى

دعمت صناعة السيارات منذ التسعينات كذبة إعلامية ذات ضجة مفادها أنّ الهيدروجين هو البديل عن الوقود. لكن حتّى إذا افترضنا بأنّ تطوير الأمان والتحول السلس إلى خلايا الهيدروجين أمرٌ قابل للحياة، فالمصدر الحقيقي للهيدروجين بكميات مفيدة ليشكّل وقوداً هو في البترول، أو لنكون دقيقين: في غاز الميثان الطبيعي. ولأنّ شركات النفط تريد الاستمرار في السيطرة على مصادر الطاقة اللازمة لسير المركبات والسيارات إلى ما لا نهاية، فهي تدعم أجندة التحول للهيدروجين، وهو ما يدفعهم لمحاولة قتل مشاريع السيارات الكهربائية بأقصى ما يملكون.

مع العلم بأنّ انبعاثات الهيدروجين الصادر عن الميثان هي أكثر ضرراً بالبيئة من الوقود التقليدي، فعملية استخلاص الهيدروجين تطلق ثاني أكسيد كربون بحوالي ضعف الوقود التقليدي، كما أنّه أقلّ فاعلية من البطاريات الكهربائية، حيث ستحتاج سيارة الهيدروجين لإعادة ملء خزانها ضعف إعادة شحن بطارية الكهرباء.

إنّ ثقافة السيارات اليوم ما هي إلّا ثقافة دفع الأثرياء ثمن تعميمها علينا نحن المستهلكين.

أبرز أحداث السيارات الكهربائية حتّى بداية الألفية

العام	الحدث
1920	بدأت سيارات الكهرباء تتراجع في العشرينيات جرّاء عدّة عوامل ناتجة عن عدم تطوير القدرات الكهربائية للسيارات، من ضمنها الرغبة بسيارات تسير لمسافات أطول، ولها قوّة أحصنة أكبر.
1966	يشرع الكونغرس قانوناً يوصي فيه باستخدام السيارات الكهربائية كوسيلة للتقليل من تلوث الهواء، ويشير استطلاع غالوب إلى أنّ 33 مليون مستخدم للسيارات مهتمون بتطوير السيارات الكهربائية.
السبعينات	ارتفاع أسعار النفط وتعاظم حركة المناخ يعيد الاهتمام لسيارات الكهرباء.
1972	فيكتور ووك، عرّاب السيارات الهجينة، يبني أوّل سيارة بمحرّك هجين «كهربائي- وقود» لصالح برنامج تحفيز السيارات النظيفة الفدرالي، البرنامج الذي تمّ إيقاف تمويله والقضاء عليه في عام 6791.
1975	إدارة البريد الأمريكي تشتري 053 سيارة جيب كهربائية لتوصيل الطرود ضمن برنامج اختباري.
1997	شركة تويوتا تكشف عن أوّل سيارة هجينة للتسويق التجاري في اليابان، وتبيع حوالي 18 ألف واحدة في أوّل عام إنتاجي.
1997 – 2000	عدّة صانعي سيارات عمالقة ينتجون بضعة آلاف سيارة كهربائية، لكنّ معظمها متاحة للإيجار فقط. وبحلول الألفية الجديدة يوقف معظم مصنعي السيارات الكبار برامجهم لتطوير السيارات الكهربائية.
2002	تقاضي شركتا جنرال موتورز وديملر كرايسلر إدارة الموارد الهوائية في كاليفورنيا لمحاولتها إعادة إحياء مشروع تطوير نموذج سيارات كهربائية كانت تملكها في 1990. وتنضم الحكومة الفدرالية للدعوى.
2003	تعلن جنرال موتورز إيقافها لإنتاج سياراتها الكهربائية بذريعة عدم قدرتها على تصنيع قطع غيار لها.

الشعبية الفنية بين التفريغ والتعبئة الثقافية

تلتقي عند الشعبية- باعتبارها موروثاً ثقافياً أو فولكلورياً- صفات الفن ومحتواه الفكري وخصائصه ووظائفه الاجتماعية. ولدى النظر في واقع النشاط الفني في الوقت الحالي انطلاقاً من حجم الشعبية التي تتكثف فيها المشاعر والعواطف وتعدد البنى النفسية والأمزجة الاجتماعية، فإنه يبرز السؤال عن هدف الشعبية اليوم خصوصاً في الدراما التلفزيونية، وكيف تنعكس؟ بالتالي، على تقدَّم الفئات الشعبية التي يَفترض أنَّ شكل الفن هذا يوجَّه إليها، ويعبِّر عنها.

■ سلاف محمد صالح

-1-

تُقاس شعبية الفن في ظروف الصراع الاجتماعي بمدى علاقته بعصره، وتقدميته في تعبيره عن مصالح الفئات العريضة من الشعب، والخاضعة للاستغلال من قبل فئة قليلة تزداد ضيقاً اليوم بفعل الأزمة وآثارها. ولدى التدقيق في الشعبية اليوم، فإننا نكاد نجزم، ولربما نجزم، أنها لا تغادر الكمّ إلى النوع. وعليه، فإن الكمّ- بمعنى حجم الظواهر الاجتماعية التي يُحشى فيها العمل الفني- ليس كافياً للبتّ بشعبيته؛ إذ رغم تحقيق دراما البيئة الشامية على سبيل المثال شكلاً من أشكال اللّذة والمتعة الفنية، فإن القيم الفنية التي تقدمها، لا تمثل ثروةً روحيةً جامعةً تضاف إلى الثقافة الجامعة. وينبغي التساؤل جدّياً عن علاقة تلك القيم بالقيم الإنسانية والفنّية التي نشأت خلال تطوّر الشعب، لتصبح في متناول أجياله اللاحقة. كما ينبغي طرح تساؤل جدي آخر يتعلق بمدى تحقيق تلك القيم لشعور التواصل بين أجيال اليوم مع أجداد الأمس. وبالتالي، اعتبارها جزءاً أصيلاً من تراثنا الحضاري من عدمه. وعليه، البحث في اعتبارها بذوراً ثوريةً من عدمها، وبالتالي في تحقيقها القيمة الثابتة جمالياً لها في المستقبل.

إنَّ الفن الشعبي في دراما البيئة الشامية في مثالنا اليوم يُصنع ويتطور ضمن حدود تشغيله من قبل رأس المال- شركات الإنتاج الساعية إلى الربح الأقصى. ولذلك رغم ما نشهده من زخم في الأعمال والإنتاج الدرامي الشعبي، ومن احترافية فنية عالية، فهو يفتقر إلى العناصر الروحية والجمالية اللازمة في إنتاجه المادي ذاته، لأنه يتجاهل الانطلاق في معالجته لظواهر البيئة الشامية المعنية انطلاقاً من التناقضات الاجتماعية القائمة في حينه.

-2-

شأنها شأن المجتمعات في دول المركز، ورغم عدم بلوغ القوى المنتجة في مجتمعاتنا درجة التطور الكافي، نتجَ عن تقسيم العمل انفصالُ الوحدة العضوية بين الإنتاجين المادي والفكري بشكلٍ أدى إلى انفصالِ الفن عن الشعب، والشعبَ عن الفن، كناتجٍ من نواتج التناقضات الاجتماعية خلال التقدم الاجتماعي، وهو ما ينبغي معالجته ديالكتيكياً:

رأت الماركسية أنَّ المجتمع يمرُ في تطوره بمرحلتين أساسيتين: تصاغ في الأولى عناصره القومية الخاصة بشكل واضح، متضمناً عناصرَه الفنيةَ الخاصة التي تكون فلكلوريةً- شعبيةً بشكل حاد «المواويل- الدبكة- أغاني تعكس ثوريةً ومناهضةً في بعضها للتناقض الاجتماعي: زينوا المرجة..»، وهي بالتالي قريبةٌ من الفهم للشعب المعيَّن، وبعيدةٌ عن إدراك الأمم الأخرى. بمعنى، أن عناصر المجتمع تمر بمرحلة طفولية. وما ينتج عنه في تلك المرحلة، هو حدسٌ وتنبؤٌ غير معرفي بالواقع وظواهره الموضوعية. ولا يمكن بحال من الأحوال، أن يظلَّ المجتمع طفولياً للأبدِ، أو ألّا يمرَّ بطفولته، كما لا يمكن أن يشبَّ دون طفولة، لكنه لا يعود إليها. والمجتمع البرجوازي يسحق جميع أشكال الإبداع الفني الطفولي تلك، ويخلق جميع الظروف الملائمة لفنائه. فالقضاء على الحرف «صناعة الزجاج مثلاً» يؤدي إلى القضاء على أشكال الفن التي ترتبط بها «فن الزخرفة مثلاً».. وهكذا، فإن رعاية رأس المال للدراما الشعبية لا تغادر حدود تحقيقه للريع السريع منها.

نتجَ عن تقسيم العمل انفصالُ الوحدةِ العضوية بين الإنتاجين المادي والفكري بشكلٍ أدى إلى انفصالِ الفن عن الشعب والشعب عن الفن كناتجٍ من نواتج التناقضات الاجتماعية خلال التقدم الاجتماعي

أما في المرحلة الثانية: تصبح فيها العناصر المشكِّلة للوعي الاجتماعي أكثر تعقيداً، بما فيها الفن الذي يصير مثقفاً بعيداً عن إدراك المجتمع المعني له، ولكنه قريب من إدراك المجتمعات الأخرى. واللافت هنا العناصر المحددة للأمة تصبح أكثر نضوجاً بنضوج العقل الواعي، ويغدو التعبير عن الواقع مطابقاً لمضمونه وحقائقه الموضوعية. وإلى جانب أشكال الوعي الاجتماعي الأخرى «علميةً أو فلسفيةً..»، يصبح الفن إيجابياً معبّراً عن مصالح الأغلبية الساحقة من الشعب، وهذا بالضبط ما يجعله شعبياً.

وتوجد علاقة بين الفنَّين تفرض على شكل الفن الثاني «الفنّ المثقف»:

أولاً: عدم العودة إلى الأشكال البدائية للنشاط الفني الإبداعي البشري؛ إذ إن إلغاء النتائج والمنجزات الإبداعية الناتجة عن النشاط الفني لدى انفصال الفن وحصوله على استقلاله النسبي، هو إلغاء لقانونية التطور الطبيعي الموضوعي للمجتمعات في أحد أهم جوانبها المشكلة للوعي الاجتماعي، وإلغاء بالتالي للمنجزات الأصيلة التي خرج بها الفن المثقف، وعودة رجعية إلى الأشكال البدائية للفن ونشاطه.

ثانياً: الانتهال من جميع الوسائل وجميع الإبداعات المتوارثة عبر الأجيال خلال تطور المجتمع، ويدفع بها إلى الأمام. وعليه، فإننا مجدداً ننفي عن الفنَّ المثقف عدم شعبيته. غير أنه لا يمكننا نفي أن الفن المثقف هذا، وبسبب من فردية المثقف، يكون أكثر عرضة لمغريات الزبونَ الرأسمالي. على أنه لا ينبغي أن يُبخس حقه في قابليته للخروج- كإنتاجٍ فرديٍّ- من عباءة الطبقات السائدة، والاعتراف بقدرته على التشبُّع من جذوره الشعبية الأصيلة أثناء تطوره وتخصصه وتعقده. ورغم كون ثمار هذا الفن تُجنى عادةً من الطبقات السائدة، لكنه لدى كثير من الفنانيين المثقفين التقدميين يعبّر عن خصائص وحياة الشعب، ويصورونها بدقة وعمق وصولاً إلى التعبير عن اهتمامات الشعب الجذرية بشكلٍ صريح وجاد يفوق الفلكلور ذاته «الشيخ إمام- زياد الرحباني- عبد الرحمن منيف- الماغوط..». وعليه، فهو أهم شكل من أشكال التعبير عن المثل الجمالية الشعبيةَ الأصيلة في الفن والمجتمع، وهو مَن يُعيد للشعب الفرصة للمشاركة في النشاط والإبداع الفني والمتعة الجمالية بشكلٍ يناقض صراحة نظرية «الفن للفن» التي يُسوّق لها فئة من فناني الفن المثقف.

-3-

لحل مسألة انفصال الفن والشعب عن بعضهما، وعدم إدراك الشعب للعديد من جوانب الفن المثقف، ينبغي التخلي عن تبنّي المنطق المثالي القائل بضرورة رفع مستوى الوعي الاجتماعي «علمياً وفنياً وأخلاقياً..»، وهو ما تفترض تلك النظرة المثالية أنه ما يقود إلى تهيئة البيئة اللازمة لتغيير الظروف الواقعية. وإنما من المهم أن نعي.

فمسألة انفصال الفن والشعب عن بعضهما، لن تُحَلّ سوى على أساس حلّ التناقض الاجتماعي القائم، يكمن في تغيير شكل العلاقات السائدة، ليعبّر عن مصالح المستغَلين الحقيقية عوضاً عن المستغلين، وهي إحدى المهمات الأساسية التي يجب أن يلعب الفن اليوم دوراً شعبياً أساسياً فيها.

الموز واغتراب الفن والإنسان

نقلت وسائل الإعلام العالمية واحداً من الأخبار الغريبة: ليست مزحة، موزة تباع بـ 120 ألف دولار! ونشر الظرفاء على وسائل التواصل الاجتماعي بوستات ساخرة وهم يحاولون بيع التفاح الذي بحوزتهم، فلم يشتري أحد، ولا مستهلكين سوى الجمهور المجاني لوسائل التواصل الاجتماعي.

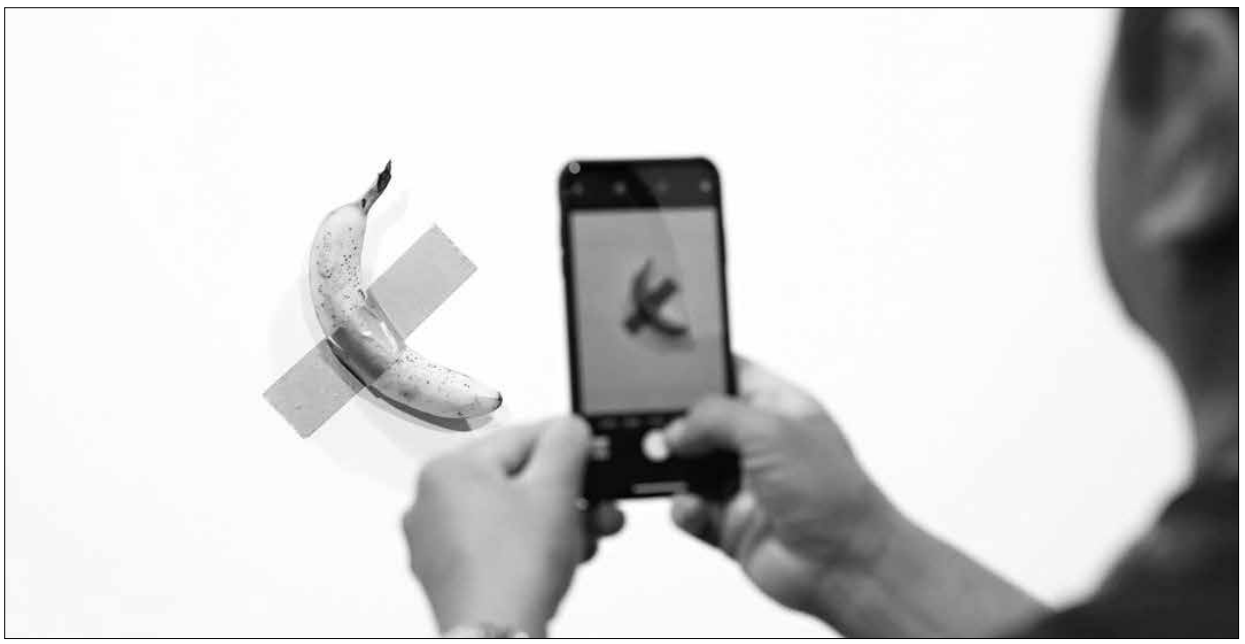

■ قاسيون

نسختان من عمل «فني» عبارة عن قطعة موز مثبتة على الحائط بلاصق عادي بيعت بمبلغ 120 ألف دولار، وذلك أثناء عرضهما في معرض آرت بازل في مدينة ميامي الأمريكية! وقع هذا العمل الفني الذي حمل اسم **Comedian** النحات الإيطالي، ماوريتسيو كاتيلان، هو نفسه الذي صمم المرحاض الذهبي الذي سرق من قصر في بريطانيا خلال وقت سابق من هذا العام.

اشترى ذلك الفنان الموزة من متجر في ميامي وألصقها على الحائط ثم باعها على أنها عمل فني. كما عُرض وبيع نموذج آخر لها في معرض **Perrotin** للأعمال الفنية المعاصرة، في العاصمة الفرنسية باريس. وبحسب ما نشره موقع بيزنس إنسايدر الأميركي، فقد بيعت القطعة الأولى بمبلغ 120 ألف دولار، وتم بيع النموذج الثاني بنفس السعر؛ فيما قرر الفنان ومالك المعرض بيع النموذج الثالث بـ 150 ألف دولار.

إذا كان التعبير الاقتصادي للنيوليبرالية هو عدم المساواة الأشد قسوة، والتعبير السياسي لها هو رفع القيود التنظيمية والخصخصة، فإن التعبير الثقافي لها هو النزعة الفنية الاستهلاكية الجامحة بلا شك.

تحولت النزعة الاستهلاكية عند الاتجاهات الفنية السائدة منذ عقود إلى سمة ثقافية في زمن سيادة الاستهلاك النيوليبرالي، وازداد الاهتمام بالبيع أو بمجرد عرض الصور والأصوات التافهة بطريقة الهيمنة على حساب تراجع الاهتمام بالأشياء الضرورية. وكانت محرِّكات هذه الاتجاهات تُموَّل ببذخ غريب وواسع الانتشار، بطريقة يؤكِّد أصحابها في رسائلهم الضمنية دائماً: هذه هي السلع الثقافية التي عليكم استهلاكها يومياً، مثل الموزة التي بيعت بآلاف الدولارات! ويقف في مقابلهم ملايين المنهوبين الذين لا يستطيعون تأمين ضروريات الحياة، ولا إنتاج فنِّهم الذي يعبِّر عنهم أو على الأقل فن من هم تحت، مُغيَّب عن وسائل الإعلام.

أخبار ثقافية

عرض فيلم اتحاد الإنقاذ

انطلق عرض فيلم «اتحاد الإنقاذ»، الفيلم الذي يتحدث عن ثورة الضباط الروس أو ثورة الديسمبريين في شهر كانون الثاني من عام 1825، وذلك بعد انتصار روسيا في التصدي لحملة نابليون عند غزو روسيا، ومشاركة الجيش الروسي في احتلال فرنسا أعوام 1813– 1817. وتمَّ تصوير الفيلم بدعم من القناة التلفزيونية الروسية الأولى حيث تولى مدير القناة، قسطنطين أرنست، الإشراف على إنتاجه. وقد دعا وزير الثقافة الروسي، فلاديمير ميدينسكي، إلى إدخال فيلم «اتحاد الإنقاذ» في برنامج الأفلام السينمائية الواجب عرضها في المدارس الثانوية الروسية. يُذكر أنَّ الفيلم عرض يوم 18 كانون الثاني في دار السينما «أكتوبر» بموسكو.

المتحف المصري الكبير

أعلنت مصر إنجاز 94,5% من حجم أعمال المتحف المصري الكبير، الذي يُعد أكبر متحف في العالم خصص لحضارة واحدة، وهي الحضارة المصرية القديمة. وأوضحت وزارة الآثار أنَّ إجمالي القطع الأثرية المنقولة إلى المتحف حتى الآن 49603 قطعة. ويضم المتحف 12 قاعة عرض، على مساحة تتجاوز 500 ألف متر مربع، وسيضم آثاراً من عصور ما قبل التاريخ وحتى العصر اليوناني. وسيعرض المتحف الكبير آثار الملك توت عنخ أمون، وعددها 5000 قطعة، في قاعتين مساحتهما 7200 متر مربع، وذلك لأول مرة مجتمعة في مكان واحد. وسيضم المتحف الكبير أيضاً متحفاً للطفل، وفصولاً تعليمية، وقاعة للمؤتمرات، ومتحفاً مخصصاً لمراكب الشمس.

كانوا وكنا

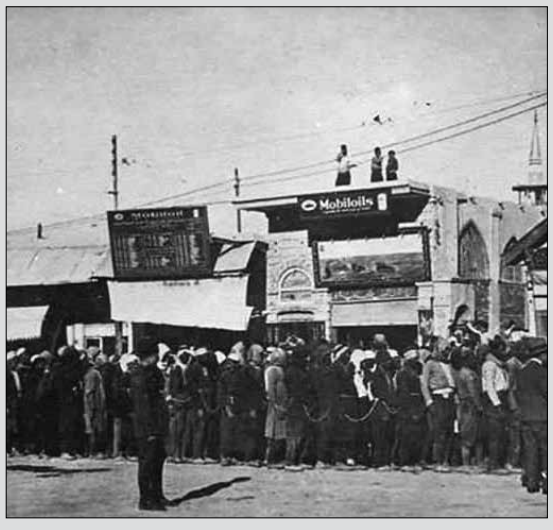

في عام 1926، كانت سورية تغلي، ويوميات الثورة السورية الكبرى ضدّ الاستعمار الفرنسي في أوجها، وتضحيات السوريين تكتب تاريخ البلاد كما في كلّ العصور. في الصورة قافلة من معتقلي الثورة السورية الكبرى مكبلين في ساحة المرجة في دمشق عام 1926.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2019/12/22» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

«السوري الأسمر.. ابن الفرات» يعود إلى المنبع!

تتحدد هوية الإنسان الحقيقية بما يتبناه فكراً، ويعبر عنه قولاً وفعلاً، وهذه الأخيرة هي الأهم، فالممارسة الحياتية هي المحدد الفعلي لمصداقية الشخصية الإنسانية وتموضعها في المجتمع والحياة.

■ إيمان الذياب

يمثل مفهوما «الهوية والانتماء» النواة والركيزة الأساسية لتكوين الشخصية. والمرجعية التي توجه وتحدد سلوك الفرد وخياراته الحياتية، وتتيح له تحديد مواقفه من القضايا العامة المختلفة، إضافة إلى تشكيل نظرته لذاته وللعالم.

«أبو سلام» شاعرنا ورفيق دربنا الذي فاضت روحه في الأيام القليلة الفائتة، حدد هويته مبكراً، وأثبت قولاً وفعلاً في مسيرة حياته القصيرة والغنية، أنه شخصية وطنية اجتماعية وشعبية كبيرة، لها وزنها في الشارع السوري الذي اختبر مواقفه وسمع أشعاره النابضة بالحياة والمقاومة والأمل وتفاعل معها بصدق وإخلاص.

«الخط الأحمر..»

«هاي هويتي سوري أسمر.. وهاي عيوني لأجلك تسهر.. يا وطني أفديك بروحي.. وأنت عندي الخط الأحمر»، تكثف كلمات الشاعر البسيطة والنابعة من القلب الكثير. تحدد بوضوح تخوم الانتماء والخطوط الحمر، مكملاً بجمل قصيرة وكلمات بسيطة واضحة بأنه «ليسَ مندساً ولا مأجوراً عند أحد، وحقوقه يضمنها دستور البلاد، فهو مواطن له حقوق يعرفها، منها التظاهر والهتاف، والوقوف بوجه الفساد الذي ضرب البلاد والعباد». هل يوجد أوضح من هذا الانتماء الذي جاء معبراً عمّا يعتمل في قلوب جموع السوريين؟. لم تُخطئ بوصلة الشاعر في تسليط الضوء على وجه من يعمل ضد مصالح الأكثرية ومصالح البلاد، بل كشف العلاقة التي تجمعهم: «عميل ومحتل وفاسد.. ثلاثة منبعهم واحد». بالمقابل يحدد بدراية كاملة الجهة التي لها الحق في الاعتراف بالقوى السياسية والاجتماعية المختلفة وتقييم أدائها وفعاليتها: إنها الشارع، والشارع وحده: «وحضن الشارع بينا يكبر».

«حرام دمنا حرام..»

قد تكون الهوية الثقافية أحد أهم مرتكزات هوية الشخصية الوطنية، ولكن ذلك لا يكفي. فالشخصية الوطنية مسؤولة اجتماعياً، ومتفانية في مسؤوليتها. تُبرز قوة الشخصية وإمكاناتها، وقدرتها على العطاء لنفسها ولكل المحيطين بها، عندما تعي أهمية قيامها بوظيفة اجتماعية، فيصبح من الضروري أن ترتبط بواقع المجتمع ومشاكله وقضاياه المختلفة، وإلّا تنفصل عن الحياة وتصبح عديمة القيمة وبلا فائدة.

انسابت كلمات أبو سلام، وتناولت قصائده مواضيع عديدة وعناوين مختلفة، عبّر من خلالها عن التزامه بقضايا الناس ومشاكلهم الحياتية، فحدود قصيدته تجاوز ما هو فردي. تحدث ببساطة وواقعية مدهشة، مع الناس وعنهم. وكشف عن وعي طبقي عميق ووضح رؤية التزامه السياسي والفكري، «دم السوري على السوري حرام»، وأكّد على إمكانية مداواة الجروح والخروج من عنق الزجاجة: «نداوي كل جروح البارح.. ما بينا حدا رابح.. وخسارة تموت الأحلام».

تُبرز قوة الشخصية وإمكاناتها وقدرتها على العطاء لنفسها ولكل المحيطين بها عندما تعي أهمية قيامها بوظيفة اجتماعية

ضبط أبو سلام إيقاع قصائده على معاناة السوريين وهمومهم من موقع الرفض والرغبة في تحقيق التغيير والسير قدماً نحو الأفضل، فاستقبلوها برحابة صدر لقربها من وجدانهم الجمعي، وما تحمله من قيم. «أوف.. أوف.. أشأمر الأوف.. هذا الشعب عظامه سيوف.. هو القدر، هو البحر، هو الأرض هو الحجر.. هو اليتحدا الخوف..».

النهر المرصَّع بالعشق

ثمة ما يشبهنا في القصيدة، ليس فقط لأنها لصيقة الواقع، بل لأنها تبث رسائلها من مواقع مختلفة ومتنوعة وتسمح للمتلقي أن يبث صوته من خلالها. هنا تتحول الفكرة الى حالة اجتماعية شعبية. «لا تشمتي يا مواسم.. سيأتي النهر.. مرصع بالعشق.. يغمز للشواطئ.. يهمس للحقول.. لا ينام الجسر». كان الراحل غزير الإنتاج، وظّف موهبته وأشعاره بمواضيع مختلفة، منها الوطني والسياسي والاجتماعي والثقافي.. إلخ، لذلك من الصعب حصر جميع العناوين والمواضيع المختلفة والمتنوعة التي تناولها في قصائده المختلفة. تميُّز بحضور إيجابي فعال، وطريقة خاصة في الأداء والإلقاء وكاريزما شعبية مؤثرة.

شارك أبو سلام في المئات من المهرجانات والأمسيات الشعرية، منشداً قصائده الوطنية والطبقية في مختلف المدن والقرى والبلدات السورية، إضافة إلى مشاركته في العديد من المهرجانات الوطنية الفلسطينية. له العشرات من الأغاني الشعبية الفراتية، وله ما لا يقل عن 100 أغنية ملحنة، كما أنه ساهم في كتابة أغانٍ وأشعار لبعض المسلسلات، منها مسلسل خان الحرير، حيث غنت فيه الفنانة أمل عرفة، كلمات أغانيه التي رددها السوريون، منها «حلو طولك والعيون، وعلى كيفك، ويا ريتك.. إلخ» ومسلسل فنجان الدم البدوي، وقد أدى دور الشاعر البدوي فيه. وله ديوان شعر مطبوع بعنوان «لا» ومئات التسجيلات على مواقع التواصل.

قاسيون
2020
5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة
2000 قيمة الاشتراك السنوي للأفراد
حزب الإرادة الشعبية
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار